التعليقات على المسائل العَقَديَّة
في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل

أملاها
عبد الرحمن بن ناصر البرَّاك

اعتنى بها
مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله وحدَهُ، وصلى لله وسلم على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبِهِ أجمعين، أما بعدُ:

فهذه تعليقاتٌ على "تفسير ابن جُزَيٍّ الكَلْبي" -رحمه الله-، الموسومِ بـ "التسهيل لعلومِ التنزيل"، أملاها شيخُنا عبد الرحمن بن ناصر البرَّاك، وفيها استدراكاتٌ على مواضعَ مِن الكتابِ المذكورِ جانَبَ المؤلِّفُ فيها الصوابَ في مسائلَ من الاعتقاد.

ولا بدَّ أنْ نشيرَ هُنا إلى أنَّ النُّصوصَ المنقولةَ هُنا مِن كلامِ ابنِ جُزيٍّ هي مِنْ نُسخةِ المحققِ الفاضلِ الشيخ علي بن حمد الصالحي التي قابلها على عدَّةِ نسخٍ خطِّيَّة؛ فإنها أصحُّ مِن جميعِ نسخِ الكتابِ التي نُشِرت، فإنها ـ بلا استثناء ـ لا تخلو من سَقطٍ وتحريفٍ وتصحيف، كما يَعْرفُ ذلك كلُّ مَنِ اطَّلع على الكتاب.

وقد عمَدنا في الإحالةِ إلى طبعةِ دار الضياء -الأولى- لأنها المتداولةُ بين الناسِ اليومَ، فإذا ما وجد القارئُ اختلافًا في العبارةِ المنقولةِ مِن كلام ابنِ جزيٍّ عن النسخةِ المشارِ إليها؛ فليعلمْ أنّ المُثبتَ مِن الكلامِ هو مِن نسخةِ المحققِ المحرَّرة.

وننوِّه أن شيخنا – حفظه الله- قد اختار لهذه التعليقات اسم:
" التعليقات على المسائل العَقَديَّة في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل"

وبعدُ:

فدُونَكَ -يا طالبَ العلم- تعليقاتٍ تُشَدُّ إليها الرِّحَالْ، وتُضرَبُ بها الأمثالْ، وتَرخُصُ في تحصيلِها كرائمُ الأموالْ؛ فإنَّها مَعقِدُ الآمالْ، ومُتنافَسُ كرامِ الرجالْ، وإنها لَحِلْيَةٌ في جِيدِ "التسهيلْ"، تستوجِبُ الثناءَ الجزيلْ، والذِّكْرَ الجميلْ.

فنسألُ اللهَ أن يَجزِيَ شيخَناخيرَ ما يَجزِي به العلماءَ الناصحينْ، والأئمَّةَ الصادقينْ، وأن يبارِكَ في مَسْعاهْ، ويبلِّغَهُ مِن الخيرِ منتهاهْ.

كما نسألُهُ تعالى أن يَتغمَّدَ العلَّامةَ المفسِّرَ ابنَ جُزَيٍّ برضوانِهْ، وأن يُحِلَّهُ دارَ الكرامةِ بفضلِهِ وإحسانِهْ.

وسرنا في العمل على هذا الكتاب وفق الخطة التالية:

1-مقابلة نصِّ كلام ابن جزي على نسخة المحقق الشيخ علي بن حمد الصالحي، مع الإحالة إلى طبعة دار الضياء؛ كما أُشير في المقدمة.

2-ردُّ مسائل الكتاب إلى مصادرها من كتب الفنون المتنوعة، فمسائل «العقيدة»: بكتب «العقيدة»، وهكذا مسائل «التفسير»، و«الغريب»، وغيرها.

3-توثيق جميع النقول التي وردت في الكتاب، وعزوها إلى النسخة المذكورة.

4-ضبط الكلمات المشكلة وتشكيلها بالحركات، والعناية بعلامات الترقيم.

5-عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله، وإثباتها على رواية حفص عن عاصم إلا عند الحاجة إلى إثبات رواية غيره.

6-تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في المتن أو الشرح.

والطريقة في ذلك ما يلي:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما؛ يُقتصر في العزو إليه إلا لفائدة؛ كأن يكون اللفظ في المذكور لغيرهما.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين:

- خرَّجناه من أهم المصادر، وهي السنن الأربعة وموطأ مالك ومسند أحمد، وغيرها من المصادر الحديثية.
- لا نتوسع بذكر الطرق والشواهد، وإنما نحيلُ إلى بعض المراجع لمن أراد التوسُّع والزيادة.
- ننقل ما تيسَّر من كلام الأئمة النقاد عليه تصحيحًا أو تضعيفًا باختصار؛ لئلا يطول الكلام.
- إذا لم نجد للأئمة النقاد كلامًا في الحديث: لا نحكم على الحديث؛ صحةً أو ضعفًا، وغالبًا ما نعتمد في هذه الحالة على

أحكـام المعاصـرين؛ كالألبـاني وشـعيب الأرنـاؤوط في ضـوء قواعد النقاد.

ج- نذكر اسم الصحابي راوي الحديث إلا أن يُذكر في المتن، وإذا كان الحـديث مرويًـا عن أكـثر من صـحابي ذكرنـا صـاحب اللفـظ وأشرنا إلى غيره تبعًا.

7-ربطُ كثيرٍ من مباحث الشرح أو الكتاب بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وابنالقيم، وغيرهما من محقّقي أهل السنة.

8-إحالةُ بعض المباحث إلى موضعٍ آخر موسَّع للشيخ من شروحه ودروسه وفتاويه وغير ذلك.

11-ترجمةُ الأعلام غير المعروفين، والتعريف بالفِرق والمقالات.

12-صنعُ فهرس للموضوعات وللمصادر والمراجع.

ملاحظة: إذا ورد في الهوامش كلمة «شيخنا» فالمراد به صاحب التعليقات شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك – حفظه الله-.

اللجنة العلمية

في مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن البراك

للتواصل:

جوال: 0505112242

البريد الالكتروني:

albarrakoffice@gmail.com

ترجمةٌ موْجَزةٌ
لابنِ جُزي الكلْبِيِّ رحمَهُ الله

هو الفقيهُ المفسِّـرُ المُقْـرئُ أبـو القاسِـمِ محمـدُ بنُ أحمـدَ بن محمد بنِ عبد الله بنِ جُـزَي الكلـبي، يُعـرفُ بمحمـدِ بنِ جُـزَيّ[1]، ينحدِرُ مِن أصلٍ عربيٍّ، فهو مِنْ قبيلَةِ كَلْبٍ اليمانيـة، ولَـد سـنة (693 هـ) في غَرْناطةَ بالأندلس في بيْتِ عِلْمٍ وفضلٍ ومجد، فنشأ في بيئةٍ عِلميَّة، وجَدَّ في طلب العلم حتى صار مِنْ علماء غَرناطة المشهورين.

وكان وراءَ هـذا العَلَمِ مشـايخُ مِن العلمـاءِ العـامِلينَ والرِّجـالِ المؤثرينَ في الوسَطِ الأندلسي والمغـربي، تلقى عنهم ونهـل مِن علمهم؛ فمنهم:

الأسـتاذُ المُحَـدِّثُ المقـرئُ أبـو جعفـرِ بنُ الزبـيرِ الثقفيُّ العاصميُّ، قرأ عليـه واسـتفاد منـه في العربيَّةِ والفقْـهِ والحـديث والقـراءات، وهـو شـيخُهُ الأوَّلُ في التفسـير، وقـرأ القـرآن على المُقرئِ الرَّاوِيَةِ المُكثِرِ الأستاذِ: أبي عبـدِ اللـهِ ابنِ الكمـاد، وأفـاد مِن الأستاذِ العَلَّامةِ النَّظـارِ المُتفنِّنِ: أبي القاسِـمِ قاسـمِ بنِ عبْـدِ الله الشاط، وغيرهم.

ثُم كـان -رحمـه اللـه- على طريقـةٍ مُثلى مِن العُكـوفِ على العِلم، والاشتغال بالنَّظرِ والتقييد والتَّدوين، جمَعَ إلى الفقْهِ جـودَةَ الحفْظ، وإتقانَ التفسير، وشارك في كثيرٍ مِن الفنـون: كالعربيـة، والأصول، والقراءات،والحديث، والأدب، وتولَّى الخَطابَةَ بالمسجِدِ الأعْظَمِ في بلـدِهِ على حَداثَـةِ سِـنِّه، فـاتُفِقَ على فضْـلِهِ واشْـتُهِر جِدُّهُ وعِلْمُه.

---

[1]() وكذلك ممن يعرف بابن جزي: ابنه محمد، مرتِّبُ رحلة ابن بطوطة، وجـدُّه العلامـة الوزير يعرفان به.

وكــان ابن جــزي في الأصْــلِ فقيْهًــا مالِكيًّا، خَلا أنَّه لمْ يتقيَّدْ بالمذهَبِ، بلْ خَرجَ مِن رِبْقَةِ التَّقليد، وأخـذ بمـا دَلَّ عليـه الـدَّليل، وكان هذا سـبَبًا في عـدَمِ اشـتهارِ كتابِـهِ في الفقْـهِ في الأوسـاط العِلميَّةِ عندهم.

وقدْ تفرَّغَ ابنُ جُزيٍّ لتدريسِ العلم وتدوينه، كما أنَّهُ وَلِيَ بعضَ الوظائف؛ كالخَطابَةِ في جامعِ غَرناطَـةَ الأعْظَمِ مَـعَ حَداثَـةِ سِـنِّه، واتفقوا على أهليَّتِه وفضْلِه لهـذا المنْصِـب، ولم يُعبْ عليـهِ شـيءٌ في أيّام خَطابته، وكان مِن المفتين في غَرناطة.

وقـد تخـرَّجَ بـابْنِ جـزي كثـيرٌ مِن العلمـاء الأفـذاذ؛ فكـان مِن طلبتــه الــوزراءُ والقضــاةُ والفقهــاء والعلمــاء والكُتَّاب والــدُّعاة، وممن أَخَذ عنه وانتفع به وتخرَّجَ به: أبناؤه الثلاثـة: محمـد وأحمـد وعبداللــه، ولســانُ الــدِّينِ ابنُ الخطيب ذو الــوزارتين الشــاعر الأديب، وغيرهم.

وقد تَرَك ابنُ جزيٍّ ميراثًا أبقى له ذكرًا وثناءً حسنًا في الناس مِن تصانيفَ نافعـةٍ كثـيرة في فنـون عِـدَّة، وكـان لعَقِبِـهِ الصـالحِ وغيرِهم سـببٌ في المحافظـة على بعضِ آثـاره العلميـة، لاسـيما تلميذُهُ ابنُ الخطيبِ الذي نوَّهَبتآليفِ شيخِهِ، وذَكَـر شـيئًا مِن أدَبِـهِ وشعرِهِ.

ومِن أشهَرِ مصنفاته:

1 -"**التَّسهيل لِعُلومِ التَّنْزيل**"، (تفسير) وهو مِن آخـرِ مـا ألَّف ابنُ جــزي، إنْ لم يكنْ آخرَهَــا على الإطلاق. وهــو تفســيرٌ مختصـرٌ جمَـعَ فيـه بين التفسـير بالمـأثورِ والتفسـير بـالرَّأي، وإنْ كـانتْ صـبغةَ التفسـير بالمـأثور فيـه هي الأغلب، وفيـه إضـافاتٌ جديدةٌ ومتنوعة، قدَّمَ لـه مؤلفُـهُ بمقـدمتين مهمـتين؛ الأولى: في أصولِ التفسيرِ وقواعدِه، والأخرى: في بيان ألفـاظٍ يكثُـرُ دورانهـا في القرآن الكريم. وهو مطبوع، وعليه وضع شيخنا عبد الــرحمن البراك هذه التعليقات التي بين يديك.

2-"**الأنوارُ السَّنية في الألفاظ السُّنية**": كتـابٌ مختصـرٌ في الحـديث، شـمِل أبـوابَ الـدِّين؛ من أبـوابِ الإيمـان والإسـلام والأحكام والآداب والرِّقاق. وهو مطبوع وله شروح.

3-"**تقـريبُ الوصـول إلى عِلم الأصـول**"، وهــو كتــابٌ مختصرٌ نافع في عِلم (أصول الفقه)، وهو مطبوع.

وغيرها من المؤلفات في العقيدة والنحو والقراءات.

كما أنَّ لابن جزي -رحمه الله- نتاجًا أدبيًا وآثارًا شعرية رائقة - وإن كانت قليلة - حفـظ لنـا بعضَـهَا تلميـذُهُ الـوفيُّ ابنُ الخطيب، تدلُّ على مَلَكةٍ متأصلة، وقُدرةٍ على قَرْضِ الشِّعر، وعنايـةٍ كبـيرةٍ بحفظه ورِوَايته.

ومن ذلك قوله:

يـا ربِّ إنَّ ذنـوبي اليـومَ قـد كـثرتْ فمـا أُطيـق لهـا حصرًا ولا عَدَدا

وليس لي بعذاب النَّار مِن قِبـــلٍولا أُطيقُ لها صـبرًا ولا جَلَدا

فانظرْ إلهي إلى ضعْفِي ومسكنتي ولا تُذِيقَنَّني حـرَّ الجحيم غَدا

وفاته:

كان -رحمه الله- مِن المشايخ العارفين والعلمـاء المجاهـدين، اجتمع له الجهاد بالحُجّة والبَيَان والجهادُ بالسَّيف والسِّـنان، فكـان له مشـاركةٌ في الجهـاد في سـبيل اللـه، فقـد فُقـد وهـو يحـرِّض الناس يومَ معركة طَرِيف، وكـان ذلـك فى جُمـادى الأولى سَـنَة (741 هـ) إحدى وأربعين وسبعِمِئة، وكان ذلك آخرُ العهْدِ به، نسأل الله أن يتقبله في الشهداء، وأن يرحمه رحمة واسعة.[1]

مقدِّمَةُ المؤلف

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمـد، وعلى آلــهِ وصــحبهِ أجمعين؛ أمَّا بعــد: فــإنَّ مِن التفاســير المختصــرة المشـهورة تفسـيرَ ابنِ جــزيٍّ الكلــبيِّ -رحمه الله- المسمَّى: (التسهيل لعلوم التنزيل)، وقد

[1] () من مصادرترجمته: "الدررالكامنة في أعيان المئة الثامنة" للحافظ ابن حجر (5/88، رقم 944)، و"الإحاطة في أخبارغرناطة" لأبي عبـد اللـه بن سـعد بن أحمـد السـلماني (لسان الدين ابن الخطيب) (3/10)، و"غاية النهاية في طبقات القـراء" لابن الجـزري (2/83، رقم 2786).

بعثَ إليَّ الأخُ الفاضل عليُّ بنُ حمَدٍ الصالحيُّ؛ نظرًا إلى أنه قد عُـني بتحقيـق كتـاب التسـهيل، بعثَ إليَّ بمواضـعَ مِن الكتــاب تتعلــق بمســائلَ مِن العقيــدة للتعليق عليها؛ فأجبتُـه إلى ذلـك، وتمَّ -بتيسـيرِ الله- التعليقُ على ما يَحتاج منها إلى تعليـق، وقـد أمليتهـا على أخي الفاضلِ الشيخ الدكتور: عبدِ المحســن بنِ عبد العزيز العسكر جزاه الله خيرًا.

وقد أشارَ الأخ الشـيخ عبـد المحسـن بالمبـادرة إلى طبْعِهــا مفــردة؛ فأجبتــه إلى ذلــك، بعــد اســتئذان المحققِ الشيخِ عليّ؛ لأن الكتـاب قـد لا يتيسـر لكـل من طلبه لكبر حجمه.

وأنا أطلب ممَّن يطَّلِع على هذه التعليقــاتِ أنْ يبعثَ إليَّ بمـا يبـدو لـه مِن ملحوظـاتٍ أو سـؤالات، وقـد شملت التعليقات اثنين وسبعين موضـعًا، وأذكـر في كـل موضـع رقمـه، ونص كلام المفسـر، وأرمـز لـه بحرف النون، وللتعليق بحرف التاء.

نسـأل اللــهَ أن يُصـلحَ لنـا النِّيـاتِ ويَقِيَنـا العـثرات. وصلى الله وسلم على محمد.

(1)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** [البقرة : 25]. دليلٌ على أنَّ الإيمانَ خلافُ العملِ؛ لعطفِهِ عليه؛ خلافًا لمن قال: «الإيمانُ اعتقادٌ، وقولٌ، وعمل».

وفيه: دليلٌ على أنَّ السعادةَ بالإيمانِ مع الأعمالِ؛ خلافًا للمرجِئة([1])»**(2)**.

ت

في كلامِ المؤلِّفِ مسألتانِ:

المسألةُ الأولى: قولُه: «دليلٌ على أنَّ الإيمانَ خلافُ العملِ؛ لعطفِهِ عليه».

ظاهرُهُ: أنه يقرِّرُ هذا الاستدلالَ؛ وهو -بهذا- يوافِقُ جميعَ طوائِفِ المرجِئةِ([3]) في الاستدلالِ بهذه الآيةِ على إخراجِ الأعمالِ عن مسمَّى الإيمان، وأهلُ السُّنَّةِ يُخالِفُونَهم في أصلِ المسألةِ، وفي الاستدلالِ بالآية؛ فيقولون:

[1]() المرجئة: اسم فاعل، من الإرجاء، ويدل في العربية على معنيين، أحدهما: التأخير {قالوا: أرجه وأخاه..} أي: أخِّره وأمهله، ثانيهما: إعطاء الرجاء، فيكون إطلاق هذا الاسم باعتبار المعنى الأول: تأخير العمل عن مسمى الإيمان، وبالاعتبار الثاني قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والإيمان عندهم: شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل أهله فيه، وهم أصناف، يجمعهم القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان. ينظر: "مقالات الإسلاميين" (1/213-234)، و"مجموع الفتاوى" (7/195)، و"النبوات" (1/577، 580).

[2] () تفسير"التسهيل لعلوم التنزيل" (1/210). طبعة دار الضياء الأولى.

[3]() قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمرجئة ثلاثة أصناف:

الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب -وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم-، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوى (7/195). وينظر: ظاهرة الإرجاء للحوالي (1/251).

العمـلُ مِن الإيمـان[1]؛ لـدلائلَ كثـيرةٍ مِن الكتـاب والسُّـنَّة؛ كحديثِ وفدِ عبدِ القَيْس[2]، وحديثِ شُعَبِ الإيمان[3][4].

ويقولون: العطفُ لا يقتضي المغايَرةَ دائمًـا، بـل منـه عطـفُ الخـاصِّ على العـامِّ، ومِن ذلـك: عطـفُ الأعمـالِ على الإيمـان[5][6].

المسـألةُ الثانيـة: قولُـه: «وفيـه: دليـلٌ على أنَّ السـعادةَ بالإيمانِ مع الأعمالِ؛ خلافًا للمرجِئة».

هذا الاستدلالُ صحيحٌ، ولكنَّ قوله: «خلافًا للمرجِئة»، لا يصـحُّ على الإطلاق؛ لأنَّ مرجِئةَ الفقهاءِ لا ينازِعون في هذا، وإنما ينـازِعُ

---

[1] () ينظر: كتاب الإيمان من صحيح البخـاري (1/10) مـع فتح البـاري لابن رجب (1/5)، والسنة لابن أبي عاصم (2/461)، ولعبد الله بن أحمـد (1/307)، والشـريعة للآجـري (2/611)، والإبانــة لابن بطــة (2/760)، والإيمــان لأبي عبيــد (ص62)، ولابن منــده (1/305)، ولابن تيمية (ص137)، والسنة للالكائي (4/912)، والتمهيد لابن عبـد الـبر (9/238)، وكتاب الإيمان – الكبير والأوسط- من مجموع الفتــاوى (7/122) و(7/308)، و(7/330) و(7/141) و(7/162) و(7/ 289) و(7/400) و(7/505) و(7/529) و(7/616) و(7/642) و(7/645)، وجـامع العلـوم لابن رجب (1/104)وفتح البـاري لابن حجر (1/46) وتعقيب شيخنا عليه في "المخالفات العقدية في فتح الباري" (ص46).

[2] () أخرجـه البخـاري (53)، ومسـلم (17) من حـديث ابن عبـاس. وفيـه: «فـأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم: بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورســوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس»ـ الحديث.

[3] () أخرجـه البخـاري (9)، ومسـلم (35) من حـديث أبي هريـرة: «الإيمـان بضـع وستون – وعند مسلم: وسبعون- شعبة، والحياء شعبة من الإيمان».

[4] () ينظر تمام الأدلة في مجموع الفتاوى (7/400)، والمصادر السابقة.

[5] () هذا هـو الجـواب الأول، وهنـاك جـواب آخـر لأهـل السـنة ذكـره شـيخ الإسـلام بمـا ملخصه: "إن أعمال الجوارح في الأصل ليست من الإيمـان، بـل الإيمـان أصـله مـا في القلب، والأعمال هي من لوازمه التي تنفك عنه بحال، لكن جـاء الشـرع فأدخلهـا فيـه، وأصبح اسم الإيمان شاملًا لها على الحقيقة شرعًا، فكثر في كلامه عطفها عليه توكيـدًا لذلك؛ لكيلا يظن ظان أن الإيمان المطلوب هو ما في القلب فقط، بل يعلم أن لازمه - العمل - ضروري كضرورته، فها هو ذا قد أدخل في اسمه وحقيقته في مواضع الانفراد، وقرن بحكمه في مواضع العطف". ظاهرة الإرجاء (2/521). وينظر: الإيمـان الكبـير – مجموع الفتاوى- (7/162-171)، والإيمان الأوسط –مجمـوع الفتـاوى- (7/551-555)، و(7/172)، وشرح الأصبهانية (ص658)، ومختصر الصواعق (2/721).

[6] () وينظر تقرير شيخنا لمذهب أهل السنة في مسمى الإيمـان وأدلتـه وفـروع مسـائله في: "جواب في الإيمان ونواقضه" (ص7-13)، و"شرح العقيـدة الطحاويـة" (ص214ــ236)، و"توضيح مقاصد الواسطية" (ص202ـ210)، و"توضـيح المقصـود في نظم ابن أبي داود"(ص138ـ166)، و"شرح القصيدة الدالية" (ص96ــ98)، و"إرشـاد العبـاد إلى معاني لمعة الاعتقاد" (ص80ـ82)، و"شـرح كشـف الشـبهات" (ص95ــ99)، و"شـرح نواقض الإسلام" (ص11)، و"تعليقات على المخالفـات العقديـة في فتح البـاري" (رقم 3، و46).

في هــذا المرجِئــةُ الجهميَّةُ، القــائلون: «لا يَضُــرُّ مــع الإيمــانِ ذنبٌ»([7]).

﷽

[7]() سبق ذكر أصناف المرجئة ومقالاتهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. وينظر فتـوى لشيخنا في "الفرق بين المرجئة ومرجئة الفقهـاء"، منشـورة على الشـبكة في موقعـه الرسمي.

(2)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: **إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** [البقرة : 26]: «تأوَّل قومٌ أنَّ معناه: لا يَترُك؛ لأنَّهم زعموا أنَّ الحياءَ مستحيلٌ على الله؛ لأنه - عندهم -: انكسارٌ يَمنَعُ مِن الوقوعِ في أمرٍ. وليس كذلك؛ وإنما هو: كَرَمٌ وفضيلةٌ تَمنَعُ مِن الوقوعِ فيما يعاب.

ويَرُدُّ عليهم: قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ؛ يَسْتَحِيي مِنَ العَبْدِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا([1])»[2].

ت

كلامُ المؤلِّف مستقيم، على مذهب أهل السُّنَّة؛ لأنه تضمَّن إثباتَ الحَيَاءِ لله على ما يليقُ به، وأنكَرَ على مَن زعَمَ أنه ممتنِعٌ على الله، مما أوجَبَ لهم تحريفَ الآية بتأويلِ الحَيَاء بالتَّرْك، واستدَلَّ المؤلِّف لما ذهب إليه بالحديث، وهو استدلالٌ صحيح.

[1] () أخرجه أحمد، وأبو داود (1488)، والترمذي (3556)، وابن ماجه (3865)، وابن حبان (876)، والطبراني في "الكبير" (6148)، والحاكم (1831) من طرق، عن جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، به.

وجعفر بن ميمون فيه لين، لكن تابعه أبو المعلى يحيى بن ميمون– وهو ثقة- أخرجه المحاملي في «أماليه» (433-رواية ابن يحيى البيع)، والبغوي (1385).

وتابعهما سليمان التيمي من رواية محمد بن الزبرقان عنه -وابن الزبرقان صدوق ربما وهم- أخرجه ابن حبان (880)، والطبراني في «الكبير» (6130)، والحاكم (1962).

وخالفه يزيد بن هارون، فرواه عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان موقوفًا. أخرجه أحمد (23714)، والحاكم (1830).

وتابعه: يحيى بن سعيد عند أحمد في الزهد (ص821)، ومعاذ بن معاذ عند ابن أبي شيبة (29555) كلاهما، عن سليمان التيمي، به موقوفًا.

وتابع سليمان التيمي في روايته عن أبي عثمان موقوفًا: يزيد بن أبي صالح. أخرجه وكيع في الزهد (5ص817، رقم 504)، وهناد في الزهد (2/629)، وثابت البناني, وحميد, وسعيد الجُريري. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص156).

خمستهم (سليمان ويزيد وثابت وحميد والجُريري) عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان موقوفًا. وهو الصحيح.

والحديث جوّد إسناده الحافظ في الفتح (11/143)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (5/226، رقم 1337).

[2] () "التسهيل" (1/211).

(3)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في كلامِـه على مقـام الـذِّكْر:

«وللناسِ في المَقصِدِ بالذِّكْرِ مقامان:

- فمَقصِدُ العامَّة: اكتسابُ الأجورْ.
- ومَقصِدُ الخاصَّة: القربُ والحضورْ.

وما بين المقامَيْنِ بَوْنٌ بعيد؛ فكم بين مَن يأخُذُ أجرَهُ وهو مِن وراء حجابْ، وبين مَن يُقرَّبُ حتى يكونَ مِن خواصِّ الأحبابْ!»[1].

ت

قولُهُ: «وللناسِ في المَقصِدِ بالذِّكْرِ مقامان ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُـهُ هـذا -رحمـه اللـه-: أنَّ الـذاكِرِينَ نوعـان: عامَّةٌ وخاصَّةٌ، وأنَّ مقصود العامَّةِ بالذكرِ: اكتسابُ الأجْـر، وأنَّ مقصـودَ الخاصَّةِ القربُ مِن الله، ويدخُلُ في الخاصَّةِ: الأنبياءُ والصِّدِّيقون.

وهذا التقسيمُ والتفاضُلُ بين الذاكِرِينَ صحيح، وهو يجري في كلِّ الطاعات؛ فالمؤمِنون، منهم: الأبـرارُ أصـحابُ اليمين، ومنهم: المقرَّبون السابِقون، كما جـاء هـذا التقسـيمُ في سـورةِ الواقِعـةِ والإنسانِ والمطفِّفين، ومنه ما ذُكِرَ في سورةِ فاطِر.

ولكن يُستدرَكُ على الشيخِ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-: ما يُوهِمُـهُ كلامُهُ مِن أنَّ الخاصَّـةَ لا طمَـعَ لهم في الأجـور، وهـذا يُخـالِفُ مـا وصَفَ اللهُ به أنبياءَهُ وأولياءَه؛ مِن رجاءِ رحمتِهِ وخوفِ عذابِه، مع طلبِ القُـرْبِ لديـه في قولِـهِ تعـالى: **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَـدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُـونَ رَحْمَتَـهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾** [الإسراء : 57]؛ فهم يَعْبُـدون اللـهَ في ثلاثـةِ مَقامَات: مقامِ الحُبِّ، ومقامِ الخوفِ، ومقامِ الرجاء([2]).

---

[1] () "التسهيل" (1/269).

[2] () ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (10/61) و(10 /81)، ومـدارج السـالكين 2/36. ط دار الكتاب العربي)

وكلامُهُ -رحمه الله- يُوهِمُ ما تقولُهُ جَهَلـةُ الصـوفيَّةِ([1]) مِن أنَّ العارفَ لا يعبُدُ اللهَ طمعًا في جَنَّتِـه، ولا خوفًـا مِن نـارِه([2])؛ ويَـرُدُّ هذا الزعمَ آياتٌ كثـيرةٌ مِن كتـاب اللـه عـز وجـل؛ كقولِـه تعـالى: **﴿إِنَّهُمْ كَـانُوا يُسَـارِعُونَ فِي الْخَيْـرَاتِ وَيَـدْعُونَنَا رَغَبًـا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾** [الأنبياء : 90].

---

[1] () الصوفية: هو نسبة إلى لباس الصوف، هذا هو الصحيح، كما قـال شـيخ الإسـلام في الفرقان (ص51). وقد عرفوا في بادئ الأمر بالزهد والعبادة، وكانت لهم أحوال أنكرهـا عليهم الأئمة، ثم تطور الأمـر إلى أن دخـل في التصـوف فلاسـفة الصـوفية والزنادقـة؛ فـأدخلوا فيـه القـول بـالحلول والاتحـاد، والقـول بالظـاهر والبـاطن، وغيرهـا من البـدع المكفرة. ينظر: مجموع الفتاوى (11/5-20)، والنبـوات (1/280-284)، وبيـان تلـبيس الجهمية (2/169)، وبيان حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود -مجموع الفتـاوى- (2/134-285)، و(11/5).

[2] () قال شيخ الإسلام: " هذا القائل ظنَّ -هو ومَن تابعه- أن الجنة لا يدخل في مسـماها إلا الأكل والشرب واللباس والنكاح، ونحو ذلك مما فيه التمتع بالمخلوقـات؛ ولهـذا قـال بعض مَن غلط مِن المشائخ لمـا سـمع قولـه : (مِنْكُم مَنْ يُرِيـدُ الـدُّنْيَا وَمِنْكُم مَن يُرِيـدُ الآخِرَةَ) قال : فأين من يريد الله ؟! وقال آخر في قولـه تعـالى: (إِنَّ اللـه اشْـتَرَى مِنَ المُؤمِنينَ أنْفُسَهُم وَأَمْوَالُهُم بِأَنَّ لَهُم الجَنَّةَ) قـال : إذا كـانت النفـوس والأمـوال بالجنَّة فأين النظر إليه ؟! . وكل هذا لظنِّهم أنَّ الجنَّة لا يدخل فيها النظر، والتحقيق: أن الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم ، وأعلى ما فيها: النظر إلى وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنة، كما أخبرت به النصـوص، وكـذلك أهـل النـار ، فـإنهم محجوبـون عن ربهم يدخلون النار ، مع أن قائل هذا القول إذا كان عارفاً بما يقول فإنما قصده أنك لـو لم تخلق ناراً ، أو لو لم تخلق جنَّة لكان يجب أن تُعبـد ، ويجب التقـرب إليـك ، والنظـر إليك ، ومقصوده بالجنة هنا ما يتمتع فيه المخلوق". مجموع الفتاوى (10/62). وينظـر: مدارج السالكين (2/79)، وفتـوى لشـيخنا على هـذا الرابـط المنشـور في موقـع صـيد الفوائد : http://www.saaid.net/feraq/sufyah/46.htm

(4)

ن

وقـال أيضًـا في مقـامِ الـذِّكْرِ: «ثُمَّ إنَّ ثَمَـراتِ الـذِّكْرِ بجميـعِ الأسماءِ والصفاتِ مجموعةٌ في الذِّكْرِ الفَـرْدِ؛ وهـو قولُنـا: «اللـهُ، اللهُ»؛ فهذا هو الغايةُ، وإليه المنتهَى»[1].

ت

قولُهُ: «ثُمَّ إنَّ ثَمَراتِ الذِّكْرِ بجميعِ الأسـماءِ والصـفاتِ ...»، إلخ:

يتضمَّن هذا أمرَيْنِ؛ حقًّا وباطِلًا:

الأوَّل: أنَّ جميعَ معاني أسماءِ الله الحسنى يتضـمَّنُها الاسـمُ الشريفُ: «اللهُ»؛ وهذا حقٌّ.

الثاني: أنَّ أفضلَ الذِّكْرِ هو ذكرُ اللهِ بالاسمِ المفرَدِ: «اللــهُ، اللهُ»؛ وهذا باطل؛ وذلك لأمور[2]:

1. أنَّ الذكرَ بالاسمِ المفرَدِ مِن بِـدَعِ الصـوفيَّة، ولا أصـلَ لـه في كتابٍ ولا سُنَّة؛ فاختيار المؤلِّف لذلك زَلَّةٌ منه؛ عفا الله عنه.
2. أنَّ كلَّ ما ورَدَ مِن ألفاظِ الـذكرِ في الكتـابِ والسُّـنَّةِ هـو مِن الكلامِ المركَّب؛ كـ «سُـبْحَانَ اللـهِ»، و«الحمـدُ للـهِ»، و«لا إلـه إلا اللهُ»، و«اللهُ أَكْبَر».
3. أنَّ الاسمَ المفرَدَ لا يفيدُ فائدةً تامَّة ؛ كما هو مقــرَّرٌ في علمِ النحو.
4. لـذلك لا يحصُـلُ بالاسـمِ المفـرَدِ إيمـانٌ ولا كُفْـر؛ فلا يـدخُلُ الكافرُ في الإسلامِ بـذكرِهِ الاسـمَ المفـرَدَ: «اللـهُ»، ولا يكفُـرُ مَن قال: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، وامتنَـعَ عن ذكـر الاسـمِ المفـرَدِ؛ لـذلك: لا يُجزِئُ الإتيانُ بالاسمِ المفرَدِ في المواضـعِ الـتي يُسـتحَبُّ أو يجبُ فيها نوعٌ مِن الأذكارِ الشرعيَّة.

[1] () "التسهيل" (1/270).

[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (10/226) و(10/556).

(5)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في تفسـيرِ قولِـهِ تعـالى: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [البقرة : 163]: «الواحدُ لـه ثلاثـةُ معـانٍ، كلُّها صحيحةٌ في حَقِّ الله تعالى:

أحدُها: أنه لا ثانيَ له؛ فهو نفيٌ للعدَد.

والآخَر: أنَّه لا شريكَ له ولا نظيرَ.

والثالثُ: أنه واحِدٌ لا يتبعَّضُ ولا ينقسِمُ»[1].

وقال أيضًا:

«واعلَمْ: أنَّ توحيدَ الخَلْقِ للهِ تعالى على ثلاثِ دَرَجاتٍ:

الأولى: توحيـدُ عامَّةِ المسـلِمين؛ وهـو الـذي يَعصِـمُ النفسَ والمالَ في الـدنيا، وينجِّي مِن الخلـودِ في النـارِ في الآخِـرة، وهـو نفيُ الشُّرَكاءِ والأندادْ، والصاحِبةِ والأولادْ، والأشباهِ والأضدادْ.

الدرجةُ الثانية: توحيدُ الخاصَّة؛ وهو أنْ يـرى الأفعـالَ كلَّهـا صادرةً مِن اللهِ وحدَهُ، ويشاهِدَ ذلك بطريقِ المكاشَفة، لا بطريـقِ الاستدلال؛ فإنَّ معرِفةَ ذلك بطريقِ الاستدلالِ حاصلةٌ لكلِّ مؤمِن، وإنما مقامُ الخاصَّـة: يقينٌ في القلبِ بعلمٍ ضـروريٍّ لا يحتـاجُ إلى دليلٍ، وثَمَرةُ هذا العلمِ: الانقطاعُ إلى اللـه، والتوكُّلُ عليـه وحـدَهُ، واطِّرَاحُ جميعِ الخَلْق؛ فلا يرجو إلا اللهْ، ولا يخافُ أحـدًا سـواه؛ إذْ ليس يرى فاعلًا إلَّا إياهْ، ويَرَى جميعَ الخلقِ في قَبْضةِ القَهْرْ، ليس بيَدِهم شيءٌ مِن الأَمْرْ، فيَطَّرِحُ الأسبابْ، ويَنبِذُ الأربابْ.

والدرجةُ الثالثة: ألَّا يرى في الوجودِ إلا اللهَ وحـدَه؛ فيَغِيبُ عن النَّظَرِ إلى المخلوقات، حتى كأنَّها عنده معدومة.

وهذا هو الذي تسمِّيه الصـوفيَّةُ: مقـامَ الفَنَـاء؛ بمعـنى الغَيْبـةِ عن الخَلْق؛ حتى إنه يَفنَى عن نَفْسِه، وعن توحيدِه؛ أي: يَغِيبُ عن ذلك باستغراقِهِ في مشاهَدةِ الله»[2].

ت

قولُهُ: «الواحدُ له ثلاثةُ معانٍ ...»، إلخ:

مـا ذكَـرَهُ في معـنى الواحِـدِ، وقولُـهُ: إنَّ المعـانيَ الثلاثـةَ المذكورةَ صحيحةٌ في حقِّ الله -: سـقيمٌ في الجُمْلـة، وقـد جـرى

[1] () "التسهيل" (1/274).
[2] () "التسهيل" (1/275).

في ذلك على طريقـةِ المتكلِّمين في تقسـيمِ التوحيـد([1])؛ ويُؤخَـذُ عليه وعليهم أمورٌ:

1. أنَّهم لم يذكُرُوا توحيدَ الإلهيَّةِ المتضمِّنَ توحيـدَ العبـادة، الـذي هو معنى: «لا إله إلا الله».

2. أنَّ ما ذكَرُوهُ غايتُهُ أنْ يتضمَّنَ توحيـدَ الربوبيَّةِ، الـذي أقَـرَّ بـه المشرِكون.

3. أنَّ بعضَ عباراتِهم في هذا التقسيمِ فيها إجمالٌ؛ كنفيِ النظيرِ والشبيهِ؛ فإنَّ المعطِّلةَ - كالمعتزِلةِ([2]) ومَن وافَقَهم - يُدخِلُونَ في ذلك نفيَ الصفاتِ.

4. قـولُهم: «إنــه واحِــدٌ لا يتبعَّضُ، ولا ينقسِــمُ»، هــو حــقٌّ في ظاهِرِه، لكنَّهم يُدخِلُونَ فيه أيضًا: نفيَ علوِّه تعالى على خَلْقِه([3]).

وقولُ ابنِ جُزَيٍّ: «واعلَمْ: أنَّ توحيدَ الخَلْقِ للهِ تعالى على ثلاثِ دَرَجاتٍ ...»، إلخ:

هذا التقسيمُ للناسِ في التوحيدِ يُشبِهُ مـا ذكَـرَهُ مِن تقسـيمِهِ للناسِ في مقصودِهم مِن الذِّكْر، وقـد تقـدَّم التنبيـهُ إلى مـا فيـه، وكذلك نقـولُ هنـا: إنَّ مـا ذكَـرَهُ مِن تفاضُـلِ النـاسِ في التوحيـدِ

[1] () ينظــر اقتضـــاء الصـــراط المســـتقيم (2/385-399)، والتدمريـــة (182-188ت. السعوي) ومع شرح شيخنا (ص506)، ومدارج السالكين (3/415-417).

[2] () المعتزلة: فرقة كلاميـة ظهـرت في البصـرة أول القـرن الثـاني على يـد واصـل بن عطاء الذي اعـتزل مجلس الحسـن البصـري؛ لابتداعـه القـول بـأن مـرتكب الكبـيرة لا مؤمن ولا كافر، مخالفًا بذلك قول الحسن وأهـل السـنة أنـه مـؤمن لكنـه فاسـق، وهم طوائف شتى يجمعهم: القول بنفي الصفات، والقـول بخلـق القـرآن، وأن العبـد يخلـق فعل نفسه، لهم أصول خمسة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعــد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شرح هذه الأصول شيخهم القاضي عبـد الجبار في كتابه: "شرح الأصول الخمسة". ينظر: مجمـوع الفتـاوى (6/339)، و"تـاريخ الجهمية والمعتزلة" (56-58) و"المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السـنة منهـا" (14-19).

[3] () يُنظَر في ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "العقيدة التدمريَّة"؛ إذ قـال: «فإنَّ عامَّة المتكلِّمين غايتُهم أنْ يَجعَلُوا التوحيدَ ثلاثـةَ أنـواع؛ فيقولـون: هـو واحـدٌ في ذاتِهِ لا قَسِيمَ له, وواحدٌ في صـفاتِهِ لا شـبيهَ لـه, وواحـدٌ في أفعالِـهِ لا شـريكَ له»، إلى أن قال: «النوعُ الثـاني - وهـو قـولُهم: لا شـبيهَ لـه في صـفاتِه»، إلى أنْ قـال: «ثُمَّ إن الجهميَّة مِن المعتزِلـة وغـيرِهم أدرَجُـوا نفيَ الصـفاتِ في مسـمَّى التوحيد»، إلى أن قال: «النوعُ الثالثُ - وهو قولُهم: هو واحدٌ لا قَسِيمَ لـه في ذاتِـهِ أو لا جزءَ له أو لا بعضَ له; لفظٌ مجمَلٌ؛ فإن اللـه سـبحانه أحَـدٌ صـمَدٌ لم يَلِـدْ ولم يُولَدْ ولم يكنْ له كفوًا أحد»، إلى أن قـال: «لكنَّهم يُـدرِجُونَ في هـذا اللفـظ: نفيَ علوِّه على عرشِهِ، ومباينتِهِ لخلقِهِ، وامتيازِهِ عنهم»، إلى أن قال: «فقد تبيَّن أنَّ ما يسمُّونه توحيدًا، فيه ما هو حقٌّ وفيـه مـا هـو باطـل، ولـو كـان جميعُـهُ حقًّا; فـإنَّ المشـرِكين إذا أقـرُّوا بـذلك كلِّه، لم يخرُجُـوا مِن الشـرك الـذي وصَـفَهم بـه في القرآن، وقاتَلَهم عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم؛ بل لا بُدَّ أن يَعترِفوا أنه لا إله إلا الله». "التدمريَّة" (ص179). وينظـر: شـرح شـيخنا على الموضـع السـابق في "شرح التدمرية" (ص506).

صحيحٌ، ولكنَّه سلَكَ في التعبيرِ عن ذلك طريقَ الصوفيَّة؛ إذْ جعَلَـهُ ثلاثَ دَرَجـاتٍ: توحيـدَ العامَّة، وتوحيـدَ الخاصَّـة، وتوحيـدَ خاصَّـةِ الخاصَّة.

وفسَّر كلَّ درجةٍ مِن هذه الـدرجات؛ كمـا هي عنـد الصـوفيَّة، ولا إشـكالَ فيمـا فسَّـر بـه توحيـدَ العامَّةِ، إلا مِن حيثُ تخصيصُـهُ بالعامَّة.

ولكنْ يُؤخَذُ على المؤلِّف ما فسَّر به الدرجـةَ الثانيـةَ والثالثـةَ مُقِرًّا لهما، وقد تضمَّن كلامُهُ -رحمه الله- إشكالَيْن:

1- قولُهُ: «فيَطَّرِحُ الأسبابْ»:

هذا قولٌ مجمَلٌ يَحتمِلُ أمورًا؛ فإنَّ اطِّراحَ الأسبابِ:

أ -إنْ كان لاعتقادِ عدَمِ تأثيرِها، فهذا جَحْدٌ لما تضافَرَتِ الأدلَّةُ العقليَّةُ والشرعيَّةُ على إثباتِه؛ وهو تأثيرُ الأسبابِ في مسبَّباتها([1])؛ وهذا مذهبُ الجهميَّةِ([2]) ومَن وافَقَهم؛ كالأشاعِرة([3]).

ب - وإنْ كان لاعتقادِ عدَمِ شرعيَّةِ العمَلِ بهـا، فهـذا مخـالِفٌ لمُوجَبِ الشرع؛ كقولِهِ صلى الله عليه وسـلم: «احْـرِصْ عَلَى مَـا يَنْفَعُـكَ»([4])، وقولِـهِ للرجـلِ: «اعْقِلْهَـا وَتَوَكَّلْ»([5])، وقولِـهِ تعـالى:

---

[1]() ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (8/121) و(8/134) و(8/137) و(8/484) و(8/389)، وشرح الأصبهانية (ص172)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص562).

[2]() الجهميـة: هي طائفـةٌ من المتكلمين، تُنسـب إلى الجهم بن صـفوان، نفت عن اللـه تعالى الأسماء والصفات وضلت في أبواب أخـرى: كـالقول بـالجبر في القـدر، والقـول بفناء الجنة والنار، والزعم بأن الإيمان هو المعرفـة فقـط.. واشـتهر إطلاق هـذا الاسـم على كل من عطّل صـفات الـرب سـبحانه. ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (3/354)، وبيـان تلبيس الجهمية (3/684) و(5/365)، و"تاريخ الجهمية والمعتزلة" (ص9).

[3]() الأشاعرة: فرقة كلامية تنتسب إلى أبي الحسن الأشـعري في الاعتقـاد، في طـوره الثاني قبل رجوعه لمذهب السلف الذي يمثل آخر أطواره، والتي ألـف فيهـا مصـنفاته: (الإبانة) و(رسـالة إلى أهـل الثغـر) و(مقـالات الإسـلاميين). أمـا الأشـعرية فقـد تطـور مذهبهم؛ من نفي لأفعـال اللـه الاختياريـة، إلى نفي الاسـتواء؛ فـالعلو، فبعض الصـفات الذاتية، ثم كلها، إلى أن صاروا في النهاية لا يثبتون إلا سبع صفات. قال شـيخ الإسـلام: "وأما من قال منهم بكتاب "الإبانة " الذي صـنفه الأشـعري في آخـر عمـره ولم يظهـر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة". "مجموع الفتاوى" (6/359). ينظر التعريف بمذهبهم في: "مجموع الفتـاوى" (3/103) (4/156)، (5/90-99)، و"المستدرك على الفتاوى" (1/84-85)، و"نقض التأسـيس" (1/279) (1/399) (1/407)، و"شرح الأصبهانية" (ص25-34)، و"شرح حديث النزول" (157-159، 187، 105، 155)، و"النبوات" (1/266-271)، و"موقف ابن تيمية من الأشاعرة" (2/505).

[4]() أخرجه مسلم (2664)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[5]() أخرجه الترمذي (2517) من طريـق يحـيى القطـان، عن المغـيرة بن أبي قـرة السدوسي، عن أنس، به.

قال يحيى القطان: "هذا عندي حديث منكر".

وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

﴿**وَأَعِـدُّوا لَهُمْ مَـا اسْـتَطَعْتُمْ مِنْ قُـوَّةٍ**﴾ [الأنفـال : 60]، وشواهدُ ذلك كثيرة.

ج - وإنْ كان اطِّراحُ الأسبابِ بتركِ الاعتمادِ عليها، فهذا حقٌّ؛ وهو مِن تحقيقِ التوكُّلِ على الله.

2- **قولُهُ في الدرجةِ الثالثة:** «أَلَّا يرى في الوجودِ إلَّا اللهَ وحدَه ...»، إلخ:

لفظُهُ هذا يَحتمِـلُ أن يَعتقِـدَ أَنْ لَا موجـودَ إلا اللـه؛ وهـذا هـو القولُ بوَحْـدةِ الوجـود؛ وهـو قـولُ ملاحِـدةِ الصـوفيَّةِ الاتحاديَّة([1])، والمؤلِّفُ لا يريدُ هذا المعنى قطعًا؛ لأنه فسَّره بقولِه: «حتى كأنَّها عنـده معدومـةٌ؛ وهـذا هـو الفنـاءُ عنـد الصـوفيَّة، وهـو الغَيْبـةُ عن الخَلْق؛ حتى إنَّه يَفنَى عن نفسِهِ، وعن توحيدِه».

وقد جعَلَ المؤلِّف هـذه الدرجـةَ بهـذا التفسـير أعلى درجـاتِ التوحيد، وهي الفناءُ عن شهودِ ما سوى اللـه؛ أي: عـدَمِ الشـعورِ بما سوى الله مِن المخلوقات، وقد غَلِطَ في هذا - عفا الله عنه - فـإنَّ الفنـاءَ والغَيْبـةَ نقصٌ، ليس بكمـالٍ، فضـلًا عن أن يكـونَ مِن الدِّين، فضلًا عن أن يكونَ أعلى مقاماتِ الدِّين.

قال شيخُ الإسلام في "العقيدة التدمريَّة"[2]: «الفنـاءُ الثـاني: وهو الذي يذكُرُهُ بعضُ الصوفيَّة، وهو أنْ يَفنَى عن شهودِ ما سوى اللهِ تعالى ... بحيثُ قد يَغِيبُ عن شعوره بنَفْسِهِ وبما سِـوَى اللـهِ تعالى؛ فهذا حالٌ ناقصٌ ... ومَن جعَلَ هـذا نهايـةَ السـالِكِين، فهـو

وقال ابن رجب في شرح العلل (2/ 653): "تفرد به المغـيرة عن أنس؛ ولهـذا غرَّبـه الترمذي".

والمغيرة هذا، لم يوثقـه غـير ابن حبـان على قاعدتـه في توثيـق المجاهيـل، وقـال ابن القطان الفاسي في: "الوهم والإيهام" (3/ 118): "مجهول"، وقال في موضع آخر (3/ 267): "لا يعرف له حال".

وقال الحافظ في "التقريب" (6849): "مستور".

وللحديث شاهد من حديث عمرو بن أمية: أخرجه ابن حبان (731)، والحـاكم (6616) من طريق يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، به.

قال الـذهبي في تلخيص المسـتدرك: "جيـد"! مـع أن يعقـوب هـذا لم يوثقـه غـير ابن حبان! وقال الحافظ في التقريب (7827): "مقبول"؛ أي حيث يتابع وإلا فلين.

وأورده الهيثمي في "المجمع" (10/303) وقـال: "رواه الطـبراني من طـرق، ورجـال أحدها رجال الصحيح، غير يعقوب بن عبد اللـه بن عمـرو بن أميـة الضـمري، وهـو ثقة"!!. وأورده في موضع آخر (10/291) وقال: "رواه الطـبراني بإسـنادين، وفي أحدهما عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

[1] () ينظر: بيان حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود -مجموع الفتاوى- (2/134-285)، و(11/ 232- 251).

[2] () العقيدة التدمرية (ص 221)، وينظر شرح شيخنا على هـذا الموضـع في شـرح التدمرية (ص590)

ضالٌّ ضلالًا مُبِينًا، وكـذلك مَن جعَلَـهُ مِن لـوازمِ طريـقِ اللـه، فهـو مُخطِئ، بل هو مِن عوارضِ طريقِ اللهِ التي تَعرِضُ لبعضِ النـاسِ دون بعض»([1]).

[1] () وينظر: مجموع الفتاوى (10/218-224، و337-343)

(6)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في كلامِهِ عن مقامِ الشُّكْر:

«والشُّكْرُ على ثلاثِ دَرَجاتٍ:

- فدرجةُ العوامِّ: الشكرُ على النِّعَم.
- ودرجةُ الخواصِّ: الشكرُ على النِّعَمِ والنِّقَم، وعلى كلِّ حال.
- ودرجــةُ خــواصِّ الخــواصِّ: أن يَغِيبَ عن النِّعْمــةِ بمشــاهَدةِ المُنعِم.

قــال رجــلٌ لإبــراهيمَ بنِ أَدْهَمَ([1]): إنَّ الفقــراءَ إذا أُعْطُــوا شـكَرُوا، وإذا مُنِعُـوا صـبَرُوا؟ فقـال إبـراهيمُ: هـذه أخلاقُ الكِلَاب؛ ولكنَّ القومَ إذا مُنِعُوا شكَرُوا، وإذا أُعْطُوا آثَرُوا([2])»[3].

ت

قولُهُ: «الشُّكْرُ على ثلاثِ دَرَجاتٍ ...»، إلخ:

سلَكَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في تقسيمِ مراتبِ الشُّكْرِ والتعبيرِ عنها طريقَ الصوفيَّة، وفي كلامِهِ هذا عِدَّةُ مآخِذَ:

الأوَّل: قولُهُ: «إنَّ الشكرَ على النعمِ درجةُ العوامِّ»:

بــل الشــكرُ على النعمِ مِن شــأنِ العــوامِّ والخــواصِّ مِن المؤمـنين، وقـد أثـنى اللـه على إبـراهيم -عليـه السـلام-؛ فقـال: ﴿**شَـاكِرًا لِأَنْعُمِـهِ**﴾ [النحـل : 121]، ولمـا ذكَـر اللـه مـا أعطى سليمانَ -عليه السلام- مِن تسخير الجِنِّ والرِّيح، قـال: ﴿**اعْمَلُـوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا**﴾ [سبأ : 13].

الثاني: زعمُهُ أنَّ درجةَ الخواصِّ الشكرُ على النِّقَم:

هـذا لا يصـحُّ؛ فإنـه لم يـأتِ في الكتـابِ ولا في السُّـنَّةِ تعلُّقُ الشكرِ بالنقم، وإنما الذي ورَد الحمدُ؛ فيقالُ: له الحَمْـدُ على كـلِّ حــال، وأمَّا الشــكرُ، فمتعلَّقُــهُ النِّعَم، وشــواهدُ هــذا في القــرآنِ كثيرة([4]).

الثـالث: قولُـهُ في الدرجـةِ الثالثـةِ: «إنَّهـا درجـةُ خـواصِّ الخواصِّ»، وفسَّرها بأن يَغِيبَ عن النِّعْمةِ بمشاهَدةِ المُنعِم:

---

[1]() إبراهيم ابن أدهم بن منصـور العجلي وقيـل التميمي، أبـو إسـحاق البلخي، الزاهـد، صدوق، من الثامنة. التقريب (رقم 144). وينظر سـيرته في: حليـة الأوليـاء (7/367)، وسير أعلام النبلاء (7/387، رقم 142).

[2]() ذكره الغزالي في الإحياء (4/215).

[3] () "التسهيل" (1/183).

[4]() ينظر مدارج السالكين (2/236)، وشرح التدمرية لشيخنا (ص29).

هذا مِن جنسِ ما تقدَّم في درجاتِ الذِّكْرِ عنــد المؤلِّف؛ حيثُ جعَل أعلى درجاتِ الذِّكْرِ الفناءَ، وهي أنْ يَغِيبَ باللـهِ عن كـلِّ مـا سوى الله؛ حتى عن نَفْسِه. وتقدَّم أنَّ مقـامَ الفنـاءِ ليس بكمـالٍ، بل هو نقصٌ.

ولم يأتِ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ مدحُه، بل الرسولُ صــلى الله عليه وسلم - وهو أكمَلُ الخلقِ ذِكْـرًا وعبوديَّة - لا يغيبُ وهــو يصلِّي، بل يَسـمَعُ بكـاءَ الصـبيِّ فيتجـوَّزُ في صـلاتِه، وخـيرُ الهَـدْيِ هَدْيُ محمَّد صلى الله عليه وسلم.

الرابع: ذكرُهُ الحكايـةَ عن إبـراهيمَ بنِ أدهَمَ، وفيهـا التحقـيرُ للشكرِ على النِّعَم، وأنَّه أخلاقُ الكلابِ؛ فهذا ـ على فـرضِ ثبوتِـهِ ـ قبيح.

❁❁❁

(7)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في كلامِهِ عن مقام المحبَّة:

«اعلَمْ: أنَّ محبَّةَ العبدِ لربِّهِ على درجتَيْن:

إحداهما: المحبَّةُ العامَّةُ التي لا يخلو عنها كلُّ مؤمِن؛ وهي واجبة.

والأخرى: المحبَّةُ الخاصَّةُ التي يَنفرِدُ بها العلماءُ الربانيُّون، والأولياء والأصفياء.

وهي أعلى المَقامَاتْ، وغايةُ المطلوباتْ؛ فإنَّ سائر مقامات الصالحين -كالخوفِ، والرجاءِ، والتوكُّل، وغيرِ ذلك - فهي مبنيَّةٌ على حظوظِ النَّفْس؛ أَلَا ترى أنَّ الخائِفَ إنما يخاف على نَفْسِه، وأنَّ الراجي إنما يرجو منفعةَ نَفْسِه؟! بخلافِ المحبَّةِ؛ فإنها مِن أجلِ المحبوب؛ فليست مِن المعاوَضة»[1].

ت

قولُه: «اعلَمْ: أنَّ محبَّةَ العبدِ لربِّهِ على درجتَيْن ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُهُ تعظيمَ مقامِ المحبَّة، وأنَّ العبادَ فيها متفاضِلون، وهذا صحيح[2]، ولكنه - عفا الله عنه- هوَّن مِن مقاماتِ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّل، وقال: إنَّ غايتَها حظُّ النفس، بينما غايةُ المحبَّةِ المحبوبُ.

وهذا لا يُسلَّمُ له في الجانبَيْن؛ فمقاماتُ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّلِ غايتُها إجلالُ اللهِ وتعظيمُه، والخضوعُ له والإقرارُ بربوبيَّتِهِ وكمالِ غناه؛ كيف وقد أثنى اللهُ على ملائكتِهِ بمقامِ الخوفِ؛ فقال: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل : 50]، وقال سبحانه: ﴿**وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ**﴾ [الأنبياء : 28]، وأثنى اللهُ على أنبيائِهِ وأوليائِهِ بمقامِ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّلِ؛ فقال سبحانه: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾ [الأنبياء : 90]، وقال عن رسلِهِ -عليهم السلام-: ﴿**وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ**﴾ [إبراهيم : 12].

---

[1] () "التسهيل" (1/276).

[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (11/520)، ومدارج السالكين (3/29).

وأمَّا مقامُ المحبَّةِ - مع علوِّ قدرِهِ - فلا يُستغنَى به عن مقـامِ الخوفِ والرجاءِ، كما تزعُمُ الصوفيَّة([1])، ومع ذلـك: فللنفسِ حـظٌّ في مقـامِ الحُبِّ، وهـو مـا تَجِـدُهُ مِن اللـذَّةِ في مشـاهَدةِ جمـالِ المحبوبِ وكمالِه؛ فلا بُدَّ مِن التعبُّدِ للـهِ بكـلِّ هـذه المقامـات؛ حبًّا ورجاءً وخوفًا وتوكُّلًا.

قال بعضُ السلف: «مَن عبَدَ اللهَ تعـالى بـالحبِّ وحـدَه، فهـو زِنْـدِيق، ومَن عبَـدَهُ بـالخوفِ وحــدَه، فهــو حَـرُورِيٌّ، ومَن عبَـدَهُ بالرجاء وحدَهُ، فهو مُرجِئٌ، ومَن عبَدَهُ بـالحُبِّ والخـوفِ والرجـاءِ، فهو مُؤمِنٌ موحِّد»[2].

***

---

[1]() قال ابن القيم -رحمه الله-: "والمحبة ما لم تقرن بالخوف فإنها لا تنفع صـاحبها بـل قد تضره؛ لأنها توجب الإدلال والانبساط، وربما آلت بكثـير من الجهـال المغـرورين إلى أنهم استغنوا بها عن الواجبات، وقالوا: المقصـود من العبـادات إنمـا هـو عبـادة القلب، وإقباله على الله، ومحبتـه لـه، وتألهـه لـه، فـإذا حصـل المقصـود فالاشـتغال بالوسـيلة باطل! ولقد حدثني رجـل إنـه أنكـر على رجـل من هـؤلاء خلـوة لـه تـرك فيهـا حضـور الجمعة؛ فقال له الشـيخ: أليس الفقهـاء يقولـون: إذا خـاف على شـيء من مالـه فـإن الجمعة تسقط عنه؟ فقال له: بلى، فقال له: فقلب المريد أعز عليه من ضـياع عشـرة دراهم! أو كما قال، وهو إذا خرج ضاع قلبه، فحفظـه لقلبـه عـذرٌ مسـقطٌ للجمعـة في حقه.. فتأمل هذا الغـرور العظيم كيـف آل بهـؤلاء إلى الانسـلاخ عن الإسـلام جملـة! .. ولهذا قال بعض السلف: "من عبـد اللـه تعـالى بـالحب وحـده فهـو زنـديق، ومن عبـده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحـده فهـو مـرجئ، ومن عبـده بـالحب والخوف والرجاء فهـو مـؤمن". وقـد جمـع اللـه تعـالى هـذه المقامـات الثلاثـة بقولـه: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْـرَبُ وَيَرْجُـونَ رَحْمَتَـهُ وَيَخَـافُونَ عَذَابَهُ} فابتغـاء الوسـيلة هـو محبتـه الداعيـة إلى التقـرب إليـه، ثم ذكـر بعـدها الرجـاء والخوف؛ فهذه طريقة عباده وأوليائه". بدائع الفوائد.

[2]() "مجمــوع الفتــاوى" (10/81،ــ 207)،ـ (391-11/390)،ـ (15/21)، و"بــدائع الفوائد" (3/851).

(8)

ن

قال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في تفسـير قولـه تعـالى: ﴿**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ**﴾ [البقرة : 174]:

«عبارةٌ عن غضَبِهِ عليهم، وقيل: لا يكلِّمُهم بما يُحِبُّونه»[1]**.**

ت

قولُهُ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ﴾: «عبارةٌ عن غضَبِهِ عليهم ...»، إلخ:

فسَّر نفيَ الكلامِ بأحد وجهَيْن:

- بالغضَبِ اللازمِ مِن تركِ الكلامِ؛ وهو مِن التفسيرِ باللازم.

- أو بتركِ كلامٍ مخصوصٍ، وهو ما يُحِبُّونَهُ ويَسُرُّهم.

والثاني هو المناسِبُ؛ لظاهِرِ اللفظ، والله أعلم([2]).

[1] () "التسهيل" (1/281).

[2] () وهو اختيار ابن جرير. ينظر: تفسيره (3/67).

(9)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِـه تعـالى: **أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ** [البقرة : 186]:

«مقيَّدٌ بمشيئةِ الله، وموافَقـةِ القَـدَر؛ وهـذا جـوابُ مَن قـال: كيف لا يستجابُ الدعاءُ، مع وعدِ اللهِ بالاستجابة؟!»[1].

ت

قولُه: «مقيَّدٌ بمشيئةِ الله ...»، إلخ:

تضمَّنَ كلامُهُ هذا: أنَّ وعدَ اللهِ باستجابةِ دعاءِ الداعي:

- مشروطٌ بأمرين:

أوَّلًا: بمشيئةِ اللـه؛ وهـذا حـقٌّ؛ فـإنَّ فعلَـهُ تعـالى إنمـا يكـونُ بمشيئةٍ: **إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَـا يَشَـاءُ** [الحج : 18]، وأدلَّةُ ذلـك كثيرةٌ في القرآن.

ــ ثانيًـا: بموافَقـةِ القَـدَر؛ أي: أن يكـونَ المطلـوبُ قـد سـبَقَ القَدَرُ بكَوْنِه، وفي هذا إجمالٌ:

فإنْ أراد: أنه مقدَّرٌ بـدون هـذا الـدعاء، فهـذا يَـؤُولُ إلى أن يكونَ الدعاءُ لا أثَرَ له في حصولِ المطلوب؛ وهذا هو الظـاهِرُ مِن مرادِه؛ فإنَّ هذا يَجرِي على مذهبِ نفـاةِ تـأثيرِ الأسـباب، والـدعاءُ مِن الأسـباب، وهـو مـذهبُ الأشـاعِرة([2])، والظـاهِرُ: أنَّ المؤلِّفَ ممَّن يذهَبُ هذا المذهَب.

وإنْ أراد: أنه مقدَّرُ الحصولِ بـذلك الـدعاءِ، فهـو حـقٌّ؛ لكن يصيرُ التقييدُ بذلك كالتقييدِ بالمشيئة؛ فإنه لا يكون إلا ما سبَقَ بــه القَدَر، كما لا يكـونُ إلا مـا شـاءَهُ اللـهُ تعـالى؛ فتخلُّفُ المطلـوبِ يَرجِعُ إلى أنَّ اللهَ لم يقدِّرْ حصولَهُ في سـابقِ علمِـهِ وكتابِـه، ومـا كان كذلك، فإنه لا يشاؤُهُ سبحانه.

فالمشيئةُ والقَدَرُ متلازِمان؛ فما شاءَهُ سبحانه، فقد سبَقَ بــه علمُهُ وكتابُه، وما عَلِمَهُ وكتَبَهُ فإنه تعالى يشاؤُه؛ فلا يكــونُ إلا مــا يشاء، ولا يكونُ إلا ما سبَقَ به علمُهُ وكتابُه، والله أعلم.

---

[1] () "التسهيل" (1/288).

[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (8/176).

(10)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**اللـهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ** [البقرة: 15] فيه ثلاثةُ أقوال:

- تسـميةُ العقوبـةِ باسـمِ الـذنبِ؛ كقولِـه: **وَمَكَرُوا وَمَكَـرَ اللهُ** [آل عمران: 54].

- وقيل: يُملِي لهم؛ بدليل قوله: **وَيَمُدُّهُمْ** [البقرة: 15].

- وقيل: يَفعَلُ بهم في الآخِرةِ ما يَظهَرُ لهم أنه استهزاءٌ بهم؛ كمـا جـاء في سـورة الحديـد: **ارْجِعُـوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُـوا نُورًا** ... الآيةَ [الحديد: 13]»[1].

ت

لا إشكالُ فيمـا ذكَـرَ المؤلِّف مِن الوجـوه؛ فلكـلٍّ منهـا وَجْـهٌ، وأقرَبُها الثاني والثالث؛ فإنَّ في كلٍّ منهما استهزاءً بالفعل.

[1] "التسهيل" (1/199).

(11)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ [البقرة: 115]: «﴿**وَجْهُ اللهِ**﴾، المراد به هنا: كقولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقرة: 272]؛ أي: رضاه.

وقيل: معناه الجِهَةُ التي وَجَّهنا إليها.

وأمَّا قولُه: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: 88]، و﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾ [الرحمن: 27]، فهو مِن المتشابِهِ الذي يجبُ التسليمُ له مِن غير تكييفٍ، ويُرَدُّ علمُه إلى الله.

وقال الأصوليُّون: هو عبارةٌ عن الذاتِ، أو عن الوجودِ.

وقال بعضُهم: هو صفةٌ ثابتةٌ بالسمع»[1].

ت

قولُهُ: «﴿**وَجْهُ اللهِ**﴾، المرادُ به هنا: كقولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقرة: 272]؛ أي: رضاه ...»، إلخ:

ذكَرَ في هذا السياقِ ثلاثَ آياتٍ ورَدَ فيها ذكرُ الوجهِ؛ فذكَرَ في الآيةِ الأولى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ [البقرة: 115]، قولَيْن:

الأوَّل: أنَّ المرادَ بالوجهِ في الآية كقولِهِ تعالى: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾، وفسَّره بالرضا.

الثاني: أنَّ المرادَ: الجهةُ التي وجَّهَنا الله إليها؛ يريد: القبلةَ.

وذكَرَ في الآيةِ الثانيةِ والثالثةِ: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: 88]، و﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾ [الرحمن: 27]، ثلاثةَ أقوالٍ في تفسيرِ الوجه:

أحدُها: قولُ أهلِ التأويل[2]؛ وهو أنَّ المرادَ بالوجهِ: الذاتُ، أو الوجودُ.

---

[1] () "التسهيل" (1/253).

[2] () التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف.مجموع الفتاوى (13/288). وينظر: بيان تلبيس الجهمية (2/34)

وهذا التأويل هو الذي صنف في تسويغه وإبطاله من الجانبين: فصنف جماعة في تأويل آيات الصفات وأخبارها كأبي بكر بن فورك وابن مهدي الطبري وغيرهما، وعارضهم آخرون فصنفوا في إبطال تلك التأويلات كالقاضي أبي يعلى والشيخ موفق الدين بن قدامة، وهو الذي حكى عن غير واحد إجماع السلف على عدم القول به. الصواعق المرسلة (1/178).

الثـاني: قـولُ أهـلِ التفـويض([1])؛ وهـو أنَّ ذكـرَ الوجـهِ مِن المتشابِهِ الذي يجب التسليمُ له، ورَدُّ علمِهِ إلى الله.

الثالث: قولُ بعضهم؛ وهو أنَّ الوجهَ صفةٌ ثابتةٌ بالسمعِ.

وفيما ذكَرَهُ حقٌّ وباطلٌ:

- فتفسيرُهُ الوجهَ في الآيةِ الأولى: بالجهةِ، حقٌّ؛ وبه قال كثيرٌ مِن السلف([2]).

- وتفسيرُهُ الوجهَ في الآيةِ الأولى: بالرضا، وجعلُهُ المـرادَ بـه كالمرادِ في قولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقـرة: 272] -: خطـأٌ؛ فالوجهُ لا يُعرَفُ في اللغةِ بمعنى الرضا؛ لكنَّ سياق الآية يتضــمَّنُ هذا المعنى([3])، والممنوعُ أن يكونَ المرادُ بالوجهِ الرضا.

- وتفسيرُ الوجهِ في الآيـةِ الثانيـةِ والثالثـةِ: بالـذاتِ والوجـودِ، خطأٌ؛ وهو تفسيرُ أهلِ التأويلِ مِن نفاةِ الصفات([4]).

وأمَّا تفســيرُهُ الوجــهَ في الآيــةِ الثانيــةِ والثالثــةِ: بأنَّه مِن المتشابِهِ، والمتشابِهُ عنـدهم: مـا لا يَعلَمُ معنـاه إلا اللـهُ([5])؛ وهـذا مذهبُ أهلِ التفويضِ، وهم مِن النفاة، ويقابِلون أهلَ التأويل.

---

[1]() التفويض في اصطلاح المتكلمين، هو إجراء النصوص على ظاهرها ألفاظًـا من غـير فهم لمعناها؛ فليس لها معنى مفهوم عندهم، وربما قـالوا: لهـا تأويـل لايعلمـه إلا اللـه. شرح العقيـدة التدمريـة لشـيخنا (ص186). وينظـر: درء التعـارض (1/15) و(1/201)، والصواعق المرسلة (2/ 422).

وينسبون هذا المذهب للسلف، يقول الجويني: "وذهب أئمة السـلف إلى الانكفـاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب". العقيـدة النظاميـة بتحقيق الكوثري (23).

والسلف لم يفوضوا علم معاني النصوص؛ لأن معانيها معلومة لهم، وإنما يفوضون علم كيفية الصفات. ينظر: الفتاوى (13/308-309)، والقاعدة المراكشية (29)، والتدمريـة مع شـرح شـيخنا (ص180)، وعلاقـة التفـويض والإثبـات لرضـا نعسـان، ومـذهب أهـل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد لأحمد بن عبد الرحمن القاضي.

[2]() ينظــر: الأســماء والصــفات للــبيهقي (2/106)، وبيــان تلــبيس الجهميــة (6/71)، ومجموع الفتاوى (3/ 193) و(6/ 15). قال شيخ الإسلام: "وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط كمـا فعـل طائفـة؛ فـإن سـياق الكلام يـدل على المراد حيث قال: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} والمشـرق والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة، يقال: أي وجه تريده؟ أي: أي جهة؟ وأنا أريد هــذا الوجه؛ أي: هذه الجهة؛ كما قال تعالى: {ولكل وجهة هو موليهـا} ولهـذا قـال: {فأينمـا تولوا فثم وجه الله} أي تستقبلوا وتتوجهوا، والله أعلم".

[3]() ففيها دلالة على الصفة بمفردها، ودلالـة على المعـنى بسـياقها وتركيبهـا؛ كمـا قـال شيخنا في شرح كتاب التوحيد "المسألة العشرون من الباب الثاني". وينظر تقرير هـذا المعنى في"مجموع الفتاوى" (6/370)، و "بيان تلبيس الجهمية" (6/74).

[4]() ينظــر: بيــان تلــبيس الجهميــة (1/ 336) و(1/ 253) و(2/ 539)، و"مختصــر الصواعق" (3/992).

[5]() ينظر: مجموع الفتـاوى (13/272)، وبيـان تلـبيس الجهميـة (8/215) و(8/246) و(8/337) و(8/494)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص344)

وما ذكَرَه عن بعضِهم: أنَّ الوجهَ صفةٌ ثابتةٌ بالسمع، فهو حقٌّ[6]، لا يجوزُ نفيُهُ ولا تأويلُه، بل يجبُ إثباتُهُ على ما يليقُ به سبحانه، وأنه لا يماثِلُ وجوهَ العباد، وليس هو مِن المتشابِه؛ لأنَّ معناه معقول، والكيفَ مجهول، والله أعلم.

---

[6] ينظر: التوحيد لابن خزيمة (1/26)، والإبانة للأشعري (120-122)، واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (55)، ومجموع الفتاوى (2/429-434)، وبيان تلبيس الجهمية (1/329) و(6/526)، ومختصر الصواعق (3/992)، وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (80-84).

(12)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: **هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ** [البقرة: 210]:

«**يَأْتِيَهُمُ اللهُ** [البقرة:210]:

تأويلُهُ عند المتأوِّلين: يَأْتِيَهم عذابُ اللهِ في الآخِرة، أو أمرُهُ في الدنيا.

وهي عند السلفِ الصالحِ ومَن تَبِعَهم: مِن المتشابِه؛ فيجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييف.

ويَحتمِلُ ألَّا تكونَ مِن المتشابِه؛ لأنَّ قولَه: **يَنْظُرُونَ**، بمعنى: يَطْلُبُونَ ذلك بجَهْلِهم؛ كقولِهم: **لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللهُ** [البقرة: 118].

فِي ظُلَلٍ [البقرة: 210]: جمعُ ظُلَّة؛ وهي: ما عَلَاكَ مِن فوقُ؛ **فإنْ كان ذلك لأمرِ الله،** فلا إشكال، **وإنْ كان لله،** فهو مِن المتشابِه»[1].

ت

قولُه: «**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**، **تأويلُهُ عند المتأوِّلين:** يَأْتِيَهم عذابُ اللهِ في الآخِرة، أو أمرُهُ في الدنيا ...»، إلخ:

ذكَرَ في معنى قولِهِ تعالى: **يَأْتِيَهُمُ اللهُ** قولَيْن:

الأوَّل: تفسيرُ أهلِ التأويل؛ بما ذكَرَهُ مِن عذابِ اللهِ في الآخِرة، أو أمرِهِ في الدنيا؛ وهذه طريقةُ أهلِ التأويلِ مِن نفاةِ الصفات([2]).

الثاني: تفسيرُ أهلِ التفويض: أنَّ الآيةَ مِن المتشابِه، والمتشابِهُ عند المؤلِّفِ وأمثالِهِ: ما لا يَعْلَمُ معناه إلا اللهُ، وزَعْمُ ابنِ جُزَيٍّ: أنَّ هذا هو مذهبُ السلفِ ومَن تَبِعَهم، ونسبةُ هذا إلى السلفِ باطلةٌ؛ فهذه الآيةُ وأمثالُها مِن نصوصِ الصفاتِ عند

[1] () "التسهيل" (1/303).

[2] () ينظر: أساس التقديس للرازي (ص135)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص147)، وينظر الرد على تحريفهم لدلالة الآية في: نقض الدارمي (1/338)، وبيان تلبيس الجهمية (7/78)، ومجموع الفتاوى (5/369)، ومختصر الصواعق (1/29) و(3/856) و(3/1117).

السلفِ مفهومةُ المعنى، وهم يُثبِتون ما دلَّت عليه مِن الصفاتِ والأفعال[1].

ولكنَّ قولَ المؤلِّف: «فيجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييفٍ»، كلامٌ حقٌّ يُشبِهُ ما جاء عن السلفِ في نصوصِ الصفات: «أَمِرُّوها كما جاءَتْ مِن غيرِ كَيْفٍ»[2]، لكنْ يكون في كلامِ المؤلِّفِ نوعُ تناقُض:

فجَعْلُها مِن المتشابِهِ يقتضي عدَمَ الفهمِ لمعناها.

وقولُهُ: «يجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييف» يقتضي فهمَها وإثباتَ معناها[3].

ففي تقريرِه لما زعَمَ أنه مذهَبُ السلفِ اضطرابٌ.

وفي كلامِهِ -رحمه الله- عن الآيةِ اضطرابٌ آخَر؛ فبينما يتعلَّقُ الكلامُ في: ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾، يَنتقِلُ إلى أن يكونَ متعلِّقًا بقوله: ﴿**يَنْظُرُونَ**﴾؛ وذلك في قولِه: «ويَحتمِلُ ألَّا تكونَ مِن المتشابِه»، ثم يفسِّر: ﴿**يَنْظُرُونَ**﴾ بـ: «يَطْلُبون».

والمعروفُ في اللغة والتفسيرِ: أنَّ «يَنْظُرُونَ» المتعدِّيَ، معناه: يَنتظِرون[4]؛ كقولِه: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ**﴾ [الأعراف: 53]، وفي هذا تهديدٌ للمكذِّبين.

والصوابُ: أنَّ الآية تَدُلُّ على أنَّ اللهَ يأتي يومَ القيامةِ كيف شاء؛ كما قال: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: 22].

وقولُ المؤلِّف: «فإنْ كان ذلك لأمرِ اللهِ، فلا إشكال، وإنْ كان لله، فهو مِن المتشابِه»؛ يريدُ به:

---

[1]() ينظر: مجموع الفتاوى (13/308-309)، وبيان تلبيس الجهمية (8/ 215)، والقاعدة المراكشية (29)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص180)، والحموية (ص 188)، وعلاقة التفويض والإثبات لرضا نعسان، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد بن عبد الرحمن القاضي، ومقالة التفويض لمحمد آل خضير.

[2]() أخرج هذه الآثار عن السلف: الخلال في السنة (1/259، رقم 313) بإسناده عن الوليد بن مسلم، قال: سألت سفيان، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث؟ فقالوا: «نمرها كما جاءت». وقال في موضع آخر (1/246، رقم 283): حدثنا أبو بكر المروذي، رحمه الله قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات، والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححها أبو عبد الله، وقال: " قد تلقتها العلماء بالقبول، نسلم الأخبار كما جاءت". وينظر: الحموية (ص 296)، مجموع الفتاوى (4/ 186)، و(5/ 39)

[3]() "لأنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.
وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقًا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف". الحموية (ص 306)

[4]() ينظر: تفسير الطبري (10/ 240)

- إنْ كان معنى ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾: يَأْتِيَهُمْ أمرُ الله، فلا إشكالَ في إتيانِ أمرِ اللهِ في الظُّلَلِ.

- وإنْ كان معنى ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾: يَأْتِيَهُمُ اللهُ نفسُهُ، فهو مِن المتشابِه؛ لأنَّ اللهَ نفسَهُ لا يأتي في الظُّلَلٍ مِن الغمامِ؛ لأن الظُّلَلَ مخلوقةٌ؛ واللهُ سبحانه لا يحيطُ به المخلوق.

لعل هذا مرادُهُ -رحمه الله-؛ والصوابُ: أنَّ الآية تَدُلُّ على أنَّ اللهَ يأتي يومَ القيامةِ كيف شاء؛ كما قال: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: 22]، ويكونُ معنى قولِه: ﴿**فِي ظُلَلٍ**﴾؛ أي: مع ظُلَلٍ؛ فـ «في» - على هذا - بمعنى: «مَعَ»، لا بمعنى «في» التي للظرفيَّة؛ كما يقتضيه كلام المؤلِّف([1])؛ وهذا مِن أحسَنِ ما عُبِّر به عن معنى «في» في قولِه: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾؛ وبذلك يَتَّجِهُ معنى الآية، ويزولُ ما يُتوهَّمُ فيها مِن إشكالٍ أو تشابُه.

❁❁❁

---

[1]() ينظر: تفسير الطبري (3/ 608)

(13)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِـه تعـالى: ﴿**وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾ [البقرة: 245]: «﴿**وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾: إخبارٌ يرادُ به: الترغيبُ في الإنفاقِ»[1].

ت

ليس في العبارةِ إشكال، ووجهُ ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ: أنَّ الإنفـاقَ سبَبٌ لبسطِ الرزقِ، والإقتارُ سبَبٌ لتضييقِه.

ﮋﮊﮉ

[1] () "التسهيل" (1/328).

(14)

ن

قال ابن جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في تفسـير قولـه تعـالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]: « ﴿**مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]: مِن معلوماتِه؛ أي: لا يَعْلم عبادُه مِن معلوماته إلَّا ما شاء هو أنْ يَعلموه»[1].

ت

قوله: ﴿**مِنْ عِلْمِـهِ**﴾ مِن معلوماتِـه إلخ؛ اقتصـر المؤلـفُ -رحمـهُ اللـه- على أحـد القـولين([2])، وهـو أنّ المـراد بـ (علمِـهِ): معلوماتُه سبحانه، وجَعَلَ المنفيَّ عن العباد هو علمهم بمعلومـات الربّ، والمنفيُّ في الآية هـو الإحاطـة: ﴿**وَلاَ يُحِيطُـونَ بِشَـيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ**﴾، والإحاطة أخصُّ من مطلق العلم، ولكن كـلٌّ منهمـا منتفٍ عن العباد، فلا يَعْلم العبادُ إلا مـا علَّمَهُم اللـهُ، ولا يحيطـون بشيءٍ علمًا إلا بما شاء سبحانه.

وفي الآية قـولٌ آخَـر: وهـو أن المـراد بــ(العِلمِ) هـو المتعلِّقُ بذاتِـه -سـبحانه- وأسـمائِه وصـفاتِه، فعلى هـذا يكـون المـرادُ من العِلمِ: العلمَ الإلهي، وهذا القول هو الراجح، وذلك لأمرين:

1ـ لأن قوله: ﴿**وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِـهِ**﴾، ورد في أثنـاء آيـة الكرسـي، الـتي هي أعظم آيـة في كتـاب اللـه؛ لأنهـا اشتملت على جماع أسماء الله وصفاته.

2ـ أن لهذا القول شاهدًا من القرآن، وهو قوله تعــالى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ [طه: 110].

***

(15)

ن

قــال ابن جُــزيٍّ -رحمــه اللــه-: « ﴿**وَرَافِعُـكَ إِلَيَّ**﴾ [آل عمران: 55]؛ أي: إلى سمائي»[3].

ت

---

[1] () "التسهيل" (1/334).

[2] () ينظر: تفسير الطبري (4/ 536)، وابن كثير (1/679)

[3] () "التسهيل" (1/389).

قولُ ابن جزي في قوله تعالى في شأن عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ قال: أي: «إلى سمائي»، هذا عدولٌ باللفظ عن ظاهره، بتفسيره بلازِمِهِ؛ فإنَّ رفعَ عيسى عليه السلام إلى الله - الذي هو مدلولُ اللفظ- يستلزمُ رفعَه إلى السّماء، والذي حمل ابنَ جزي وأمثالَه على هذا التأويل مذهبُهم في علوِّ الله، وهو أنه ليس سبحانه بذاتِه فوقَ سماواته، بل هو في كُلِّ مكان، كما تقدم في عددٍ من المواضِعِ التي جَرَى التعليقُ عليها، وهذا خلافُ ما دلَّتْ عليه النصوصُ، وأجمَعَ عليه أهلُ السُّنة([1]).

ورفعُ عيسى عليه السلام إلى السّماءِ التي وجَدَهُ النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- فيها ليلةَ الإسراء = يتضمَّن تكريمًا وتقريبا، فمَن كان مِن العباد أَعْلى مكانًا كان أقربَ إلى اللهِ تعالى، فإبراهيم وموسى عليهما السلام أقربُ إلى الله مِن المسيح، فإنَّ إبراهيم في السماء السابعة، وموسى في السادسة، وعيسى في الثانية، كما في حديث أنس عند مسلم ([2]). والله أعلم.

***

---

[1]() ينظر: نقض الدارمي (1/223)، والتوحيد لابن خزيمة (1/231) و(1/254-325)، والشريعة للآجري (3/1081)، والسنة للالكائي (3/429)، ودرء التعارض – الجزء السادس بأكمله وأول السابع إلى ص 140)، وبيان تلبيس الجهمية – الجزءان الأول والثاني-، والفتوى الحموية (201-220)، و(296-512)، والتدمرية مع شرح شيخنا (280-295)، والصواعق المرسلة (4/1280-1340)، والكافية الشافية – النونية- (2/307-484، الأبيات رقم/ 1113-1768)، واجتماع الجيوش الإسلامية (2/96- 325)، وشرح الطحاوية (2/375-392)، وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (103-115)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1228-1252)، والكلمات الحسان في بيان علو الرحمن لعبد الهادي وهبي (ص4-156)، و(ص180- 241).

[2]() برقم (162) (259)

(16)

ن

قــال ابنُ جُــزَيٍّ -رحمــه اللــه- في تفســيرِ قولِــه تعــالى: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ**﴾ [آل عمران: 54]: «وعبَّر عن فعـلِ اللـهِ بالمَكْرِ؛ مشاكَلَةً لقولِه: ﴿**وَمَكَرُوا**﴾»[1].

ت

قولُه: «عبَّر عن فعلِ اللهِ بالمَكْرِ ...»، إلخ:

معناه: أنَّ اللهَ سمَّى ما يفعَلُهُ بالكافِرِينَ مِن العقوبةِ: مَكْرًا؛ مشاكَلةً لفظيَّة؛ ليوافِقَ مكرَ الكافِرِينَ بالرسولِ -صلى اللـه عليـه وسلم- والمـؤمِنِينَ في الاسـمِ؛ فيكـونُ الجـزاءُ مِن جنسِ العمَـلِ لفظًا.

وهذا خطأٌ، والحامِـلُ عليـه عنـد المؤلِّفِ وغـيرِهِ: اسـتقباحُ إضـافةِ المكـرِ إلى اللـهِ حقيقـةً؛ بنـاءً على اعتقـادِ أنَّ المكـرَ كلَّه مذمومٌ، وليس كذلك؛ بل مِن المكرِ ما هو محمـودٌ، وهـو مـا كـان على وجهِ المجازاةِ عَدْلًا([2])، ومِن هـذا: مَكْـرُ اللـهِ بأعدائِهِ وأعـداءِ رسلِه، جزاءً وِفَاقًا، وسُنَّةُ الله أن يكونَ الجزاءُ مِن جنسِ العمَل.

ومِن مكرِ اللهِ بالكافرينَ: الإملاءُ لهم واستدراجُهُم؛ كمـا قـال تعـالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَـذَّبُوا بِآيَاتِنَـا سَنَسْـتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُـونَ (182) وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْـدِي مَتِينٌ**﴾ [الأعـراف: 182 - 183].

(17)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِهِ تعـالى: ﴿**يَاأَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُــوا لَا تَكُونُــوا كَالَّذِينَ كَفَـرُوا وَقَـالُوا لِإِخْـوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا**﴾ [آل عمران: 156]:

---

[1] () "التسهيل" (1/389).

[2] () ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (7/111)، وبيـان تلـبيس الجهميـة (5/403)، ومختصـر الصواعق (2/737).

قال: «﴿**لَوْ كَانُوا عِنْـدَنَا**﴾: اعتقـادٌ منهم فاسِـدٌ؛ لأنَّهم ظنُّوا أنَّ إخوانَهم لو كانوا عندَهم، لم يموتوا ولم يُقتَلُوا؛ وهذا قـولُ مَن لا يؤمِنُ بالقَدَرِ والأجلِ المحتوم؛ ويقرُبُ منه مذهبُ المعتزِلـةِ في القولِ بالأجلَيْن»[1].

ت

قوله: (ويقرُبُ منـه مـذهبُ المعتزِلـةِ في القـولِ بـالأجلَيْن**)** من أقوال المعتزلة: أن المقتولُ مقطوعٌ عليه أجَلُهُ الذي قُدِّرَ له، أو إنَّ له أجلَيْنِ:

أحدُهما: ما حصَلَ بسببِ القتل.

والآخر: هو الذي لو عاشَ لَبَلَغَه[2]، وهـذا من فـروع قـولهم في أفعال العباد: إنها ليست معلومة لله ولا هي بقدرته ومشيئته، والقتل: من جملة أفعال العباد، وسيأتي لهـذا مزيـدُ تفصـيلٍ عنـد التَّعليقين الثالثِ والثلاثين، والخامسِ والخمسين.

[1] () "التسهيل" (1/428).
[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516).

(18)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- عند تفسيرِ قولِهِ تعـالى: ﴿**وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [آل عمـران: 160]ـ «**واعلَمْ: أنَّ الناسَ في التوكُّلِ على ثلاثِ مَراتِبَ**:

الأولى: أن يعتمِـدَ العبـدُ على ربِّه؛ كاعتمـادِ الإنسـانِ على وكيلِـهِ المـأمونِ عنـدَهُ الـذي لا يَشُـكُّ في نصـيحتِهِ لـه، وقيامِـهِ بمصالِحِه.

والثانية: أن يكـونَ العبـدُ مـع ربِّه كالطِّفْـلِ مـع أمِّه؛ فإنـه لا يَعرِفُ سواها، ولا يَلجَأُ إلَّا إليها.

والثالثة: أن يكونَ العبدُ مع ربِّه كـالميِّتِ بين يَـدَيِ الغاسـلِ، قد أسلَمَ نَفْسَهُ إليه بالكليَّة.

فصاحبُ الدرجـةِ الأولى: لـه حـظٌّ مِن النَّظَـرِ لنفسِـهِ؛ بخلافِ صـاحبِ الثانيـة. وصـاحبُ الثانيـةِ: لـه حـظٌّ مِن المـرادِ والاختيـارِ، بخلافِ صاحبِ الثالثة.

وهذه الدرجاتُ مبنيَّةٌ على التوحيدِ الخاصِّ الذي تكلَّمنـا عليـه في قولِـه: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِـدٌ**﴾ [البقـرة: 163]؛ فهي تَقْـوَى بقُوَّتِه، وتضعُفُ بضَعْفِه»[1].

ت

قولُـــه: «واعلَمْ: أنَّ النـــاسَ في التوكُّلِ على ثلاثِ مَراتِبَ...»، إلخ:

التوكُّلُ مِن أعمال القلوب، وهـو مِن تحقيـقِ توحيـدِ الربوبيَّة، ومِن مقامـاتِ العبوديَّةِ القلبيَّة ([2])، وجَعْلُـهُ ثلاثَ درجـاتٍ طريقـةُ الصوفيَّة، والحقُّ: أنَّه درجتان:

الأولى: توكُّلُ المقتصِدِين.

والثانية: توكُّلُ المقرَّبين.

وهـذا يوافِـقُ معـنى مـا ذكَـرَهُ المؤلِّفُ في الدرجـة الأولى والثانية؛ فإنه لا إشكالَ فيهما.

وأمَّا الدرجةُ الثالثةُ، فهي مِن بِدَعِ الصوفيَّةِ التي خـالَفُوا فيهـا الحسَّ والعقلَ والشرعَ؛ فكونُ الإنسانِ يصلُ إلى حالةٍ يكونُ فيهـا

---

1 () "التسهيل" (1/429).

2 () ينظر: مدارج السالكين (2/112)

كالمَيِّتِ بين يَـدَيِ الغاسـلِ، بحيثُ لا تكـونُ لـه إرادةٌ في جلبٍ ولا دفعٍ -: حالةٌ ممتنِعةٌ حسًّا وعقلًا، وغيرُ مطلوبةٍ شرعًا.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ؛ تعليقًا على هذا القولِ المنسوبِ لبعضِ الصوفيَّة: «إنَّ العارِفَ يصـيرُ كـالميِّتِ بينَ يَـدَيِ الغاسِـلِ»؛ أي: في استسـلامِهِ للقَـدَرِ، قـال الشـيخ: «فهـذا إنمـا يُمـدَحُ منـه سـقوطُ إرادتِـهِ الـتي لم يُـؤمَرْ بهـا، وعـدَمُ حظِّه الـذي لم يُـؤمَرْ بطَلَبِه، وأنه كالميِّتِ في طلَبِ ما لم يُؤمَرْ بطَلَبِـه، وتـركِ دَفْـعِ مـا لم يُؤمَرْ بدَفْعِه.

ومَنْ أراد بذلك: أنه تبطُلُ إرادتُهُ بالكليَّةِ، وأنـه لا يُحِسُّ باللَّذَّةِ والأَلَم، والنافعِ والضارِّ -: فهـذا مخـالِفٌ لضـرورةِ الحسِّ والعقـل، ومَن مدَحَ هذا، فهـو مخـالِفٌ لضـرورةِ الـدِّينِ والعقـل». اهــ. مِن "العقيدة التدمريَّة"([1]).

❊❊❊

[1] () العقيدة التدمرية مع شرح شيخنا (ص588).

(19)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ...** [النساء: 93]:

«**وهذه الآيةُ مُعضِلةٌ على مذهبِ الأشعريَّةِ** وغيرِهم ممَّن يقولُ: لا يخلَّدُ عصاةُ المؤمِنِين في النار.

واحتَجَّ بها المعتزِلة وغيرُهم ممن يقولُ بتخليدِ العصاةِ في النار؛ لقولِه: **خَالِدًا فِيهَا**.

وتأوَّلها الأشعريَّة بأربعةِ أوجُه:

أحدها: أنْ قالوا: إنها في الكافِرِ إذا قتَلَ مؤمِنًا.

والثاني: قالوا: معنى المتعمِّدِ هنا: المستَحِلُّ للقتل؛ وذلك يَؤُولُ إلى الكفر.

والثالث: قالوا: الخلودُ فيها ليس بمعنى الدوامِ الأَبَدِيِّ، وإنما هو عبارةٌ عن طولِ المُدَّة.

والرابع: أنَّها منسوخةٌ بقولِه تعالى: **إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** [النساء: 48، 116].

وأما المعتزِلة: فحمَلُوها على ظاهِرِها، ورأَوْا أنها ناسخةٌ لقولِه: **وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**، واحتجُّوا على ذلك بقولِ زَيْد بن ثابت: «نزَلَتِ الشديدةُ بعد الهَيِّنة»([1])، وبقولِ ابن عبَّاس: «الشِّرْكُ والقَتْلُ مَنْ مَاتَ عَلَيْهِمَا خُلِّدَ»([2])، وبقولِ رسول الله : «**كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوِ الرَّجُلُ يَقْتُلُ المُؤْمِنَ** مُتَعَمِّدًا»([3]).

[1] () أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (7/ـ 349) حدثنا أبو كريب , قال: ثنا يحيى بن آدم, عن ابن عيينة, عن أبي الزناد, قال: سمعت رجلًا , يحدث خارجة بن زيد بن ثابت , عن زيد بن ثابت , قال: سمعت أباك, يقول: فذكره.

[2] () لم أجده بهذا اللفظ، وقد رواه ابن جرير في تفسيره (7/348)، وابن أبي شيبة في مصنفه (5/433، رقم 27732)، والخلال في السنة (4/93، رقم 1240) بلفظ: (هُمَاالْمُبْهَمَتَانِ: الشِّرْكُ وَالْقَتْلُ) وإسناده صحيح. قال الحافظ في الفتح (8/496): "وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمنًا متعمدًا لا توبة له: مشهور عنه..".

[3] () أخرجه أحمد (16907)، والنسائي (3984)، والحاكم (8031) من طريق صفوان بن عيسى، قال: أخبرنا ثور بن يزيد، عن أبي عون، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاوية، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (19/ رقم 856، و 858) من طريقين عن أبي عون به.

وتقتضي الآيـةُ وهـذه الآثـارُ: أنَّ للقتـلِ حُكْمًـا يَخُصُّهُ مِن بينِ سائرِ المعاصي»[1].

ت

قولُـــــهُ: «وهـــــذه الآيـــــةُ مُعضِــــلةٌ على مــــــذهبِ الأشعريَّةِ وغيرِهم ...»، إلخ:

ما ذكَرَه مِن أنَّ هذه الآيةَ مُعضِلةٌ (أي: مُشـكِلةٌ إشـكالًا قويًّا) على مذهبِ الأشاعِرةِ وغيرهم مِن القائِلِينَ بأنَّ عصـاةَ الموحِّدين لا يخلَّدون في النـار، وأجـاب مِن جهـةِ الأشـاعِرةِ وغـيرِهم مِن القائلِينَ بعدمِ خلودِ أهلِ الكبائرِ في النارِ بأربعةِ أجوِبة[2]:

أجوَدُها: تفسيرُ الخلودِ بـالمُكْثِ الطويـل، وأجـوَدُ منـه: تقييـدُ الآيةِ بما تواتَرَتْ به السُّـنَّةُ مِن خـروجِ عُصـاةِ الموحِّدينَ مِن النـارِ بشفاعةِ الشافِعِين، ورحمةِ أرحَمِ الراحمين.

وكـذلك: مـا ذكَـرَهُ مِن احتجـاجِ المعتزِلـةِ بهـذه الآيـةِ على قولهم بتخليدِ أهلِ الكبائِرِ في النارِ:

مـا ذكَـرَهُ مِن المـذهبَيْنِ في تخليـدِ العصـاةِ صـحيحٌ، ولكنَّه -رحمه الله- ذكَرَ احتجـاجَ المعتزِلـةِ على مـذهَبِهم بـأثرِ ابن عبَّاس، وزيدٍ، وبالحديث، ولم يُجِبْ عن ذلـك، بـل أيَّده بقولـه: «وتقتضـي الآيةُ وهذه الآثارُ: أنَّ للقتلِ حُكْمًا يَخُصُّهُ مِن بينِ سائرِ المعاصي»؛ وهذا يَجعَلُ في كلامِهِ نوعَ تناقُض؛ لأنه قد أجاب عن الآية.

وأمَّا أثَرُ ابنِ عبَّاسٍ وزيدٍ، والحـديثُ، فلا تقـاوِمُ دَلَالَتُهـا دَلَالـةَ قولِـه تعـالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَـا دُونَ ذَلِـكَ لِمَنْ يَشَـاءُ**﴾ في موضعَيْنِ مِن سورة النساءِ[3]، وهي التي ذكَـرَ فيهـا وعيـدَ القاتِـلِ بـالخلودِ في النـار، ولا تقـاوِمُ دلالـةَ السُّـنَّةِ على خـروجِ عصـاةِ الموحِّدين مِن النار.

وقد أجمَعَ أهلُ السُّنَّةِ على ما دلَّت عليه آيتا النسـاء، ومـا دَلَّ عليه حديثُ الشفاعةِ، والله أعلم.

❁❁❁

وأبو عون - وهو الأنصاري الشامي- لم يوثقه غير ابن حبان!

وللحـديث شـاهد عن أبي الـدرداء: أخرجـه أبـو داود (4270)، وابن حبـان (5980)، والحاكم (8032) من طريق خالد بن دهقان، عن عبد اللـه بن أبي زكريـا، عن أم الدرداء، عن أبي الدراداء به.

[1] () "التسهيل" (1/513).

[2] () ينظر: شرح النووي على مسلم (17/ 83)، وفتح الباري لابن حجر (8/ 496).

[3] () سورة النساء: 48، 116.

(20)

ن

قال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في تفسـيرِ قولِـهِ تعـالى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة: 64]: «عبـارةٌ عن إنعامِـهِ وجُـودِه؛ وإنمـا ثُنِّيَتِ اليـدانِ هنـا، وأُفـرِدَتْ في قـول اليهـود: ﴿**يَـدُ اللـهِ مَغْلُولَةٌ**﴾ [المائـدة: 64]؛ ليكـونَ ردًّا عليهم، ومبالَغـةً في وصـفِهِ تعـالى بـالجُود؛ كقـول العـرَب: فلانٌ يُعطِي بكلتـا يدَيْـهِ: إذا كـان عظيمَ السَّخَاءِ»[1].

ت

قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تعـالى: ﴿**بَـلْ يَـدَاهُ مَبْسُـوطَتَانِ**﴾**:** «عبارةٌ عن إنعامِهِ وجُودِهِ ...»، إلخ:

إنْ أراد بذلك تفسيرَ اليدَيْنِ، فهذا تأويـلٌ يجـري على طريقـةِ أهلِ التأويلِ مِن نفـاةِ الصـفات([2])؛ فـإنَّهم يَجمَعـون بين التعطيـلِ والتحريفِ.

وإنْ أراد ما يدلُّ عليه بسطُ اليدَيْنِ من الجـودِ كـثرةِ الإنفـاقِ، فهـو معنًى صـحيحٌ؛ يؤيِّدُهُ قولُـهُ تعـالى: ﴿**يُنْفِـقُ كَيْـفَ يَشَـاءُ**﴾ [المائدة: 64]، ولا يقتضي ذلك نفيَ حقيقةِ اليـدَيْنِ؛ وسـياقُ كلامِ المؤلِّفِ يُشـعِرُ بـالنفي، ولْيُرْجَـعْ في معرِفـةِ حقيقـةِ مذهبِـهِ إلى كلامِـهِ عنـدَ قولِـه تعـالى: ﴿**مَا مَنَعَـكَ أَنْ تَسْـجُدَ لِمَـا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: 75]:

فإنه قال هناك: «قولُه: ﴿**بِيَـدَيَّ**﴾ مِن المتشـابِهِ الـذي ينبغي الإيمانُ به، وتسليمُ علمِ حقيقتِـهِ إلى اللـه. وقـال المتـأوِّلُونَ: هـو عبارةٌ عن القُدْرة». اهـ.

وقـال نظـيرَ ذلـك عنـد قولِـهِ تعـالى: ﴿**مِمَّا عَمِلَتْ أَيْـدِينَا أَنْعَامًا**﴾ [يس: 71].

ويظهَرُ مِن ذلك: أنَّ ابنَ جُزَيٍّ يذهبُ إلى التفـويضِ، وحقيقتُهُ: إجراءُ النصوصِ ألفاظًا مِن غير فَهْمٍ لمعناها.

والتفويضُ والتأويلُ مذهبانِ لنفاةِ الصفاتِ؛ كلِّها أو بعضِها.

---

[1] () "التسهيل" (1/591).

[2] () ينظر: أساس التقـديس للـرازي (ص161). وينظـر الـرد على تحـريفهم لدلالـة الآيات في: نقض الـدارمي (1/230)، والإبانـة للأشـعري (ص126)، وبيـان تلـبيس الجهمية (1/260)، ومجموع الفتاوى (6/362)، ومختصر الصواعق (3/946).

(21)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه- في تفسـيرِ قولِـهِ تعـالى عن عيسى عليه السلامُ: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَـا فِي نَفْسِكَ**﴾ [المائـدة: 116]؛ قـال: «﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِـي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾؛ أي: تَعلَمُ معلـومي، ولا أَعلَمُ معلومَـك، ولكنه سَلَكَ باللفـظِ مسـلَكَ المشـاكَلةِ؛ فقـال: ﴿**فِي نَفْسِكَ**﴾؛ مقابَلةً لقولِه: ﴿**فِي نَفْسِي**﴾»[1].

ت

قولُـــهُ في تفســـيرِ الآيـــة: «أي: تَعلَمُ معلـــومي، ولا أعلَمُ معلومَك ...»، إلخ:

هــذا تفســيرٌ منــه للموصــولِ في الموضــعَيْنِ: ﴿**مَـا فِي نَفْسِـي**﴾، و﴿**مَـا فِي نَفْسِـكَ**﴾؛ فيكـونُ المعـنى: تَعلَمُ الـذي أَعْلَمُه، ولا أَعلَمُ الذي تَعلَمُـه، وهـذا يَشـمَلُ مـا يُبـدِي ومـا يُخفِي، وهذا أعَمُّ مما يدلُّ عليه لفظُ الآية.

واللهُ تعالى يعلمُ ما يبديهِ العبدُ وما يخفيهِ: ﴿**قُلْ إِنْ تُخْفُـوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾ [آل عمران: 29].

والعبدُ يعلمُ مِن معلومِ اللهِ مـا أعلَمَـه بـه، ولا يعلمُ العبـدُ مـا يخفيهِ سبحانه؛ فلا يعلمُ ما استأثَرَ اللهُ بعلمِه، ولا كلَّ مـا أَعلَمَ بـه بعضَ عبـادِه؛ فقــولُ عيســى عليــه الســلام: ﴿**تَعْلَمُ مَــا فِي نَفْسِي**﴾؛ أي: ما أُخْفِيهِ، ﴿**وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِـكَ**﴾؛ أي: مـا تُخْفِيهِ.

ولم يـذكُرِ المؤلِّفُ -رحمـه اللـه- معـنى «النَّفْسِ» في الآيـة، وألْيَقُ معاني «النَّفْسِ» في مثلِ هذا السياق: أنْ يرادَ بهـا الـذاتُ؛ كما يقالُ: جاء محمَّدٌ نَفْسُهُ، وهذا الشيءُ نَفْسُ ذاك؛ أي: هو هـو، ومِن هذا القبيلِ قولُـهُ تعـالى: ﴿**يَوْمَ تَـأْتِي كُـلُّ نَفْسٍ تُجَـادِلُ عَنْ نَفْسِهَا**﴾ [النحل: 111]، وما ذُكر من تفسير النفس بالذات نقله شيخُ الإسلام ابن تيمة عن جمهور العلماء [2]، والله أعلم.

1 () "التسهيل" (1/623).

2 () مجموع الفتاوى (9/292). وينظر: بيان تلبيس الجهمية (7/423)

(22)

ن

قال ابن جُزيٍّ -رحمه الله-: «.. ثُمَّ أقـام عَلَيـه الحُجَّة بقولِـهِ: ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ [الأنعام: 76] أي: لا أُحبُّ عبـادةَ المتغيِّرين؛ لأن التغيُّرَ دليلٌ على الحدوثِ، والحـدوثُ ليسَ مِن صـفاتِ الإلـهِ، ثُمَّ استمرَّ على ذلك المنهاجِ في القمرِ وفي الشَّمسِ، فلمَّا أوضح البرهـانَ، وأقـامَ عليهم الحُجـةَ، جـاهَرَهم بـالبراءَةِ مِنْ بـاطلِهم؛ فقـال: ﴿**إِنِّي بَـرِيءٌ مِمَّا تُشْـرِكُونَ** ﴾ [الأنعـام: 78]، ثُمَّ أعلَنَ بعبادتِـهِ للــه وتوحيــدِهِ لــه فقــال: ﴿**إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ [الأنعام: 79]، ووصف اللـهَ تعـالى بوصْفٍ يقتضي توحيدَهُ وانفرادَهُ بالملْك.

فإن قيل: لمَ احتَجَّ بالأُفوْلِ دُون الطُّلـوع، وكلاهمـا دليـلٌ على الحدُوث؛ لأنهما انتقالٌ مِنْ حَالٍ إلى حال؟

فـالجواب: أنـه أظهـرُ في الدلالـة؛ لأنـه انتقـالٌ مـع اختفـاء واحتجاب»[1].

ت

قوله: «.. ثم أقام عليهِ الحجةَ بقولــه: ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ أي: لا أحب عبادةَ المتغيِّرين؛ لأن التغيُّرَ دليلٌ على الحــدوثِ، إلخ، عليه في هذا الكلام مأخذان:

أحدهما: تفسير الأفـول بـالتغيُّر، وهـو من التَّفسـيرِ بـاللازم؛ فإنَّ أفـلَ في اللغـة بمعـنى: غـاب[2]، والأُفُـولُ هـو: الغيـابُ بعْـدَ الظُّهــور، فعليــه؛ يكــون ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ أي: الغــائبين بعــد الظهور[3].

الثاني: جزمُـه بـأنَّ كـلَّ متغيِّرٍ محـدَثٌ؛ فيقتضـي ذلـك نفيَ التغيُّرِ عن اللهِ، وابنُ جزي وأمثالُـه يطلقـون نفيَ التغيُّرِ عنِ اللـه بهــذه الشُّــبهة[4]، والصــواب: أنَّ التَّغيُّرَ مِن الألفــاظِ المحدَثــةِ

---

[1] () "التسهيل" (1/657).

[2] () ينظر: الصحاح (4/1623)، ولسان العرب (11/18).

[3] () ينظر: تفسير الطبري (9/356)

[4] () أورد ابنُ القيم تأويلَ المتكلمين للحركة بالأفول في النوع الرابـع من أنـواع التأويـل الباطـل: "مـا لم يُؤلـف اسـتعمالُهُ في ذلـك المعـنى في لغـة المخـاطَب وإن أَلِـفَ في الاصطلاح الحادث". ثم قال: وهذا موضعٌ زلَّت فيه أقدامُ كثيرٍ من النـاس؛ حيث تـأوَّلوا كثيرًا من ألفاظ النصوص بما لم يُؤلف استعمالُ اللفظ لـه في لغـة العـرب البتـة، وإن كان معهودًا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبُّهُ لـه؛ فإنـه حصـل بسـببه من الكـذب على اللـه ورسـوله مـا حصـل، كمـا تـأولت طائفـة قولـه تعـالى: {فَلَمَّا أَفَـلَ}

المجمَلَةِ التي لا تجوز إضافتُها إلى اللـه، لا نفيًـا ولا إثباتـا، إلا بعـد الاستفصـال عن مُـرادِ المتكلِّمِ بهـا؛ فـإنْ أرادَ حقًّا قُبِـل، وإنْ أرادَ باطلًا رُدَّ، وإن أرادهما؛ مُيِّز الباطلُ مِن الحقِّ.

فعلى هــذا؛ إنْ أُريــد بــالتغيُّرِ: قيــامُ الأفعــالِ الاختياريَّةِ بــهِ سبحانه؛ فالنفيُ باطـلٌ، والإثبـاتُ حـقٌّ، وإنْ أُريـد بـالتغيُّر: النقصُ بعـدَ الكمـالِ في ذاتِـه تعـالى وصـفاتِه = فـالنَّفيُ حـقٌّ، والإثبـاتُ باطـلٌ[1]، وابنُ جـزي وأمثالُـهُ هُمْ مِن نُفـاة الصِّـفاتِ الفعليَّةِ في الجُملَة.

[الأنعام: 76]. بالحركة، وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته، ولا يعرف في لغـة العرب التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركـة في موضـع واحـد البتـة". الصـواعق المرسلة (1/30).

وينظر: إبطال استدلالهم بقصـة إبـراهيم على مـا يدعونـه من دليـل حـدوث الأجسـام: نقض الـــدارمي (1/357)، ومجمـــوع الفتـــاوى (5/547) و(6/252) و(6/284)، ودرء التعارض (1/109) و(1/310) و(8/355-356، 9/82-84)، ومنهاج السنة (1/202) و(2/193)، وبغية المرتاد (ص358)، وشـرح حـديث الـنزول (ص162-168)، والـرد عـل المنطقيين (ص 304-307)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/993)، والأصول الـتي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيميـة (2/ 429).

[1] ينظر: مجموع الفتاوى (6/249)، ودرء التعارض (2/185) و(4/71)، ومنهاج السـنة (2/546)، وشرح حديث النزول (ص179)، ومختصر الصواعق (3/1230).

(23)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه اللـه- في تفسـيرِ قولِـه تعـالى: ﴿**ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِـكَ الْقُـرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَـا غَـافِلُونَ**﴾ [الأنعام: 131]؛ قال: «﴿**بِظُلْمٍ**﴾، **فيه وجهان:**

أحـدُهما: أنَّ اللـهَ لم يكنْ لِيُهْلِـكَ القُـرى دون بعثِ رسـلٍ إليهم؛ فيكونَ إهلاكُهم ظُلْمًا؛ إذْ لم يُنذِرْهم؛ فهو كقولِه: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء: 15].

والآخَـر: أنَّ اللـهَ لا يُهلِـكُ القُـرى بظلمٍ إذا ظلَمُـوا دون أن يُنذِرَهم؛ ففاعلُ الظُّلْمِ - على هذا -: أهلُ القُـرى، وغَفْلَتُهم: عـدَمُ إنذارِهم.

حكى الـــوجهَيْنِ ابنُ عطيَّةَ([1]) والزمخشـــريُّ([2])، **والوجـــهُ الأوَّلُ على مذهبِ المعتزِلة، ولا يصحُّ على مـذهبِ أهـلِ السُّـنَّة؛** لأنَّ اللـهَ لـو أهلَـكَ عبـادَهُ بغـيرِ ذنبٍ، لم يكنْ ظالمًـا عندَهم»[3].

ت

قولُه: «ولا يصحُّ على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ»، يريدُ: الأشـاعرةَ؛ فمِن مـذهَبِهم: أنَّ كـلَّ ممكِنٍ جـائزٌ على الـربِّ فِعْلُـهُ؛ فعنـدَهم: يجـوز أن يعـذِّبَ أوليـاءَه، وأن ينعِّمَ أعـداءَه([4])؛ فعليـه: يجـوزُ أن يعذِّبَ مَن شاءَ بغيرِ ذنبٍ، أو يعذِّبَهُ بذنبِ غيرِه.

ومنشأُ هذا المذهَبِ: هو أنَّ مَرَدَّ أفعـالِ اللـه تعـالى وشَـرْعِهِ عنـــدهم محضُ المشـــيئة؛ فلا حِكْمـــةَ ولا غايـــةَ في مفعولاتِـــهِ ومأموراتِـه، والظلمُ عنـدَهم هـو المسـتحيلُ لذاتِـه؛ كـالجمعِ بين النقيضَيْنِ؛ قال ابن القيِّم:

وَالظُّلْمُ عِنْدَهُمُ المُحَالُ لِذَاتِـهِ   أَنَّى يُنَـزَّهُ عَنْـهُ ذُو السُّلْطَانِ؟[5]

---

[1]() ينظر: المحرر الوجيز (3/463)

[2]() ينظر: الكشاف (2/67)

[3]() "التسهيل" (1/680).

[4]() ينظر: منهاج السنة (1/134-135)، وجامع الرسائل -رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم - (1/121)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1323).

[5]() "الكافية الشافية"(1/ 63 رقم 57 ط. المجمع).

وأمَّا الظلمُ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فهو أن يعذِّبَ أحدًا بغيرِ ذنب، أو أن يعذِّبَهُ بذنبِ غيرِه([1])، وقد حرَّم اللهُ تعالى ذلك على نَفْسِه؛ قال في الحديثِ القدسيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا**»([2])، وقد نزَّه اللهُ نَفْسَهُ عن الظلمِ في آياتٍ كثيرة؛ قال تعالى: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: 108]، وقال سبحانه: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [فصلت: 46].

والظلمُ عند أهلِ السُّنَّةِ: مقدورٌ لله، لكنَّه لا يَفعَلُهُ؛ لكمالِ عدلِهِ وحكمتِه([3]). **وأمَّا الظلمُ عند الأشاعِرة:** فهو غيرُ مقدورٍ له؛ لأنه عندهم من الممتنعِ لذاتِه([4]). والمدحُ والكمالُ إنما يكونُ في تركِ الظلمِ مع القُدْرةِ عليه.

([1]) ينظر: منهاج السنة (1/139)، وجامع الرسائل (1/123)

([2]) أخرجه مسلم (2577)؛ من حديث أبي ذر الغِفَاري رضي الله عنه.

([3]) ينظر: منهاج السنة (1/135-137)، وجامع الرسائل (ص129)

([4]) منهاج السنة (1/134-135)، وجامع الرسائل (ص127)، وشفاء العليل (ص275)

(24)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «آمَنَ إيمانًا؛ أي: صدَّق.

والإيمانُ في اللغة: التصديقُ مطلَقًا.

وفي الشرعِ: التصديقُ باللهِ وملائكتِـهِ وكتبِـهِ ورسـلِهِ واليـومِ الآخِر.

والمُؤمِنُ في الشرع: المصدِّقُ بهذه الأمور.

و«المؤمِنُ»: اسمُ اللهِ تعـالى؛ أي: المصـدِّقُ لنَفْسِـه، وقيـل: إنَّه مِن الأَمْنِ؛ أي: يؤمِّنُ أولياءَهُ مِن عذابِه»[1].

ت

قولُهُ رحمه الله: «الإيمانُ في اللغة: التصديقُ مطلَقًا»:

هذا هـو المشـهورُ عنـد اللغـويِّين([2]) وجمهـورِ المفسِّـرين([3])، وهذا التفسيرُ للإيمانِ أشـهَرُ مـا احتَجَّ بـه المرجِئـةُ القـائلونَ بـأنَّ الإيمان هو التصديقُ؛ يَعنُونَ به تصديقَ القَلْب([4]).

والقـولُ بـأنَّ الإيمـانَ هـو التصـديقُ مطلَقًـا، يقتضـي أنَّ كـلَّ تصديقٍ إيمانٌ.

وخـالَفَ في ذلـك الإمـامُ ابن تيميَّةَ -رحمـه اللـه-؛ فـذكَرَ أنَّ الإيمانَ في اللغةِ تصديقٌ خاصٌّ، وهو التصديقُ فيمـا يُـؤتَمَنُ عليـه المُخبِر؛ كالإخبارِ عن الأمـورِ الغائبـة؛ فلا يقـالُ لمن صـدَّق مُخبِـرًا عن طلوعِ الشمسِ: «آمَنَ له»، بـل صـدَّقه؛ لأنَّ طلـوعَ الشـمسِ مِنِ الأمورِ الحِسِّيَّةِ الظاهرةِ([5]).

وقولُهُ: «والإيمانُ في الشرعِ: هو التصـديقُ باللـهِ وملائكتِـهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخِر»:

مـاذكره هـو الإيمـانُ في الشـرعِ بمعنـاهُ الخـاصِّ المتعلِّقِ بالاعتقاد، ويُطلَقُ الإيمـان في الشـرعِ إطلاقًـا عامًّا يَشـمَلُ جميـعَ شرائعِ الدِّينِ الظاهِرةِ والباطِنة؛ يَدُلُّ لذلك قولُهُ -صلى اللـه عليـه وسلم-: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ**

---

[1]() "التسهيل" (1/105).

[2]() ينظـر: العين للخليـل (8/389)، وتهـذيب اللغـة للأزهـري (15/368)، والصـحاح للجوهري (5/2071)، ولسان العرب (13/21).

[3]() ينظر: تفاسير: الطبري (1/241)، والقرطبي (1/162)، وابن كثير (1/165).

[4]() ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (7/121) و(7/509) و(7/543-550)، والتسـعينية (2/648)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1351).

[5]() ينظـر: مجمـوع الفتـاوى (7/122) و(7/291) و(7/529)، وموقـف ابن تيميـة من الأشاعرة (3/1356).

إِلَّا اللــهُ، وَأَدْنَاهَــا إِمَاطَــةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيــقِ»[1]؛ وفي الحـديثِ رَدٌّ على المرجِئـةِ الـذين يُخرِجـونَ الأعمـالَ عن مسـمَّى الإيمان.

وعلى ذلك: فيكونُ الإيمانُ بمعناهُ العامِّ اسمًا لكلِّ ما شـرَعَهُ اللهُ مِن الاعتقاداتِ والأقـوالِ والأعمـال؛ ولـذا قـال أهـلُ السُّـنَّةِ: «الإيمانُ: اعتقادٌ بالجَنَانْ، وقولٌ باللسانْ، وعمَلٌ بالأركانْ»([2]).

[1] () أخرجه مسلم (35)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
[2] () ينظر: التعليق الأول.

(25)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «و«الحَقُّ»: اسمُ اللهِ تعالى؛ أي: الواجبُ الوجودِ»[1].

ت

قولُهُ: «أي: الواجبُ الوجودِ»:

هذا مِن معنى اسمِهِ تعالى الحَقِّ، ويدخُلُ في هذا الاسمِ «الحَقِّ»: أنه الموصوفُ بكلِّ كمال، المنزَّهُ عن كلِّ نقص، وأنه الإلهُ الحَقُّ، ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ، فيدخُلُ في معنى هذا الاسمِ: جميعُ أسمائِهِ الحسنى، وصفاتِهِ العلا، ويجوزُ إطلاقُ «واجبِ الوجودِ» على اللهِ تعالى خبرًا، لا اسمًا([2])؛ فهو تعالى واجبُ الوجود؛ أي: لا يجوزُ عليه الحدوثُ ولا العدَمُ، وليس ذلك مِن الأسماءِ الحسنى التي يُدْعَى بها.

---

[1]() "التسهيل" (1/120).

[2]() وذلك بناءً على القاعدة المشهورة: أن باب الإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء والصفات؛ كالشيء والموجود والقائم بنفسه؛ فإنه يخبر به عن الله ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا. ينظر تقرير هذه القاعدة في: مجموع الفتاوى (6/142) و(9/300-301)، ودرء التعارض (1/297-298)، وبيان تلبيس الجهمية (5/172)، والجواب الصحيح (5/8)، وبدائع الفوائد (1/161-162)، والتعليق على القواعد المثلى لشيخنا (ص68).

(26)

ن

قــال ابنُ جُــزَيٍّ -رحمــه اللــه-: «و«العَلِيُّ»: اســمُ اللــهِ، و«المُتعالِي»، و«الأَعْلَى»، مِن العُلُوِّ؛ بمعنى: الجلالِ والعَظَمة. وقيل: بمعنى التنزيهِ عمَّا لا يَلِيقُ به»[1].

ت

قولُهُ: «مِن العُلُوِّ؛ بمعنى: الجلالِ والعَظَمة ...»، إلخ:

يلاحَظُ أنه اقتصَرَ على معنيَيْنِ مِن معاني العُلُوِّ:

الأوَّل: الجلالُ والعَظَمةُ؛ المتضمِّنُ لعلوِّ القهر.

والثاني: التنزيهُ للهِ عما لا يليقُ به؛ وهذا يتضمَّنُ علوَّ القَدْرِ.

ولم يذكُرْ -رحمه الله- عُلُوَّ الذاتِ، وهو ارتفاعُـهُ تعـالى فـوقَ جميعِ المخلوقاتِ، مستوِيًا على عَرْشِه.

وهذا هو الذي اختلَفَ فيـه أهـلُ السُّـنَّةِ والمبتدِعـةُ؛ كالجهميَّةِ ومَن وافَقَهم؛ فاسـمُهُ: «العَلِيُّ» سـبحانه، يتضـمَّنُ معـانيَ العلـوِّ الثلاثةَ، والله أعلم[2].

(27)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «وسَبَّحْتُ اللهَ؛ أي: نَزَّهْتُهُ عما لا يليــقُ بــه؛ مِن الصــاحبةِ والوَلَــد، والشُّــرَكاءِ والأنــداد، وصــفاتِ الحُدُوث، وجميعِ العيوبِ والنقائص»[3].

ت

قولُهُ: «وصفاتِ الحُدُوث»:

هذا لفظٌ مجمَلٌ يَحتمِلُ حقًّا وباطلًا:

فإنْ أُريدَ به: تنزيهُـهُ تعـالى عن وصـفِهِ بشـيءٍ مِن خصـائصِ المخلوقِ مما يستلزِمُ تمثيلَهُ سبحانه بخَلْقِه -: فهو حقٌّ.

---

[1] () "التسهيل" (1/150).

[2] () ينظر: التعليق رقم (15)

[3] () "التسهيل" (1/160).

وإنْ أُريدَ بـه: تنزيهُـهُ عمـا يكـونُ بمشـيئتِهِ تعـالى مِن أفعالِـهِ (وهـو مـا يعبِّرون عنـه بحلـولِ الحـوادثِ، ويَقصِـدونَ نفيَ قيـامِ الأفعالِ الاختياريَّةِ به) -: فإنَّ ذلكِ باطلٌ.

وهذا أصلٌ عنـد أكثَـرِ المتكلِّمين؛ فـإنهم يقولـون: إنـه تعـالى منزَّهٌ عن حلولِ الحوادثِ، يريدونَ: نفيَ قيامِ الأفعالِ الاختياريَّةِ به سـبحانه؛ كـالمجيءِ، والـنزولِ، والاسـتواءِ على العَـرْش، واللـه أعلم[1].

(28)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «الثامنةُ: ﴿**الـرَّحْمَنُ الـرَّحِيمُ**﴾ [البقرة: 163]، صفتان، مِن الرحمةِ.

ومعناهما: الإحسانُ؛ فهي صفةُ فِعْلٍ.

وقيل: إرادةُ الإحسانِ؛ فهي صفةُ ذاتٍ»[2].

ت

قولُه: «ومعناهما: الإحسانُ ...»، إلخ:

هــذا يتضــمَّنُ تفســيرَ الرحمــةِ: إمَّا بالإحســان، أو بــإرادةِ الإحسان.

قال: «والإحسانُ صفةُ فعلٍ»، والذين يقولـون هـذا يريـدونَ: مـا يخلُقُـهُ اللـهُ مِن النِّعَم؛ فالرحمـةُ -إِذَنْ- عبـارةٌ عن مخلوقاتِـهِ سبحانه، وإن سمَّوْهَا: «صفةَ فعلٍ»، فهـو غلَـطٌ في العقـل؛ فـإنَّ

---

[1] () أولى شيخ الإسلام هذا الأصل عند المتكلمين عناية خاصة، وناقشه بتوسع في جميع كتبه تقريبًا خاصة في درء التعارض؛ لأن هذا الدليل هو لب الكلام المـذموم الـذي ذمـه السلف، وقد بين ذلك شيخ الإسلام مرارًا، وأفاض في بطلانه بما لا مزيـد عليـه. ينظـر بسط هذا الموضوع من كلام شيخ الإسلام في: درء التعارض (1/ 100- 113، 121-127، 301 - 314، 320 وما بعده)، و (2/3-18، 115، 124، 207، 238، 344)، و الجزء الثالث كله وأول الرابع، و(7/ 224، 229)، و(9/ 177، 196) .. وجامع الرسائل – رسالة في الصفات الاختيارية- كلهـا، وبيـان تلـبيس الجهميـة (1/221، 440-446)، ومجمـوع الفتـاوى (5/411-412، 5/541-545) و(12/ 140-148، 213)، وشـرح الأصبهانية (ص154-160)، والصفدية (1/ 50-54، 61 -65، 81،277)، ومنهاج السنة (1/ 155-158، 303، 436) و(3/193)، والنبوات (1/251- 264)، والجواب الصحيح (3/ 312-313)، وموقف ابن تيمية من الأشـاعرة (3/984- 1013)، و"الأصـول الـتي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسـلام ابن تيميـة" (2/203- 438).

[2] () "التسهيل" (1/178).

المفعولَ لا يكونُ صفةً للفاعلِ، بل أثَـرُ فِعْلِـه، وهم لا يُثبِتُـونَ فعلًا يقومُ بالفاعلِ بمشيئتِه؛ فليس عندهم إلا فاعلٌ ومفعول.

وقد يفسِّرون «الرحمةَ»: بإرادةِ الإحسانِ؛ وعليـه فهي صـفةٌ ذاتيَّةٌ؛ كما قال المؤلِّف؛ أي: أنَّها قائمةٌ بذاتِهِ تعالى([1]).

وكلٌّ من التفسـيرَيْنِ فيـه صـرفٌ للَّفْـظِ عن ظـاهرِه([2])؛ فـإنَّ الرحمةَ لها معنى يقابِلُ الغضَبَ؛ كما جـاء في الحـديثِ القُدْسـيِّ: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»([3]).

قـال شـيخ الإسـلام ابن تيميَّة في "العقيـدة التدمريَّة"([4])، في الـذين ينفُـون صـفةَ الرحمـةِ والمحبَّةِ، والغضَـبِ والرضـا: «إنَّهم يفسِّـرونَ ذلـك: إمَّا بـالإرادةِ، وإمَّا ببعضِ المفعـولاتِ مِن النِّعَمِ والعُقُوبات». اهـ.

وعليه: فالواجبُ إثباتُ الرحمةِ صـفةً للـهِ حقيقـةً، وتفسـيرُها بالإحسانِ تفسيرٌ لها بأثَرِها.

والرحمةُ في صفاتِ اللهِ نوعانِ:

-صفةٌ ذاتيَّةٌ.

-وصفةٌ فعليَّةٌ.

وذهَبَ ابن القيِّم([5]): إلى أنَّ الصـــفةَ الذاتيَّةَ مـــدلولُ اســـمِهِ الرحمنِ، والفعليَّةَ مدلولُ اسمِهِ الرحيمِ.

وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ الرحمةَ المضافةَ إلى الله نوعان:

- نــوعٌ هــو صــفةٌ لــه ســبحانه، ذاتيَّةً أو فعليَّةً، كمــا تقــدَّم، وإضـافتُها إليـه مِن إضـافةِ الصـفةِ إلى الموصـوفِ، وهي مـدلولُ الاســمَيْنِ الشــريفَيْن الــرَّحمنِ الــرحيمِ؛ ومِن هــذا النــوعِ: قــولُ سليمانَ عليه السلامُ متوسِّلًا: ﴿**وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**﴾ [النمل: 19].

- والنوعُ الثاني: رحمةٌ مخلوقةٌ، وإضافَتُها إلى الله مِن إضافةِ المخلوقِ إلى خالقِهِ؛ ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿**فَـانْظُرْ إِلَى آثَـارِ رَحْمَتِ اللهِ**﴾ [الروم: 50]، فالرحمةُ هنا المَطَرُ، وقولُـه تعـالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَـا**

---

[1] () ينظر: بيان تلبيس الجهمية (1/521).
[2] () ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (3/860)
[3] () أخرجه البخاري (7422)، ومسلم (2751)؛ من حـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنه.
[4] () العقيدة التدمرية (ص 31).
[5] () في "بدائع الفوائد" (1/42 ط. عالم الفوائد).

خَالِدُونَ [آل عمران: 107]، والرحمةُ هنا الجَنَّةُ، وفي الحــديثِ القدسـيِّ: أنَّ اللـهَ قـال للجَنَّةِ: «**أَنْتِ رَحْمَتِي؛ أَرْحَمُ بِـكِ مَنْ أَشَاءَ**»[1]، والله أعلم.

[1] () أخرجه البخاري (4850)، ومسلم (2846)؛ من حـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنه.

(29)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «الثالثةُ: تكرَّر في القرآنِ ذكرُ المخلوقاتِ، والتنبيهُ على الاعتبارِ في الأرضِ والسموات، والحَيَوانِ والنبات، والرياحِ والأمطار، والشمسِ والقمَر، والليلِ والنهار؛ وذلك أنها تَدُلُّ بالعقلِ على عشَرَةِ أمورٍ؛ وهي:

1- أنَّ اللهَ موجودٌ؛ لأنَّ الصنعةَ دليلٌ على الصانِعِ لا محالةَ.

2- وأنَّه واحدٌ لا شريكَ له؛ لأنَّه لا خالقَ إلَّا هو: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ**﴾ [النحل: 17].

3-6: وأنه حيٌّ، قديرٌ، عالِمٌ، مُرِيد؛ لأنَّ هذه الصفاتِ الأربعَ مِن شروطِ الصانِعِ؛ إذْ لا تصدُرُ صنعةٌ عمَّن عُدِمَ صفةً منها.

7- وأنه قديمٌ؛ لأنه صانعٌ للمحدَثاتِ؛ فيَستحِيلُ أن يكونَ مِثْلَها في الحدوث.

8- وأنه باقٍ؛ لأنَّ ما ثبَتَ قِدَمُهْ، إستحالَ عَدَمُهْ.

9- وأنه حَكِيمٌ؛ لأنَّ آثارَ حِكْمَتِهِ ظاهرةٌ في إتقانِهِ للمخلوقات، وتدبيرِهِ للملكوت.

10- وأنه رحيمٌ؛ لأنَّ في كلِّ ما خلَقَ منافعَ لبني آدَمَ؛ سَخَّرَ لهم ما في السمواتِ وما في الأرض.

وأكثَرُ ما يأتي ذِكْرُ المخلوقاتِ في القرآنِ: في مَعرِضِ الاستدلالِ على وجودِهِ تعالى، أو على وحدانيَّته»[1].

ت

قولُهُ: «لأنَّه لا خالقَ إلَّا هو»:

هذا توجيهٌ لدَلالةِ المخلوقاتِ على أنه واحدٌ؛ وهذا ليس بجيِّد في صياغةِ الاستدلال؛ لأنه تعليلٌ للشيءِ بنَفْسِه؛ فكأنه قال: «دلَّت على أنه واحدٌ؛ لأنه واحدٌ»؛ ولا يخفى ما فيه.

وقولُهُ: «وأكثَرُ ما يأتي ذِكْرُ المخلوقاتِ في القرآنِ: في مَعرِضِ الاستدلالِ على وجودِهِ تعالى، أو على وحدانيَّته»:

في هذا نظَرٌ؛ فإنَّ المخاطَبِينَ ليسوا جاحِدِينَ لوجودِ الله؛ بل مُشرِكِينَ في العبادة؛ فالمقصودُ الأوَّلُ مِن ذكرِ المخلوقاتِ: الاستدلالُ بها على توحيدِ الإلهيَّة، وهم يُقِرُّونَ بأنه الخالِقُ لهذه المخلوقاتِ؛ فاحتُجَّ عليهم بما أقَرُّوا به على ما أنكَرُوهُ مِن توحيدِ

---

[1] () "التسهيل" (1/206).

الإلهيَّة؛ ﴿إِنَّهُمْ كَـــانُوا إِذَا قِيـــلَ لَهُمْ لَا إِلَـــهَ إِلَّا اللـــهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: 35]ـ ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَـةَ إِلَهًـا وَاحِـدًا﴾ [ص: 5]، ولمَّا قال تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِـدٌ لَا إِلَـهَ إِلَّا هُـوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 163]، أتبَـعَ ذِلـك بقولِـه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِـهِ الْأَرْضَ بَعْـدَ مَوْتِهَـا وَبَثَّ فِيهَـا مِنْ كُـلِّ دَابَّةٍ وَتَصْـرِيفِ الرِّيَـاحِ وَالسَّـحَابِ الْمُسَـخَّرِ بَيْنَ السَّـمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَـاتٍ لِقَـوْمٍ يَعْقِلُـونَ﴾ [البقـرة: 164]، وقـال تعـالى: ﴿يَاأَيُّهَـا النَّاسُ اعْبُـدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقـــرة: 21]، إلى قولِـــه: ﴿فَلَا تَجْعَلُـــوا لِلـــهِ أَنْـــدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22].

فتضمَّنتِ الآيتانِ الأمرَ بعبادتِهِ تعالى، والنهيَ عن الشِّـرْكِ بـه، وذِكْـرَ المقتضـي لـذلك؛ وهـو خلـقُ الأوَّلِينَ والآخِـرِينَ، وخلـقُ السمواتِ والأرضِ وما بينهما، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

***

(30)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**فَإِنَّمَـا يَقُـولُ لَـهُ كُنْ فَيَكُـونُ** [البقـرة: 117]؛ قـال الأصـوليُّون: إنَّ هـذا عبـارةٌ عن نفوذِ قُدْرةِ اللهِ تعالى، وليس بقولٍ حقيقيٍّ؛ لأنَّه:

- إنْ كـان قـولُ: «كُنْ» خطابًـا للشـيءِ في حـالِ عَدَمِـهِ، لم يصحَّ؛ لأنَّ المعدومَ لا يخاطَبُ.

- وإنْ كان خطابًا للشيءِ في حالِ وجودِهِ، لم يصحَّ؛ لأنـه قـد كان، وتحصيلُ الحاصلِ غيرُ مطلوب.

وحمَلَهُ المفسِّرون على حقيقتِهِ، وأجـابوا عن ذلـك بأربعةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّ الشيءَ الذي يقولُ اللهُ له: «كُنْ» هو موجودٌ في علمِ اللهِ؛ وإنما يقولُ له: «كُنْ»؛ لِيُخْرِجَهُ إلى العِيَانِ لنا.

والثاني: أنَّ قولَهُ: «كُنْ» لا يتقـدَّمُ على وجـودِ الشـيءِ، ولا يتأخَّرُ عنه؛ قاله الطَّبَريّ[1].

والثـالثُ: أنَّ ذلـك خطـابٌ لمن كـان موجـودًا على حالـةٍ، فيؤمَرُ بأن يكونَ على حالةٍ أخرى؛ كإحياءِ الموتى، ومَسْخِ الكفَّار.

وهذا ضعيفٌ؛ لأنه تخصيصٌ مِن غيرِ مخصِّص.

والرابعُ: أنَّ معنى: يَقُولُ لَـهُ: يقـولُ مِن أجلِـهِ؛ فلا يلـزمُ خطابُه.

والأوَّلُ أحسَنُ هذه الأجوبةِ.

وقال ابنُ عطيَّة[2]: «تلخيصُ المعتقَـدِ في هـذه الآيـةِ: أنَّ اللهَ عز وجل لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ بشـرطِ وجودِهـا؛ فكـلُّ مـا في الآيـةِ ممـا يقتضـي الاسـتقبالَ: فهـو بحسَـبِ المـأمورات؛ إذِ المحدَثاتُ تجيءُ بعدَ أنْ لم تَكُنْ»[3].

ت

قولُهُ: «وأجابوا عن ذلك بأربعةِ أوجُهٍ ...»، إلخ:

كلُّ هذه الأقوالِ الأربعةِ ليس فيها انفصالٌ عن الإشكالِ الذي ذكَرُوه.

والراجحُ منها: القولُ الأوَّلُ؛ كما اختاره المؤلِّف.

---

1 () في "تفسيره" (2/469-470 ط.دار هجر).

2 () في "المحرَّر الوجيز" (1/332 ط – وزارة الأوقاف قطر).

3 () "التسهيل" (1/255).

وأرجَحُ منـه: القـولُ الثـالث، وإنْ كـان المؤلِّفُ قـد ضـعَّفه؛ ويَشهَدُ له قولُهُ تعالى في خلقِ آدَمَ وعيسى: **﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [آل عمران: 59].

ولعلَّ الجواب الذي يَرفَعُ الإشكالَ الـذي ذكَـرُوهُ: أنَّ الأمرَ الواردَ في الآياتِ ليس أمرَ تكليفٍ للمخاطَبِ بفعلِ شيءٍ في نَفْسِهِ أو في غيرِه، بل هو أمرُ تكوينٍ يُوجِبُ كونَ الشيءِ الذي أرادَهُ اللهُ كما أراد؛ فيكونُ المُوجِبُ لكونِهِ - أي: وجودِهِ - إرادتَهُ تعالى وقولَهُ؛ كما جمَعَ اللهُ بينهما في الآياتِ: **﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [النحل: 40]، وقولِه: **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [يس: 82]، وحدوثُ المحدَثاتِ بإرادتِهِ وكلامِهِ سبحانه يستلزِمُ قدرتَهُ على كلِّ شيءٍ، **﴿إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [البقرة: 20].

وأمَّا قولُ ابن عطيَّةَ -رحمه الله-، فليس فيه جوابٌ، بل يزيدُ الإشكالَ؛ لقولِهِ: «لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ، بشرطِ وجودِها»؛ فمضمونُ قولِهِ: أنه تعالى لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ الموجوداتِ؛ وهذا ممتنِعٌ.

وسبَبُ الإشكالِ عندهم: اعتقادُ أنَّ الأَمْرَ أمرُ تكليف؛ الذي يُطلَبُ به مِن المأمورِ فعلٌ يَفعَلُهُ بعلمٍ وإرادة، **والصوابُ**: أنَّ الأمرَ أمرُ تكوينٍ؛ كما تقدَّم. وانظر كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في "مجموع الفتاوى" (8/181-186)، وانظر كذلك: تعليقَنا على الموضع الرابع والثَّلاثين.

(31)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**إِنَّمَـا يَتَقَبَّلُ اللـهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ** [المائدة: 27]؛ استدَلَّ بها المعتزِلـةُ وغـيرُهم على أنَّ العاصيَ لا يُتقبَّلُ عمَلُهُ.

وتأوَّلها الأشعريَّة: بأن التقوى هنا يراد بها: تقوى الشِّرْك»[1].

ت

قولُهُ: «استدَلَّ بها المعتزِلة ...»، إلخ:

ذكر المؤلِّفُ قولَ المعتزِلةِ وقولَ الأشـاعِرة، وظـاهِرُ كلامِـه: أنه يرُدُّ قولَ المعتزِلة، ويرضى قولَ الأشاعِرة.

وقـولُ المعتزِلـة ظـاهِرُ الفسـاد؛ لأنـه مبـنيٌّ على أنَّ العاصيَ عندهم ليس بمؤمِنٍ، وشرطُ قَبُولِ العمَلِ: الإيمانُ.

وأمَّا قولُ الأشاعِرةِ: فصحيحٌ مِن جهةِ أنَّ الشـركَ يُحبِـطُ العمَل.

لكنَّ هـذا القـولَ يقتضي أنَّ مَن لم يكن مشـرِكًا، فاللـهُ يَقبَلُ عمَلَهُ مطلَقًا.

وليس هذا بمستقيمٍ؛ فإنَّ المؤمِنَ الموحِّدَ قد يَعـرِضُ لـه في العملِ ما يُبطِلُه؛ كالرياءِ، والمَنِّ والأَذَى في الصَّدَقة، ومخالَفةِ السُّنَّة.

ومِن الخطـأ في فهمِ الآيـةِ: ظنُّ بعضِ النـاسِ أنَّ المـرادَ أنَّ اللهَ لا يتقبَّلُ إلا مِن تَقِيٍّ فاعلٍ للمأمورات، تاركٍ للمعاصي؛ وهـذا يَؤُولُ إلى قول المعتزِلة.

والصوابُ في الآيـة: أنَّ اللـهَ لا يتقبَّلُ إلا ممَّن اتقَى اللـهَ في عمَلِهِ ذلك؛ بأنْ أتى به على الوجهِ المشـروع؛ خالصًـا صـوابًا، ولم يأتِ بما يُبطِلُه، والله أعلم.

(32)

ن

قال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**اسْتَوَى عَلَى الْعَـرْشِ**؛ حيثُ وقَع:

حمَلَهُ قومٌ على ظاهِرِه؛ منهم ابنُ أبي زَيْدٍ[2] وغيرُه.

[1] () "التسهيل" (1/570).

[2] () هو القيرواني، عالم أهل المغرب، أبو محمـد عبـد اللـه بن أبي زيـد القـيرواني،

وتأوَّلَهُ قومٌ: بمعنى: قصَدَ؛ كقولِه: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ**﴾ [البقرة: 29].

ولو كان كذلك، لقال: ثُمَّ استوَى إلى العرش.

وتأوَّله الأشعريَّة: أنَّ معنى استوَى: استوْلَى بالمُلْكِ والقُدْرةِ.

والحَقُّ: الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ؛ فإنَّ السلامةَ في التسليم، وللهِ دَرُّ الإمامِ مالكِ بنِ أنسٍ في قولِهِ للذي سألَهُ عن ذلك: «الاستواءُ معلوم، والكيفيَّةُ مجهولة، والسؤالُ عن هذا بِدْعة»[1].

وقد رُوِيَ مثلُ قولِ مالكٍ عن أبي حَنِيفة[2]، وجَعْفَرٍ الصادق، والحسَنِ البَصْري[3].

ولم يتكلَّم الصحابة ولا التابِعون في معنى الاستواءِ، بل أمسَكُوا عنه؛ ولذلك قال مالك: «السؤالُ عنه بِدْعة»[4].

ت

قولُهُ: «﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾؛ حيثُ وقَع ...»، إلخ:

ذكَرَ فيه مذاهب:

الأوَّل: إجراؤُهُ على ظاهِرِه، ونسَبَهُ لابنِ أبي زَيْدٍ المالكي.

الثاني: مذهبُ أهلِ التأويل، ومنهم الأشاعِرة، وبعضُهم قال: استوَى: قصَدَ، وقالتِ الأشاعِرة: استوَى بالمُلْكِ والقُدْرة[5].

المالكي، ويقال له: مالك الصغير.

وكان أحد من برز في العلم والعمل. قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه. ينظر: السير (17/10، رقم 4).

وكلامه الذي أشار إليه المصنف ذكره في مقدِّمة "رسالته" (ص487/ ضمن مجموعة "الردود" للشيخ بكر أبو زيد)، وينظر: مجموع الفتاوى (5/182).

[1] () ذكره ابن عبد البر في التمهيد (7/138) وقال: "وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول الله عز وجل: {الرحمن على العرش استوى} مثل قول مالك هذا سواء".

[2] () ينظر: الفقه الأبسط المنسوب لأبي حنيفة (ص135)، ومجموع الفتاوى (5/46)، وبيان تلبيس الجهمية (1/ 193)، ودرء التعارض (6/ 263)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص195 – ط عالم الفوائد)، والعلو للذهبي (ص134)، ورسالة أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميّس (ص307).

[3] () وعن كثير من السلف، وروي كذلك عن أم سلمة، أخرجه اللالكائي في السنة رقم (663) ومن طريقه أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم (67)، وأشار إليه ابن حجر في الفتح (13/406)، وشيخ الإسلام في الفتاوى (5/365)، وأورده الذهبي في العلو (ص 81) وقال: "فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه".

[4] () "التسهيل" (1/711).

[5] () ينظر: مختصر الصواعق (3/888).

الثالث: مذهبُ الصحابةِ والأئمَّة، وهو الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ، وقرَّر هذا القولَ بقوله: «والحَقُّ: الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ؛ فإنَّ السلامةَ في التسليم».

وكلامُهُ هنا متردِّدٌ بين الإثباتِ مِن غيرِ تكييف، وبين التفويض؛ ولذا استشهَدَ بقولِ الإمامِ مالكٍ وغيرِه: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول»، ولكنه قال: «ولم يتكلَّم الصحابة ولا التابِعون في معنى الاستواء، بل أمسَكُوا عنه»، قال: «ولذا قال مالك: والسؤالُ عنه بِدْعة».

ومفهومُ كلامِ المؤلِّف -رحمه الله-: أنَّ السؤالَ عن معنى الاستواءِ بِدْعة.

وهذا خطأ؛ فالذي سُئِلَ عنه مالك، وقال: «السؤالُ عنه بِدْعة» هو الكيفيَّة؛ لأنه قال: «الاستواءُ معلوم»؛ أي: معناه، «والكَيْفُ مجهول، والسؤالُ عنه بِدْعة»؛ أي: السؤالُ عن الكَيْف([1]).

وقد أخطَأَ ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- أيضًا في زعمِهِ: أنَّ الصحابةَ والتابِعِينَ لم يتكلَّموا في معنى «استَوَى»([2]).

والصوابُ: هو إثباتُ الاستواءِ للهِ على العَرْشِ بمعناه المعلومِ - وهو: علا وارتفَعَ - مع نَفْيِ التمثيل، ونفيِ العلمِ بالكيفيَّة.

ومَن يتدبَّرْ كلامَ ابنِ جُزَيٍّ، يُدرِكْ أنه إلى التفويضِ أميَلُ؛ أي: تفويضِ معنى الاستواء، أو هو قولُهُ الذي يقولُ به، والله أعلم.

---

[1]() ينظر: مجموع الفتاوى (5/181)

[2]() أورد البخاري في صحيحه (9/ 124) قبل حديث (7418)، "باب {وكان عرشه على الماء} [هود: 7]، {وهو رب العرش العظيم} [التوبة: 129]. قال: قال أبو العالية: {استوى إلى السماء}: «ارتفع»، وقال مجاهد: {استوى على العرش} «علا». ووصله الحافظ في التغليق (5/344). وينظر: تفسير الطبري (1/456)، والقرطبي (7/219)، والأسماء والصفات للبيهقي (2/ 303)، ومختصر الصواعق (3/926).

(33)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ**﴾ [الأعراف: 183]؛ سمَّى فِعْلَهُ بهم كَيْدًا؛ لأنه شبيهٌ بالكَيْدِ في أنَّ ظاهرَهُ إحسانْ، وباطِنَهُ خِذْلانْ»[1].

ت

قولُهُ: «سمَّى فِعْلَهُ بهم كَيْدًا ...»، إلخ:

هذا يتضمَّنُ أنَّ ما يفعلُهُ الربُّ عز وجل بالكافِرِينَ مِنَ الاستدراجِ ليس بكَيْدٍ حقيقةً، بل هو مجرَّدُ تسليةٍ؛ فهو كيدٌ لفظًا لا معنًى.

وهذا خطأ؛ لأنه صرفٌ لِلَّفْظِ عن ظاهِرِهِ بلا مُوجِبٍ[2]؛ كيف وقد أكَّده اللهُ بالمصدَرِ المؤكِّدِ كما في قولِهِ: ﴿**وَأَكِيدُ كَيْدًا**﴾ [الطارق: 16]؟! فهو تعالى يكيدُ الكافِرِينَ ويمكُرُ بهم؛ جزاءً على كَيْدِهم ومَكْرِهم؛ جزاءً وفاقًا.

[1] () "التسهيل" (1/769).

[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (7/111)

(34)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْـرًا**﴾ [البقـرة: 117]؛ أي: قدَّره، أو أمضاه.

قال ابنُ عطيَّةَ[1]: «يَتَّجِهُ في الآية المعنَيَان؛ فعلى مـذهبِ أهلِ السُّنَّةِ: قدَّر في الأَزَلِ وأمضَى فيـه، وعلى مـذهبِ المعتزِلـة: أمضَى عند الخَلْقِ والإيجاد».

قلتُ: لا يكونُ «قَضَى» هنـا بمعـنى قـدَّر؛ لأنَّ القَـدَرَ قـديمٌ، و«إذا»: تقتضي الحدوثَ والاستقبالَ؛ وذلك يُنـاقِضُ القِـدَم، وإنَّمـا «قَضَــى» هنــا: بمعــنى: أَمْضَــى، أو فعَــلَ، أو أوجَــدَ؛ كقولِــه: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾[فصلت: ١٢]»[2].

ت

القضاءُ مِن اللهِ في القرآن يأتي لمعانٍ[3]:

1- «قَضَى الخَلْقَ»؛ بمعـنى: فـرَغَ مِن خلقِـهِ؛ كقوله تعـالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾ [فصلت: 12].

2- «قَضَى»؛ بمعنى: حكَمَ؛ وهو نوعان:

الأول: شرعيٌّ؛ كقوله تعـالى: ﴿**وَقَضَـى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُـدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾ [الإسراء: 23]، ومعناه: أمَرَ ووصَّى.

والثاني: كـونيٌّ؛ ومنـه قولـه تعـالى: ﴿**وَإِذَا قَضَـى أَمْـرًا فَإِنَّمَا يَقُـولُ لَـهُ كُنْ فَيَكُـونُ**﴾ [البقـرة: 117]، ومعنـاه: أراد كَوْنَـهُ؛ كمـا قـال تعـالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَـا لِشَـيْءٍ إِذَا أَرَدْنَـاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُـونُ**﴾ [النحـل: 40]، وقـال سـبحانه: ﴿**إِنَّمَـا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس: 82].

وعلى هـذا: فتفسـيرُ «قضـى»: بــ «أَمْضَـى»، في قولِـهِ تعــالى: ﴿**وَإِذَا قَضَــى أَمْـرًا**﴾ [البقــرة: 117] -: أظهَــرُ؛ لأن المعنى: إذا أرادَ اللهُ كَوْنَ ما سبَقَ في علمِهِ وإرادتِهِ وكتابِهِ، قـال له: «كُنْ»، فيَكُونُ؛ وهذا هو معنى الإمضاء؛ أي: إتمامِ الأمرِ الـذي قدَّره اللهُ في علمِهِ وإرادتِهِ وكتابِه[4].

---

1 () في "المحرَّر الوجيز" (1/331 ط.وزارة الأوقاف قطر).

2 () "التسهيل" (1/254).

3 () ينظر: نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص506)

4 () وانظر "مجموع الفتاوى" (8/181-186)، والتعليقَ على الموضع الثلاثين.

ولهذا أقولُ: ما وجَّه به المؤلِّفُ ابنُ جُزَيٍّ اختيارَهُ، وهو أنَّ معنى «قَضَى»: أَمْضَى -: وجيهٌ.

ويــأتي «قضــى» في القــرآنِ مضــمَّنًا معــنى «أَوْحَى» أو «أوصَلَ»؛ كما قال تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِــرَ هَـؤُلَاءِ مَقْطُـوعٌ مُصْـبِحِينَ**﴾ [الحجـر: 66]، وقـال سـبحانه: ﴿**وَقَضَـيْنَا إِلَى بَنِي إِسْـرَائِيلَ فِي الْكِتَـابِ لَتُفْسِـدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ**﴾ [الإسراء: 4].

كما يأتي «القضاءُ» بمعنى: الحُكْمِ، شاملًا للمعنيَيْنِ: الكـونيِّ، والشرعيِّ؛ كقوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ**﴾ [غافر: 20].

كما يأتي «القضـاء» بمعـنى: الفصـلِ بين المختلِفِينَ؛ كقولِـهِ تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ فِيمَـا كَـانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [يونس: 93].

***

(35)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**سَخِرَ اللـهُ مِنْهُمْ**﴾ [التوبـة: 79]: تسميةٌ للعقوبةِ باسمِ الذَّنْب»[1].

ت

قـولُ ابنِ جُـزَيٍّ رحمـه اللـه: «تسـميةٌ للعقوبـةِ باسـمِ الذَّنْب»:

معنى كلامِهِ: أنَّ الله لا يَسْخَرُ حقيقةً بالمنافِقِين، بل هـذا مِن تسـميةِ العقوبـةِ باسـمِ الـذَّنْبِ الـذي ارتكَبُـوهُ، وهـو سُـخْرِيَتُهم بالمؤمِنِينَ المتصدِّقين؛ وهذا معـنى قـولِ بعضـهم: هـذا مِن قَبِيـلِ المشاكَلةِ؛ يَعْنُـونَ: المشـاكَلَةَ اللفظيَّة؛ كمـا قـالوا مثـلَ ذلـك في المَكْرِ والكَيْدِ والاستهزاءِ والخِدَاع([2]).

وليس هذا صوابًا، بـل الصـوابُ: أنَّ اللـهَ يمكُـرُ حقيقـةً بالمــاكِرِينَ مِن الكــافِرِينَ والمنــافِقين، ويَخــدَعُ المخــادِعِين، ويَستهزِئُ بالمستهزِئِين، ويسخَرُ بالساخِرِينَ.

ومِن ذلك: إملاؤُهُ تعالى للكـافِرِينَ واسـتدراجُهم، وإظهـارُهُ سبحانه قَبُولَ ما أظهَرَهُ المنـافِقُونَ مِن الإيمـان، فيَحسَـبُونَ أنهم خدَعُوا اللهَ بما أظهَرُوهُ مِن العمل، وهو تعالى محمودٌ على ذلـك؛ لأنه عدلٌ.

ومِن مكرِ اللهِ واستهزائِهِ بالمنافِقِينَ يومَ القيامــةِ: أنهم يكونــون مــع المؤمــنين، فيُعْطَــوْنَ أنــوارًا حــتى يظنُّوا أنهم نــاجُونَ، وليســوا بنــاجين؛ كمــا قــال تعــالى: ﴿**يَـوْمَ يَقُـولُ الْمُنَـافِقُونَ وَالْمُنَافِقَـاتُ لِلَّذِينَ آمَنُـوا انْظُرُونَـا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ ...**﴾ الآياتِ [الحديد: 13-15].

ومِن مكرِ اللـه بالكـافِرِين: مـا ذكَـرَهُ في قولـه تعـالى: ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُـلِّ شَـيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُـوا بِمَـا أُوتُـوا أَخَـذْنَاهُمْ بَغْتَـةً فَـإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ**﴾ [الأنعام: 44]، والله أعلم.

[1] "التسهيل" (2/39).

[2] ينظر: مختصر الصواعق (3/738)

(36)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**وَيُـؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَـلٍ مُسَمًّى** [إبراهيم: 10]:

قال الزمخشريُّ وأهلُ مذهبِهِ مِن المعتزِلة: «معناه: يؤخِّرَكُمْ إنْ آمنتم إلى آجالِكم، وإنْ لم تُؤمِنوا، عاجَلَكُمْ بـالهلاك قبـلَ ذلـك الوقت»[1]؛ وهذا بناءٌ على قولِهِم بالأَجَلَيْنِ.

وأهلُ السُّنَّةِ: يَأْبَوْنَ هذا؛ فإنَّ الأجلَ عندَهم واحدٌ محتوم»[2].

ت

قولُ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «وهـذا بنـاءٌ على قـولِهم - أي: المعتزِلةِ - بالأَجَلَيْن»:

هذا صحيحٌ عن المعتزِلـة؛ ومعنـاه: أنَّ المعتزِلـة يقولـون: إنَّ المقتـولَ ومَن يُعاجَـلُ بالعقوبـة، لـه أجـلٌ متـأخِّرٌ لـو لم يُقتَـلْ أو يُعاجَلْ، لانتهى إليه، ولِقَتْلِهِ أو تعجيلِ عقوبتِهِ أجلٌ متقدِّم[3].

وقـال بعضُـهم عن المعتزِلـة: إنَّ الأجَـلَ واحـدٌ، وهـو الأجَـلُ المسـمَّى، وإنَّ المقتـولَ مقطـوعٌ عليـه أجلُـه، وكـذا مَن يُعاجَـلُ بالعقوبةِ بسببِ كُفْرِه.

والحقُّ: أنَّ الأَجَلَ الذي قدَّره اللـهُ في علمِـهِ وكتابِـهِ واحـدٌ؛ سواءٌ كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا، ولا يقَـعُ إلا هـو؛ فالمتقـدِّمُ لا يتـأخَّر، والمتأخِّرُ لا يتقدَّم؛ كما قال تعالى: **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَـاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْـتَأْخِرُونَ سَـاعَةً وَلَا يَسْـتَقْدِمُونَ** [الأعـراف: 34]، وقال تعالى: **وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا** [آل عمران: 145].

وهذا معنى ما أشار إليـه المؤلِّفُ في قولِـه: «وأهـلُ السُّـنَّةِ: يَأْبَوْنَ هذا؛ فإنَّ الأجلَ عندَهم واحدٌ محتوم»، والله أعلم[4].

---

[1] () "تفسيرالزمخشري (الكشاف)" (2/543 ط. دار الكتاب العربي).
[2] () "التسهيل" (2/199).
[3] () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/204)
[4] () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516)

(37)

ن

قــال ابنُ جُــزَيٍّ -رحمــه اللــه-: «**يَخَــافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ** [النحل: 50]؛ هذا إخبـارٌ عن الملائكـة، وهـو بيـانُ نفيِ الاستكبارِ.

ويَحتمِلُ أنْ يريدَ: فوقيَّةَ القُدْرةِ والعَظَمة.

أو يكونَ مِن المشكِلاتِ التي يُمسَكُ عن تأويلِها.

وقيل: معناه: يَخافُونَ أنْ يُرسِلَ عليهم عذابًا مِن فوقهم»[1].

ت

قولُهُ: «بيانُ نفيِ الاستكبارِ»، يريدُ: أنَّ قولَهُ: **يَخَـافُونَ رَبَّهُمْ** [النحـل: 50] تفسـيرٌ لقولـه: **وَهُمْ لَا يَسْـتَكْبِرُونَ** [النحـل: 49].

ثم تردَّد - رحمه الله، وعفا عنا وعنه - في توجيهِ قولِهِ تعالى: **مِنْ فَوْقِهِمْ** بين التفويضِ والتأويلِ:

فقـال: «ويَحتمِـلُ أنْ يريـدَ: فوقيَّةَ القُـدْرةِ والعَظَمـة»؛ وهـذا تأويلٌ([2]).

وقال: «أو يكونَ مِن المشـكِلاتِ الـتي يُمسَـكُ عن تأويلِهـا»؛ وهذا تفويضٌ.

وقـال: «وقيـل: معنـاه: يَخـافُونَ أنْ يُرسِـلَ عليهم عـذابًا مِن فوقهم»؛ وهـذا تأويـلٌ؛ لأنـه صـرفٌ للفـظِ عن ظـاهِره، وهـو في الحقيقة تحريفٌ؛ لأنه لا دليلَ يدلُّ عليه.

---

[1] () "التسهيل" (2/243).

[2] () قال في الكلمات الحسان: " هب أن هـذا يحتمـل في مثـل قولـه: {وفـوق كـل ذي علم عليم} [يوسف: 76] لدلالة السياق والقرائن المقترنة باللفظ على فوقيـة الرتبـة، ولكن هذا إنما يأتي مجردًا عن «من» ولا يستعمل مقرونًا بـ «من» فلا يعرف في اللغة البتة أن يقال: الذهب من فوق الفضة، ولا عالم من فـوق الجاهـل، وقـد جـاءت فوقيـة الرب مقرونة بـ «من» كقوله تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون } [النحل: 50]. فهذا صريح في فوقيـة الـذات؛ ولا يصـح حملـه على فوقيـة الرتبـة؛ لأن الظرف (فوق) جاء في هـذه الآيـة مقيـدا بحـرف الجـر (من)، والظـروف المقيـدة في اللغـة العربيـة مثـل (من فـوق) و (من تحت) لا تعـني إلا معـاني الظـروف الحقيقيـة لا المجازية، وتختلف عن جميع الظروف التي تأتي غير مقيدة مثل (فـوق) و (تحت) الـتي قد تعني الحقيقة أوالمجاز أو كليهما معًا، ويحدد ذلـك القـرآن. انظـر مثلًا قولـه تعـالى: {فخر عليهم السقف من فوقهم} [النحل: 26] {تكاد السماوات يتفطرن من فوقهن} [الشورى: 5]، {وجعل فيها رواسي من فوقها} [فصلت: 10]، {لهم من فـوقهم ظلـل من النار ومن تحتهم ظلل} [الزمر: 16]. {لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار} [الزمر: 20]. {يغشاه مـوج من فوقـه مـوج من فوقـه سـحاب} [النـور: 40]. {وهـذه الأنهـار تجـري من تحـتي أفلا تبصـرون} [الزخـرف: 51]. {فناداهـا من تحتها} [مريم: 24].

ولجوءُ المؤلِّفِ في توجيهِ الآيةِ إلى التفويضِ والتأويـل، راجـعٌ إلى نفيِ الفوقيَّةِ الحقيقيَّةِ للـــه تعـــالى بذاتِـــهِ فـــوقَ جميـــعِ المخلوقات، وهو مذهبُ الأشاعِرة([1])؛ وعلى هذا: فالمؤلِّفُ يذهبُ مَذْهَبَهم.

ومـذهبُ أهـلِ السُّـنَّةِ: أنَّ اللـهَ بذاتِـهِ فـوقَ سـمواتِهِ، على عرشِهِ، بائنٌ مِن خَلْقِهِ([2]).

[1] () ينظر: الإرشاد للجويني (ص39)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص 33)، وأساس التقديس للرازي (ص30).

[2] () ينظر هامش التعليق رقم (15)

(38)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي**﴾ الآيةَ [الكهف: 109]؛ إخبارٌ عن اتساعِ عِلْمِ الله تعالى.

و«الكَلِماتُ»: هي المعاني القائمةُ بالنَّفْسِ، وهي المعلوماتُ؛ فمعنى الآيةِ: لو كُتِبَ عِلْمُ اللهِ بمِدَادِ البحرِ، لَنَفِدَ البحرُ، ولم يَنفَدْ علمُ الله، وكذلك: لو جِيءَ ببحرٍ آخَرَ مثلِهِ؛ وذلك لأنَّ البحرَ متناهٍ، وعلمُ اللهِ غيرُ متناهٍ»[1].

ت

قولُ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «إخبارٌ عن اتساعِ عِلْمِ الله تعالى ...»، إلخ:

هذا صريحٌ بتأويلِ كلامِ اللهِ بعِلْمِهِ؛ فالآيةُ عند المؤلِّفِ إخبارٌ عن سَعَةِ علمِ الله، لا عن دَوَامِ كَلَامِهِ، وقد بنى هذا التأويلَ على قولِ الأشاعرةِ في «كلامِ اللهِ»: بأنه معنًى نفسيٌّ غيرُ مسموعٍ منه؛ وذلك في قوله: «والكَلِماتُ: هي المعاني القائمةُ بالنَّفْسِ».

وهذا ظاهرٌ في أنَّ المؤلِّفَ يقرِّرُ القولَ بالمعنى النَّفْسيِّ.

وقولُ الأشاعِرةِ في كلامِ اللهِ قولٌ باطِلٌ مناقِضٌ لدَلَالةِ العقلِ والشرع؛ فهو - عندهم - معنًى نفسيٌّ ليس بصوتٍ ولا حرفٍ، واحدٌ لا يتعدَّدُ، قديمٌ لا تتعلَّقُ به مشيئةُ اللهِ [2].

وهذا خلافُ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ مِن السلفِ ومَن تَبِعَهم؛ فكلامُ اللهِ - عند أهل السُّنَّة -: كلامٌ مسموع؛ كما سَمِعَ موسى كلامَ اللهِ مِن الله؛ أي: بلا واسطةٍ، وهو متعدِّدٌ، فهو حروفٌ وكلمات، وسُوَرٌ وآيات، وهو سبحانه يتكلَّمُ بما شاء، إذا شاء، كيفَ شاء، متى شاء؛ كما أخبَرَ أنه قالَ ويقول، ونادى وينادي؛ كما دلَّت على ذلك الآيات، والله أعلم[3].

[1] "التسهيل" (2/360).

[2] ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص80)، والإرشاد للجويني (ص102)، والاقتصاد للغزالي (ص67)، وغاية المرام للآمدي (ص97)، والمواقف للإيجي (ص 293، 294)، ومجموع الفتاوى (12/120)، ودرء التعارض (2/18)، والتسعينية (2/432-434)، وشرح حديث النزول (ص169-170)، والنبوات (1/588)، ومختصر الصواعق (4/1309)، وشرح الطحاوية (1/173).

[3] ينظر: مجموع الفتاوى (12/37) و(12/52) و(12/163-173) و(17/165-166)، ومنهاج السنة (5/416)، ودرء التعارض (2/255)، وشرح الأصبهانية (ص453)،

والنبوات (1/590)، والتسعينية (2/574)، ومختصر الصواعق (4/1314)، وشرح الطحاوية (1/174)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1253).

(39)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه: 39]؛ أي: تُرَبَّى ويُحْسَنُ إليك، بمَرْأًى منِّي وحِفْظٍ»[1].

ت

قولُهُ: «تُرَبَّى ويُحْسَنُ إليك»:

هذا صحيح؛ وهو الذي يقتضيه السياق، وتدُلُّ عليه الجملة؛ فقوله: «تُرَبَّى»، هو معنى «تُصْنَعَ».

وقولُهُ: «بمَرْأًى منِّي»، **يدلُّ له** قولُهُ تعالى: ﴿**عَلَى عَيْنِي**﴾؛ فدلَّت الآيةُ على:

- إثباتِ العَيْنِ لله بلا كيفٍ؛ كما تفيدُهُ الإضافةُ[2].

- وعلى أنَّ اللهَ يَرَى؛ كما قال تعالى: ﴿**إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**﴾ [طه: 46].

وذِكْرُ الرؤيةِ يقتضي الحفظَ مِن كلِّ شَرّ.

ولم يتعرَّضِ المؤلِّف لإثباتِ العَيْنِ أو نَفْيِها؛ فلعلَّهُ آثَرَ الإمساكَ على طريقةِ أهلِ التفويضِ مِن النفاةِ لحقائقِ الصفات؛ وهو الغالِبُ عليه -رحمه الله- في هذا الكتاب؛ كما تقدَّم، والله أعلم.

---

[1] () "التسهيل" (2/393).

[2] () ينظر: الإبانة للأشعري (ص 120)، ونقض الدارمي (1/ 304)، والتوحيد لابن خزيمة (1/ 96)، والواسطية - مجموع الفتاوى - (3/133)، والحموية - مجموع الفتاوى - (5/90-91) ، والجواب الصحيح (4/ 413)، وبيان تلبيس الجهمية (5/ـ 474)، ومختصر الصواعق (1/64-69).

(40)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾ [طه: 41]: عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ؛ أي: استخلَصْتُكَ وجَعَلْتُكَ مَوضِعَ صنيعتي وإحساني»[1].

ت

قولُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾: «عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ ...»، إلخ:

صحيحٌ.

وقولُهُ: «عبارةٌ»:

أي: الاصطناعُ: عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ؛ أي: معناه الكرامةُ والتقريبُ؛ فـ ﴿**اصْطَنَعْتُكَ**﴾ - كما قال المؤلِّف -: أي: استخلَصْتُكَ وجَعَلْتُكَ مَوضِعَ صنيعتي وإحساني.

وقولُهُ تعالى: ﴿**لِنَفْسِي**﴾؛ أي: جعلتُكَ مِن خاصَّتي؛ كقولِهِ تعالى عن المَلِكِ: ﴿**ائْتُونِي بِهِ**﴾؛ يعني: يُوسُفَ، ﴿**أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي**﴾ [يوسف: 54].

[1] "التسهيل" (2/394).

(41)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «﴿**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ**﴾ [طه: 82]؛ المغفِرةُ لمن تابَ: حاصِلةٌ ولا بُدَّ، والمغفِـرةُ للمـؤمِنِ الذي لم يَتُبْ: في مشيئةِ اللهِ عند أهلِ السُّنَّة.

وقالت المعتزِلة: لا يُغفَرُ إلا لمن تاب»[1].

ت

قولُهُ: «المغفِرةُ لمن تابَ: حاصِلةٌ ولا بُدَّ ...»، إلخ:

صـحيحٌ؛ لقولـه تعـالى: ﴿**قُـلْ يَاعِبَـادِيَ الَّذِينَ أَسْـرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَـةِ اللـهِ إِنَّ اللـهَ يَغْفِـرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر: 53]؛ وهـذه الآيةُ لمن تاب، أمَّا مَن لم يَتُبْ، فما دُونَ الشركِ، فمغفرتُهُ مقيَّدةٌ بالمشـيئة؛ لقولـه تعـالى: ﴿**إِنَّ اللـهَ لَا يَغْفِـرُ أَنْ يُشْـرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء: 48].

وقـولُ المعتزِلـة: «لا يُغفَـرُ إلا لمن تـاب»، بَنَـوْا عليـه القـولَ بتخليدِ أهلِ الكبائِرِ في النار.

[1] () "التسهيل" (2/404).

(42)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-:«﴿**مَا يَـأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْـرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾ [الأنبياء: 2]؛ يعني بالـذِّكْرِ: القـرآنَ، و﴿مُحْـدَثٍ﴾؛ أي: محدَثَ النزولِ»[1].

ت

قولُـهُ: «يعـني بالـذِّكْرِ: القـرآنَ، و﴿مُحْـدَثٍ﴾؛ أي: محـدَثَ النزولِ»:

لا إشكالَ فيه؛ فالذِّكْرُ مِن أسماءِ القرآنِ؛ كما قال تعـالى: ﴿**وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَـأَنْتُمْ لَـهُ مُنْكِـرُونَ**﴾ [الأنبيـاء: 50].

وقولُهُ: «أي: محدَثَ النزولِ»، **موافِقٌ** لما نقَلَـهُ ابنُ جريـرٍ عن أهل التأويل؛ فإنه قال: «ما يُحدِثُ اللـهُ مِن تنزيـلِ شـيءٍ مِن هذا القرآنِ للناسِ»، وأسنَدَهُ إلى قتادةَ[2].

وهذا موافِقٌ أيضًـا لبعضِ أجوبـةِ الإمـامِ أحمَـدَ -رحمـه اللـه-؛ حِينَ احتجَّتِ المعتزِلةُ بهذه الآيةِ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ[3]، واللــه أعلم.

---

1 () "التسهيل" (2/418).

2 ()"تفسيرالطبري" (16/222 ط.دار هجر).

3 () ينظر: "البداية والنهاية" (14/385، 400 ط. دار هجر).

(43)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «**وَأَدْخَلْنَـاهُ فِي رَحْمَتِنَا** [الأنبياء: 75]؛ أي: في الجَنَّة، أو في أهلِ رَحْمَتِنا»[1].

ت

كلٌّ مِن التفسيرَيْنِ صـحيحٌ، وإنْ كـان الأوَّلُ هـو الجـاريَ على الظاهِر.

ويـدُلُّ لصـحَّةِ التفسـيرَيْنِ: قولُـه تعـالى: **يَاأَيَّتُهَـا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِـيَةً مَرْضِـيَّةً (28) فَادْخُلِي فِي عِبَـادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّتِي** [الفجـر: 27 - 30]، وقولُـه: **وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّـتْ وُجُـوهُهُمْ فَفِي رَحْمَـةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِـدُونَ** [آل عمـران: 107]، وقولُـه سـبحانه عن سُـلَيْمانَ عليـه السـلام: **وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَـادِكَ الصَّـالِحِينَ** [النمـل: 19]، وقـال اللـهُ في الحـديثِ القُدْسـيِّ للجَنَّةِ: «**أَنْتِ رَحْمَتِي؛ أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَـاءَ مِنْ عِبَـادِي**»[2].

والله أعلم.

---

1 () "التسهيل" (2/437).

2 () أخرجه البخاري (4850)، ومسلم (2846)؛ من حـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنه.

(44)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ**﴾ [الحج: 70]؛ يعني: اللَّوْحَ المحفوظَ، والإشارةُ بـ «ذلك»: إلى معلوماتِ الله»[1].

ت

قولُهُ: «يعني: اللَّوْحَ المحفوظَ»، صحيحٌ، وكذلك قوله: «والإشارةُ بـ «ذلك»: إلى معلوماتِ الله»، صحيحٌ أيضًا، ومعلوماتُ اللهِ المشارُ إليها هي ما تضمَّنه الاسمُ الموصولُ في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ [الحج: 70]؛ فكلُّ ما في السماءِ والأرضِ معلومٌ لله، ومكتوبٌ في أُمِّ الكتابِ اللوحِ المحفوظ.

والآيةُ دالَّةٌ على مرتبتَيْنِ مِن مراتبِ الإيمانِ بالقَدَرِ، وهما مرتبتا العِلْمِ والكتابةِ([2])، والله أعلم.

---

[1] () "التسهيل" (2/486).

[2] () ينظر: توضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (ص192).

(45)

ن

قــال ابنُ جُــزَيٍّ -رحمــه اللــه-: «﴿**أَحْسَــنُ الْخَــالِقِينَ**﴾ [المؤمنـون: 14]**؛** أي: أحسَـنُ الخـالِقِينَ خَلْقًـا، فحُـذِفَ التميـيزُ؛ لدَلَالةِ الكلامِ عليه.

وفسَّر بعضُهم: ﴿**الْخَـالِقِينَ**﴾ بالمقـدِّرين؛ فـرارًا مِن وصـفِ المخلوقِ بأنه خـالِقٌ؛ ولا يجبُ أن يُنفَى عن المخلـوقِ: أنـه خـالِقٌ بمعنى صانعٍ؛ كقولِه: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ**﴾ [المائدة: 110]، وإنما الذي يجبُ أن يُنفَى عنه معنى الاختراعِ والإيجادِ مِن العــدَمِ؛ فهذا هو الذي انفرَدَ اللهُ به»[1].

ت

الخلقُ - في اللغـةِ - يـأتي بمعـنى: الإيجـادِ بعـدَ عَـدَمٍ، ويـأتي بمعنى: التقديرِ([2])؛ ومنه قولُ زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَى[3]:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُـقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

وقد جـاء المعنيـانِ في القـرآنِ فيمـا يضـاف إلى اللـه، ولكن المعنى الأوَّل هو الأكثر، وشواهِدُهُ بتصاريفِ مادَّتِهِ لا تُحصَر:

قـال تعـالى: ﴿**وَلَقَـدْ خَلَقْنَـا السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَـا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ**﴾ [ق: 38]، ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَـقَ اللَّيْـلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**﴾ [الأنبياء: 33]، ﴿**وَاسْـجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ**﴾ [فصلت: 37]، ﴿**خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَـالٍ كَالْفَخَّارِ**﴾ [الــرحمن: 14]، ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِــدَةٍ**﴾ [النساء: 1].

ومِن الخَلْقِ بمعنى التقديرِ: قولُهُ تعالى: ﴿**هُوَ اللـهُ الْخَـالِقُ الْبَارِئُ**﴾ [الحشر: 24]؛ فالخالقُ: هـو المقـدِّرُ لمـا يريـدُ إيجـادَهُ، والبارئُ: هو المُخرِجُ لِمَا قدَّره إلى الوجودِ.

ويَحتمِـلُ المعـنيَيْنِ قولُـهُ تعـالى: ﴿**فَتَبَـارَكَ اللـهُ أَحْسَـنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون: 14].

---

[1] () "التسهيل" (2/494).

[2] () ينظر: لسان العرب (10/85).

[3] () مِن قصيدةٍ له يَمدَحُبها هَرِمَ بنَ سِـنَان. انظـر: "ديوانـه" صـنعة الأَعْلَم (ص119 ط. قباوة).

ولم يأتِ في القرآنِ «الخَلْقُ» مضافًا إلى غيرِ الله؛ إلا ما جاء في الخبَرِ عن عيسى -عليه السلامُ-: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي**﴾ [المائدة: 110]، والأظهَرُ: أنَّ الخَلْقَ هنا بمعنى التقديرِ؛ فهو عليه السلامُ لا يُوجِدُ طيرًا، وإنما يَخلُقُ ما هو كهَيْئةِ الطَّيْرِ؛ فينفُخُ فيه؛ فيكونُ طَيْرًا بإذنِ الله.

وبهذا يُعلَمُ: أنه لم يأتِ «الخَلْقُ» بمعنى الإيجادِ في القرآنِ مضافًا لغيرِ اللهِ مطلَقًا، ولا يُستعمَلُ في لسانِ المسلِمِينَ إضافةُ الخَلْقِ لغيرِ الله، بل نفَى سبحانه وتعالى «الخَلْقَ» عن كلِّ ما يعبُدُهُ المشركُونَ: ﴿**أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾ [الأعراف: 191]، ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: 17]، حتى ما يَنحَتُهُ المشركونَ مِن الأصنامِ، أضاف اللهُ خَلْقَها إليه؛ قال تعالى: ﴿**قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ (95) وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافَّات: 95-96].

وعلى هذا: فلا يجوزُ إضافةُ مصنوعاتِ البشَرِ إلى صانعيها بلفظ (الخَلْق)، بل اللهُ خالِقُها بالأسبابِ التي خلَقَها وقدَّرها.

وعلى هذا: فتعقُّبُ المؤلِّفِ لمن قال: «﴿**أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون: 14]: أحسَنُ المقدِّرِينَ» -: ضعيفٌ.

وقول المؤلف: «مِن عدَمٍ»، الصوابُ أن يقول: بعدَ عَدمٍ، أو عنْ عدمٍ.

وعبارةُ المؤلِّف: «مِن عدَمٍ»، في قولِه: «وإنَّما الذي يجبُ أن يُنفَى عنه معنى الاختراعِ والإيجادِ مِن العدَمِ»[1].

[1] () ينظر: "مسألة حدوث العالم" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص41-42).

(46)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: « **اللـهُ نُـورُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ [النــور: 35]؛ «النُّورُ»: يُطلَــقُ حقيقــةً:** على الضَّوْءِ الذي يُدرَكُ بالأبصارِ، **ومجازًا**: على المعـاني الـتي تُـدرَكُ بالقلوبِ، واللهُ ليس كمثلِهِ شيءٌ؛ **فتأويلُ الآيةِ**:

- اللهُ ذو نُورِ السمواتِ والأرضِ.
- أو وصَفَ نفسَهُ بأنه نُورٌ؛ كما تقولُ: «زيـدٌ كَـرَمٌ»: إذا أَرَدتَّ المبالَغةَ في أنه كريمٌ.

فإنْ أرادَ بـ «النُّورِ»: المُدرَكَ بالأبصارِ:

فمعـنى: نُـورُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ: أنـه خلَـقَ النُّورَ الـذي فيهمـا؛ مِن الشـمسِ والقمَـرِ والنجـوم، أو أنـه خلَقَهُمـا وأخرَجَهُما مِن العدَمِ إلى الوجودِ[1]، فإنمـا ظهَـرَتْ بـه كمـا تَظهَـرُ الأشياءُ بالضوءِ.

ومِن هذا المعنى: قرأ عليُّ بن أبي طالبٍ[2]: «**اللـهُ نَـوَّرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**» بفتحِ النونِ والواوِ والـراءِ، وتشـديدِ الـواو؛ أي: جعَلَ فيهما النُّورَ.

وإنْ أرادَ بـ «النُّورِ»: المُدرَكَ بالقلوبِ:

فمعـنى: نُـورُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ: جاعِـلُ النُّورِ في قلـوبِ أهـلِ السـمواتِ والأرضِ؛ ولهـذا قـال ابن عبَّاس: معنـاه: «هادي أهلِ السمواتِ والأرضِ»[3].

ت

قولُ المؤلِّف -رحمه اللـه-: «**اللـهُ نُـورُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**؛ «**النُّورُ»: يُطلَقُ حقيقةً:** على الضَّوْءِ الـذي يُـدرَكُ بالأبصارِ، **ومجازًا**: على المعاني التي تُدرَكُ بالقلوبِ ...»، إلخ:

النُّورُ نوعانِ: مخلوقٌ، وغيرُ مخلوقٍ هو صـفةُ اللـهِ تعـالى([4])؛ قال ابن القيِّم رحمه الله[5]:

---

[1] () تقدَّم الكلام على هذه العبارةِ: «مِن عدَم»، و«عن عدَم» في التعليقِ السابق.

[2] () وقـرأ بهـا غـيرُهُ أيضًـا. انظـر: "تفسـيرابن عطيـة" (6/385 ط. وزارة الأوقـاف قطر)، و"تفسير أبي حيان" (8/42 ط. دار الفكر)، و"الدرالمصـون" (8/ـ 403 ط. الخراط)، و"معجم القراءات" (6/264).

[3] () "التسهيل" (2/541).

[4] () ينظر: بيـان تلـبيس الجهميـة (8/66)، ومجمـوع الفتـاوى (6/374-396)، ومختصـر الصواعق (3/1024)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص18).

[5] () في "الكافية الشافية"(1/ 736 رقم 3375-3376 ط. المجمع).

وَالنُّورُ ذُو نَوْعَيْنِ مَخْلُوقٌ وَوَصْـ ـفٌ مَا هُمَا وَاللهِ مُتَّحِدَانِ
وَكَذَلِكَ المَخْلُوقُ ذُو نَوْعَيْنِ مَحْـ ـسُوسٌ وَمَعْقُولٌ هُمَا شَيْئَانِ

وعلى ذلك: فما ذكره المؤلِّف من أن النُّور نوعـان: حسـيٌّ ومعنويٌّ؛ هو صحيحٌ ومعلوم؛ وهما نَوْعَا النُّورِ المخلوقِ؛ كما سـبَقَ في كلامِ ابنِ القيِّم، وهذا يقتضي أنَّ معنى: «اللهُ نُـورُ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ»؛ أي: مُنوِّرُهما بالنُّورِ الحِسِّيِّ والمعنويِّ[1]:

بالنُّورِ الحسيِّ؛ وهو: ما خلَقَهُ فيهما مِن الأنوار؛ كالشـمسِ والقمرِ والنجوم.

وبالنُّورِ المعنويِّ؛ وهو: هُدَاهُ الذي يجعَلُهُ في قلوبِ أنبيائِهِ وأوليائِهِ وملائكتِه.

هذا؛ وقد سمَّى الله وَحْيَهُ الذي بعَثَ به رسـلَهُ: نُـورًا وهـدًى؛ قـال تعـالى: ﴿**فَـآمِنُوا بِاللـهِ وَرَسُـولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا**﴾ [التغابن: 8]، وقال في الوحيِ: ﴿**وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِـهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [الشـورى: 52]، ونظـائرُ هـذا متعـدِّدة؛ وهذا معنى ما جاء عن ابن عبَّاس؛ قال: «نُورُ السـمواتِ والأرضِ؛ أي: هـادي أهـلِ السـمواتِ والأرضِ»؛ كمـا ذكَـرَهُ المؤلِّف رحمـه الله[2].

وقد جاء في السُّنَّةِ نظيرُ ما في آيـةِ النـور؛ قـال -صـلى اللـه عليه وسلم-: «**وَلَكَ الحَمْدُ؛ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**»[3].

وإذا كـان اللـهُ مُنـوِّرَ السـمواتِ والأرضِ، والنُّورُ كمـالٌ، فهـو أحقُّ أن يكونَ النُّورُ صفةً له؛ إذْ كلُّ كمـالٍ ثبَتَ للمخلـوقِ لا نقصَ فيه، فالخالقُ أولى به، ومُعطِي الكمالِ أحقُّ به.

ولكنْ لم يثبُتْ أنَّ «النُّورَ» اسمٌ مِن أسمائِهِ تعالى؛ بَلِ الاسمُ الذي نطَقَ به الكتابُ والسُّنَّةِ: «نُورُ السـمواتِ والأرضِ»؛ فيُـدعَى بهذا الاسمِ؛ كما دعا به الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

---

[1] () وقد قـرئ شـاذًّا: «اللهُمُنَـوِّرُ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ»، وقيـل: هـذا ورَدَ تفسـيرًا عن الحسَنِ والضَّحَّاك. انظر: "تفسير البيضاوي" (4/107 ط. المرعشـلي)، و"تفسـير أبي حيَّان" (8/42 ط. دار الفكـــر)، و"الدرالمصـــون" (8/403 ط. الخـــراط)، و"معجم القراءات" (6/264).

[2] () وقد أخرجـه ابن أبي حـاتم في "تفسـيره" (8/2593)، عن ابن عبَّاس. وانظـر: "الدرالمنثور" (11/60-61 ط. دار هجر).

[3] () أخرجـه البخـاري (1120)، ومسـلم (769)؛ من حـديث ابن عبـاس رضـي اللـه عنهما.

وأمَّا قولُ المؤلِّف: «أو وصَفَ نفسَهُ بأنه نُورٌ»:

فهذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ لفـظَ النُّورِ في الآيـةِ مقيَّدٌ بالإضـافةِ إلى السمواتِ والأرضِ؛ فلم يقُلْ تعالى: «اللهُ نُـورٌ»، بـل قـال: «نُـورُ السمواتِ والأرضِ»، وتقدَّم معنى: نُورِ السمواتِ والأرضِ.

وهـــذا الاســـمُ: «نُـــورُ السَّـــمَوَاتِ وَالأَرْضِ»، نظـــيرُ: «رَبِّ السَّـمَوَاتِ والأرضِ»، و«قَيُّومِ السـمواتِ والأرضِ»، لكنْ «قيُّوم» جاء في القرآنِ معرَّفًا غيرَ مضاف، وفي السُّنَّةِ جاء مضـافًا وغـيرَ مضاف، والله أعلم.

(47)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**وَوَجَدَ اللـهَ عِنْـدَهُ** [النـور: 39]، ضميرُ الفاعلِ في «وَجَدَ»: للكـافر، والضـميرُ في «عنـدَهُ»: لعمَلِهِ، **والمعنى**: وجَدَ اللهَ عندَهُ بالجزاءِ، أو وجَدَ زَبَانِيَةَ اللهِ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «وجَـدَ اللـهَ عنـدَهُ بـالجزاءِ»؛ أي: وجَدَ جزاءَ عمَلِهِ الذي أعدَّه اللهُ له:

هـذا معنًى صـحيحٌ؛ ولا يمنـعُ أنْ يكـونَ مِن معـنى الآيـةِ: أنَّ الكافرَ يَجِدُ اللهَ يومَ القيامةِ؛ أي: يَلْقَاهُ، فيوبِّخُـهُ على كُفْـرِهِ؛ كمـا قـال تعـالى: **وَلَوْ تَـرَى إِذْ وُقِفُـوا عَلَى رَبِّهِمْ قَـالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَـالُوا بَلَى وَرَبِّنَـا قَـالَ فَـذُوقُوا الْعَـذَابَ بِمَـا كُنْتُمْ تَكْفُـرُونَ** [الأنعـام: 30]، ولكن المؤلــف لا يقــرُّ هــذه العنديةَ المتضمنةَ للقاء اللهِ؛ لأنَّ من ينفي العلوَّ، ويقول بـأن اللـه في كلِّ مكانٍ لا يكون بعضُ المخلوقاتِ عنـدَه أو أقـربَ إليـه من بعضٍ، وهو مـا يقتضـيه مـذهب المؤلـف، كمـا تقـدم في مواضـع. والله أعلم.

---

[1] () "التسهيل" (2/547).

(48)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَـا عَمِلُـوا**﴾ [الفرقان: 23]؛ أي: قصَـدْنا إلى أعمـالِهم؛ فلفـظُ القـدوم مجـازٌ، **وقيل**: هـو قـدومُ الملائكـةِ، أسـنَدَهُ اللـهُ إلى نفسِـهِ؛ لأنـه عن أمرِهِ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «قصَدْنا إلى أعمالِهم؛ فلفـظُ القدومِ مجازٌ»:

قولُهُ: «قَدِمْنا؛ أي: قصَدْنا»، هو معنى ما جاء عن السلف؛ إذْ قـالوا في تفسـيرِ الآيـة: قَـدِمْنا؛ أي: عَمَـدْنا([2])، والمقتضِـي لهـذا التفسيرِ هو تعدِيَـةُ الفعـلِ بـ «إلى»؛ فـ «قَـدِمَ» مضـمَّنٌ معـنى: قصَـدَ أو عمَـدَ، والفعـلُ المضـمَّنُ لمعنَى فعـلٍ آخَـرَ يفيـدُ معـنى الفعلَيْنِ؛ كما هو معلومٌ؛ وعليه: فقولُهُ تعالى: ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَـا عَمِلُوا**﴾، يفيد معنى «قَدِمَ»، الذي فيه معنى: أَتَى، أو جاءَ، وفيـه معنى: عمَدَ أو قصَدَ.

وعلى هذا: فليس في الآيةِ مجازٌ، بل في الآيةِ تضمينُ الفعـلِ معنى فعلٍ آخَرَ؛ كما تقدَّم.

وعُلِمَ ممـا تقـدَّم: أنـه يُمكِنُ أن يُسـتدَلَّ بالآيـةِ على إثبـاتِ المجيءِ للـه، لكنَّ إضـافةَ الفعـلِ إلى صـيغةِ الجمـعِ تفيـدُ مجيءَ الملائكةِ أيضًا؛ كما جاء الخبَـرُ عن الأمـرَيْنِ - مجيءِ اللـهِ، ومجيءِ ملائكتِهِ - في غيرِ موضع؛ كما قال تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَـكُ صَـفًّا صَـفًّا**﴾ [الفجـر: 22]، وقـال: ﴿**هَـلْ يَنْظُـرُونَ إِلَّا أَنْ يَـأْتِيَهُمُ اللـهُ فِي ظُلَـلٍ مِنَ الْغَمَـامِ وَالْمَلَائِكَـةُ**﴾ [البقـرة: 210].

ولهذا يشيرُ قولُ المؤلِّف: «وقيل: هـو قـدومُ الملائكـةِ»؛ أي: مجيئُهم، والقائلُ بذلك الأشـبَهُ أنـه مِن نفـاةِ الصـفاتِ الفعليَّةِ عن الله؛ كالمجيءِ والإتيانِ.

[1] () "التسهيل" (2/568).

[2] () ينظر: تفسير الطبري (17/430)

والحقُّ: أنه تعالى يجيءُ كما يشاءُ؛ كمـا أخبَـرَ عن نفسِـهِ في عددٍ مِن الآيات([1])، والأظهَرُ: أنَّ منها هـذه الآيـةَ: ﴿**وَقَـدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ**﴾ [الفرقان: 23].

❁❁❁

[1]() ينظر: مختصر الصواعق (3/856)

(49)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِه تعالى: ﴿**قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]: «﴿**مُسْتَمِعُونَ**﴾، لفظُهُ جمعٌ، وورَدَ مَورِدَ تعظيمِ اللهِ تعالى، **ويَحتمِلُ:** أنْ تكونَ الملائكةُ هي التي تَستمِعُ بأمرِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالاستماعِ، وإنما يُوصَفُ بالسمعِ؛ **والأوَّل أحسَن**، وتأويلُهُ: أنَّ في الاستماعِ اعتناءً واهتمامًا بالأمرِ، ليست في صيغةِ «سَامِعُونَ»»[1].

ت

قولُه: «ورَدَ مَورِدَ تعظيمِ الله»؛ معناه: أنَّ اللهَ ذكَرَ نفسَهُ بصيغةِ الجمعِ وهو واحدٌ؛ للدَّلَالةِ على عظمتِهِ تعالى، وهذا معنًى صحيحٌ؛ فإنه تعالى:

- يذكُرُ نَفْسَهُ بصيغةِ المفرَدِ، مُظهَرًا أو مُضمَرًا؛ للدَّلَالةِ على التوحيدِ.

- ويذكُرُ نَفْسَهُ بصيغةِ الجمعِ، مُظهَرًا أو مُضمَرًا؛ للدَّلَالةِ على عظمتِهِ؛ لكثرةِ أسمائِهِ وصفاتِهِ، وكثرةِ عبيدِهِ وجنودِهِ، وشواهدُ هذا في القرآن كثيرةٌ؛ كما في هذه الآيةِ: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]، وكقولِه تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [الذاريات: 47]، وقولِه: ﴿**فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**﴾ [الذاريات: 48]، وقولِه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، وقولِه تبارَكَ اسمُه: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**﴾ [الفتح: 1]، وقولِه: ﴿**مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا**﴾ [يس: 71].

وقد يراد بهذه الصيغةِ الملائكةُ؛ كقولِه تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [القيامة: 18]، فالمرادُ: قراءةُ جبريلَ، وقولِه سبحانه: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾ [ق: 16]، والمرادُ: قربُ الملائكةِ الحافِظِينَ الكاتِبِينَ لعمَلِ العبدِ.

وقد تدُلُّ هذه الصيغةُ على الأمرَيْنِ معًا: على التعظيمِ، وعلى إرادةِ الملائكة، **ومِن ذلك هذه الآيةُ:** ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]؛ فاللهُ يَستمِعُ، والملائكةُ يَستمِعُونَ؛

---

[1] () "التسهيل" (2/586).

كمـا قـال: ﴿**إِنَّنِي مَعَكُمَـا أَسْـمَعُ وَأَرَى**﴾ [طـه: 46]، وقـال سبحانه: ﴿**أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْـوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ**﴾ [الزخرف: 80].

وقولُ المؤلِّفِ**:** «إنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالاستماعِ، وإنَّما يُوصَـفُ بالسمعِ»:

هـذا غَلَـطٌ منـه -رحمـه اللـه-؛ منشـؤُهُ نفيُ الأفعـالِ الاختياريَّةِ عن اللـه([1])، وهي الـتي تكـونُ بمشـيئتِهِ تعـالى، وهـو المعروفُ مِن مذهبِ الأشاعرة؛ كيف وقد أخبَرَ تعـالى عن نفسِـهِ في هذه الآيةِ بصيغةِ الجمعِ بأنه مُستمِعٌ؟! ويَشهَدُ لـذلك: مـا جـاء في السُّنَّةِ، وهو قولُهُ -صـلى اللـه عليـه وسـلم-: «**مَا أَذِنَ اللـهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِـالْقُرْآنِ، يَجْهَـرُ بِـهِ**»[2]، وقولُـهُ: «مَـا أَذِنَ»؛ أي: مـا اسـتمَعَ، والأَذَنُ - بالتحريـك – الاسـتماعُ([3])؛ فالاستماعُ فِعْلٌ مِن اللـهِ يكـونُ بمشـيئتِهِ؛ **فهو تعـالى يَسـمَعُ جميعَ الأصوات، ويَستمِعُ لما شاء منها([4])،** ومِن ذلـك: مـا جـاء في الآيـةِ والحـديثِ؛ فالاسـتماعُ أخصُّ مِن السـماع؛ فكـلُّ استماعٍ متضمِّنٌ للسماع، دون العَكْس، والله أعلم.

---

[1]() ينظر: هامش التعليق رقم (27)

[2] () أخرجه مسلم (793)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[3]() ينظر: النهاية في غريب الحديث (1/33)

[4]() ينظر: مجموع الفتاوى (13/133)

(50)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [النمل: 8]:

«﴿وَسُبْحَانَ اللهِ﴾ [النمل: 8]، يَحتمِلُ: أن يكونَ مما قيل في النداءِ لموسى -عليه السلام-، أو يكونَ مستأنَفًا؛ وعلى كلا الوجهَيْنِ: قُصِدَ به تنزيهُ اللهِ مما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ في معنى النداءِ، وفي قولِه: ﴿**بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [النمل: 8]؛ إذْ قال بعضُ الناسِ فيه ما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «﴿وَسُبْحَانَ اللهِ﴾ [النمل: 8]، يَحتمِلُ أن يكونَ مما قيل في النداءِ لموسى -عليه السلام- ...»، إلخ:

الأظهَرُ: أنَّ ذلك مِن جملةِ ما قِيلَ لموسى -عليه السلامُ- في النداءِ، وهو مع ذلك دالٌّ على تنزيهِ اللهِ عن كلِّ نقص، والتنزيهُ: هو مدلولُ الكلمةِ في كلِّ مواردها، وفي هذا تعليمٌ لموسى -عليه السلام- ما يستحِقُّهُ الربُّ مِن التنزيه؛ كما علَّمه تعالى ما يستحِقُّهُ من الإلهيَّة والربوبيَّة والتنزيه عن الشركِ في قولِه: ﴿**فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى (13) إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي**﴾ [طه: 13-14]، وقولِه: ﴿**إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [القصص: 30].

وأمَّا قولُ المؤلِّفِ: «أو يكونَ مستأنَفًا؛ وعلى كلا الوجهَيْنِ: قُصِدَ به تنزيهُ اللهِ»:

فهذا القَدْرُ مِن عبارتِهِ صحيحٌ، ولا إشكالَ فيه؛ ولكنه -عفا الله عنه- قيَّد التنزيهَ بقولِه: «مما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ في معنى النداءِ ...»، إلخ، وقد أجمَلَ وأبهَمَ ما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ مِن معنى النداءِ، وكذا لم يوضِّحْ ما قاله بعضُ الناسِ في الآيةِ مما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه.

ولهذا صار كلامُهُ غامضًا لا يفيدُ السامعَ معنى محدَّدًا، ولا يَفهَمُ مرادَهُ إلا مَن يَعرِفُ مذهبَهُ في كلامِ الله.

---

[1] () "التسهيل" (2/609).

وإذْ قــد عُلِمَ ممــا تقــدَّم: أنَّ المؤلِّفَ على طريقــةِ الأشـاعرةِ، ومـذهبُ الأشـاعرةِ في كلامِ اللـهِ: أنـه معنًى نفسـيٌّ قديمٌ، ليس بصـوتٍ ولا حـرفٍ، ولا يكـونُ بمشـيئتِهِ[1] -: **فالـذي يَحـذَرُهُ المؤلِّفُ:** أن يُفهَمَ مِن لفـظِ النـداءِ: أنَّ كلامَـهُ تعـالى بصوتٍ؛ لأنَّ النداءَ: هو الخطـابُ بصـوتٍ رفيعٍ مسـموعٍ، ومـذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ كلامَ اللـهِ يكـونُ بصـوتٍ، منـاداةً ومناجـاةً؛ فاللـهُ نادى موسى وناجاه[2].

وأمَّا قولُهُ: «قال بعضُ الناسِ فيه ما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه»، **فلعلَّه يريدُ** قولَ مَن قال: «المرادُ بـ «مَنْ فِي النَّارِ»: هو اللهُ»؛ وهـذا القـولُ يَسـتعظِمُهُ مَن لم يَعـرِفْ مـرادَ مَن قـالَ ذلـك مِن السلفِ؛ فقد جاء عن ابن عبَّاس -رضي الله عنهما-: «أَنْ بُورِكَ»: أنْ قُدِّسَ، وأنَّ النارَ هي نُورٌ[3]، وبمعرِفةِ ذلك يزولُ الإشكالُ[4].

❁❁❁

[1] () ينظر: هامش التعليق رقم (38)
[2] () ينظر: هامش التعليق رقم (38)
[3] () ينظر: تفسير الطبري (18/10)
[4] () ينظر: مجموع الفتاوى (5/460-464).

(51)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعـالى: ﴿قُـلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّـــــمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّـــــهُ﴾ **[النمل: 65]**:

«**فـإنْ قيـل:** كيـف قـال: «إلَّا اللـهُ» بـالرفعِ على البـدَلِ، والبدلُ لا يصحُّ إلا إذا كان الاستثناءُ متصِـلًا، ويكـونُ مـا بعـد «إلَّا» مِن جنسِ ما قبلَها؛ **واللهُ تعـالى ليس ممَّن في السـمواتِ والأرضِ باتفاقٍ:**

فإنَّ القائلين بالجهةِ والمكانِ يقولـون: «إنـه فـوقَ السـمواتِ والأرض».

والقائلين بنفيِ الجهـةِ يقولـون: «إنـه تعـالى ليس فيهمـا، ولا فوقَهما، ولا داخلًا فيهما، ولا خارجًا عنهما».

فهـو - على هـذا - اسـتثناءٌ منقطِـعٌ؛ فكـان يجبُ أن يكـونَ منصوبًا؟

فالجوابُ مِن أربعةِ أوجُه:

الأوَّل: أنَّ البدَلَ هنا جاء على لغةِ بني تميمٍ في البـدَلِ، وإنْ كـان منقطِعًـا؛ كقـولِهم: «مـا في الـدارِ أحـدٌ إلاَّ حِمَـارٌ» بـالرفعِ، والحمارُ ليس مِن الأحَدِينَ.

وهذا ضعيف؛ لأنَّ القرآنَ نـزَلَ بلغـةِ أهـلِ الحجـازِ، لا بلغـةِ بني تَمِيم.

والثاني: أنَّ اللـهَ في السـمواتِ والأرضِ بعلمِـهِ؛ كمـا قـال: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُم**﴾ [الحديـد: 4]؛ يعـني: بعِلْمِـه؛ فجـاء البدَلُ على هذا المعنى.

وهـذا ضـعيفٌ؛ لأنَّ قولَـه: ﴿**فِي السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾، وقَعَتْ فيـه لفظـةُ «في» الظرفيَّة الحقيقيَّة وهي في حـقِّ اللـهِ على هـذا المعـنى للظرفيَّةِ المجازيَّةِ، ولا يجـوزُ اسـتعمالُ لفظـةٍ واحدةٍ في الحقيقةِ والمجازِ في حالةٍ واحدةٍ عند المحقِّقين.

الجـــوابُ الثـــالث: أنَّ قولَـــه: ﴿**مَنْ فِي السَّـــمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾، يـرادُ بـه: كـلُّ موجـودٍ؛ فكأنـه قـال: مَن في الوجـودِ؛ فيكونُ الاستثناءُ على هذا متصِلًا، فيَصِحُّ الرفعُ على البدَلِ.

وإنمـا قـال: ﴿**مَنْ فِي السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾؛ جَرْيًـا على منهاجِ كلامِ العرَب؛ فهو لفظٌ خاصٌّ يرادُ به ما هو أعَمُّ منه.

الجوابُ الرابع: أن يكـونَ الاسـتثناءُ متصِـلًا على أن يُتـأوَّلَ: ﴿**مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ**﴾ في حقِّ الله؛ كما يُتأوَّلُ قولُـه: ﴿**أَأَمِنْتُمْ**

مَنْ فِي السَّمَاءِ [الملك: 16]، وحديثُ السوداءِ، وشبهُ ذلك»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «واللهُ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ ...»، إلخ:

بنى المؤلِّفُ على قولِه: « إنَّ اللهَ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ»: أنَّ الاستثناءَ في قولِه تعالى: «إِلَّا اللهُ» منقطِع، وهو يقتضي نصبَ الاسمِ الشريف، والقراءةُ بالرفعِ، وذكَرَ عن هذا الإشكالِ أربعةَ أجوبة، وليس مقصودُنا في هذه التعليقاتِ التعقُّباتِ اللغويَّة، بل التعقُّباتِ العقديَّة[2].

والذي يُهمُّنا هنا قولُه: «واللهُ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ»؛ يريد: باتفاقِ المثبِتِينَ للعلوِّ والنافِينَ له، وهم مَن عبَّرَ عنهم بالمثبتينَ للجِهَةِ والنافِين؛ فإنَّهم جميعًا يقولون: إنه تعالى ليس داخِلَ العالَم:

فالمُثبِتون للعلوِّ يقولون: «إنه تعالى فوقَ العالَمِ على العرش».

ونفاةُ العلوِّ يقولون: «إنه تعالى لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَ العالَمِ»؛ وهم مَن عبَّر عنهم بنفاةِ الجهة؛ يقول: «والقائلون بنفي الجهةِ يقولون: إنه تعالى ليس فيهما، ولا فوقَهما، ولا داخلًا فيهما، ولا خارجًا عنهما».

فعلى كلا القولَيْنِ: فاللهُ ليس في السماءِ ولا في الأرضِ؛ وهذا معنى قولِه: «باتفاق».

والحقُّ: أنه تعالى فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ؛ وهو ما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةِ، والعقلُ والفِطْرة، ويقابِلُ ذلك قولانِ باطلان[3]:

أحدُهما: أنه تعالى داخلٌ في المخلوقات؛ أي: أنَّه تعالى حالٌّ فيها؛ فهو في كلِّ مكان؛ وهذا قولُ حلوليَّةِ الجهميَّة.

الثاني: أنه تعالى لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ؛ وهو قولُ معطِّلةِ الجهميَّةِ ونفاتِهِمْ؛ وقد ذكره المؤلِّفُ عن نفاةِ الجهة.

وكلا القولين باطلَ، والثاني أبطل؛ فإنه مع مناقضتِهِ للسمعِ، مناقِضٌ للعقلِ أظهَرَ مناقضة؛ فإنَّ مِن الممتنِعِ أن يكونَ موجودٌ لا

---

1 () "التسهيل" (2/625).

2 () لكنَّ قوله في الجواب الأوَّل مِن الأجوبة الأربعة: «إنَّ القرآن نزَلَ بلغة أهل الحجاز، لا بلغة بني تَمِيم»، لا يسلَّم له على الإطلاق، بل هذا باعتبارِ الأغلَب، ومما جاء في القرآنِ على لغة تَمِيم: إدغامُ المضعَّف المجزوم؛ في نحوِ قوله تعالى: **وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ** [الحشر: 4]، كما نقله السيوطي في "الإتقان" عن ابن مالك، وعلى لغة تَمِيم أيضًا قولُهُ تعالى: **فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ** [الفرقان: 5]؛ مِن أَمْلَى، لا مِن أَمْلَلَ؛ كما في "التفسير البسيط" للواحديِّ وغيره.

3 () ينظر: مجموع الفتاوى (5/267-309)

داخِلَ العالَمِ ولا خارجَـه؛ فـإنَّ ذلـك مِن سَـلْبِ النقيضَـيْن الـذي لا يصحُّ إلا في المعدومِ، فإذا أُضِيفَ إلى ذلـك: أُنـه موجـودٌ، تضـمَّن أنـه موجـودٌ معـدومٌ؛ وهـذا جمـعٌ بين النقيضَـيْنِ، الـذي هـو أحـدُ الممتنِعاتِ المُتَّفَقِ عليها، والقولُ بنفيِ الجهةِ ومـا تفـرَّع عنـه هـو المشهورُ مِن مذهبِ الأشاعِرة[1].

Footnote [1]: () ينظر هامش التعليق رقم (15)

(52)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمـه اللـه-: « **وَإِذَا وَقَعَ الْقَـوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً [النمل: 82]**؛ أي: إذا حـان وقتُ عَـذَابِهم، الذي تضمَّنه القولُ الأزليُّ مِن اللهِ في ذلك، وهو قضاؤُه»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «إذا حان وقتُ عَـذَابِهم ...»، إلخ:

في تفسيرِ وقوعِ القولِ بقـربِ وقتِ العـذابِ نظـرٌ؛ والأظهَـرُ أنَّ قولَـه: **وَقَـعَ الْقَـوْلُ عَلَيْهِمْ**؛ أي: حَـقَّ القـولُ عليهم[2]، وهـو حكمُ اللـهِ بـأنهم لا يُؤمِنـون؛ كمـا قـال تعـالى: **لَقَدْ حَـقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** [يس: 7].

ولا ريبَ أنَّ مـا حَـقَّ عليهم مِن القـولِ بـأنهم لا يُؤمِنـون هي كلمتُهُ تعالى القدريَّة؛ كما قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ (96) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ** [يونس: 96-97]، وقال: **وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَـلِينَ (171) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُـــورُونَ (172) وَإِنَّ جُنْـــدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ** [الصافات: 171-173].

فمعـنى: **وَقَعَ القَـولُ عَلَيْهِمْ**؛ أي: وقَـعَ عليهم مُـوجَبُ كلمتِهِ تعالى السابقةِ في الحكمِ: بأنَّهم لا يُؤمِنون.

فهـذه كلماتُـهُ الكونيَّةُ سـبَقَتْ لقـومٍ في الشـقاوةِ، ولقـومٍ بالسـعادةِ؛ كمـا قـال تعـالى: **إِنَّ الَّذِينَ سَـبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْـنَى أُولَئِكَ عَنْهَـا مُبْعَـدُونَ** [الأنبيـاء: 101]، وقـال سبحانه: **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْـرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا** [الأعراف: 137]، وقال سبحانه: **وَلَقَـدْ سَـبَقَتْ كَلِمَتُنَـا لِعِبَادِنَـا الْمُرْسَـلِينَ ...** الآيتَيْنِ [الصـافَّات: 171-172].

وقولُ المؤلِّف: «القولُ الأَزَلِيُّ مِن الله»، الأزليُّ: هو الذي لا بدايةَ له؛ وهذا يجري على قـولِ الأشـاعرةِ: إنَّ كلامَ اللـهِ قـديمٌ بقِدَمِهِ سبحانه؛ لأنَّ كلامَ الله عندَهم لا تتعلَّقُ بـه المشـيئة[3]، ولا

---

[1] () "التسهيل" (2/628).

[2] () ينظر: تفسير الطبري (18/119)

[3] () ينظر: هامش التعليق رقم (38)

ريبَ: أنَّ كلماتِـهِ القَدَريَّةَ صـادِرةٌ عن مشـيئتِهِ تعـالى، ومـا كـان بمشيئةٍ يمتنِعُ أنْ يكون أزليًّا، وكلماتُهُ تعالى التي أخبَرَ أنها سبَقَتْ يَحتمِلُ أن تكون عند كتابةِ المقاديرِ في أمِّ الكتابِ، والله أعلم.

(53)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: « **وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ [القصص: 62]؛** العامــلُ في الظــرفِ مُضــمَرٌ، وفاعــلُ «يُنــادِي»: اللــهُ تعالى، ويَحتمِلُ: أن يكونَ نداؤُهُ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمـه اللـه-: «ويَحتمِـلُ أن يكـونَ نـداؤُهُ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ»:

في هذا التردُّدِ نظَرٌ؛ والصوابُ: أنه نادَاهم بغير واسطة؛ لأنـه إذا كان بغيرِ واسطةٍ، كان حقيقةً، وإذا كان بواسطةٍ، كان مجـازًا؛ والأصل الحقيقة، ولا موجب للعدول عنها.

---

[1] () "التسهيل" (2/652).

(54)

ن

قـال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «﴿**مَـا كَـانَ لَهُمُ الْخِيَـرَةُ**﴾ [القصص: 68]؛ «ما»: نافيةٌ، **والمعنى**: مـا كـان للعبـادِ اختيـارٌ؛ إنما الاختيارُ والإرادةُ لله وحدَهُ؛ فـالوقفُ على قولِـه: ﴿**وَيَخْتَـارُ**﴾ [القصص: 68].

وقيل: إنَّ «ما»: مفعولـةٌ بــ «يَخْتَـارُ»، ومعـنى ﴿**الْخِيَـرَةُ**﴾ على هذا: الخَيْرُ والمصلَحةُ.

وهذا يجري على قول المعتزِلة، وذلك ضعيف؛ لرفـعِ ﴿**الْخِيَرَةُ**﴾؛ على أنها اسمُ «كان»، ولو كانتْ «ما» مفعولةً، لكان اسمُ «كان» مُضمَرًا يعودُ على «ما»، وكانت «الخِيَـرَةُ» منصـوبةً على أنها خبَرُ «كان».

وقد اعتـذَرَ عن هـذا مَن قـال: إنَّ «مـا» مفعولـةٌ؛ بـأنْ قـال: تقديرُ الكلام: «يختارُ ما كـان لهم الخِيَـرَةُ فيـه»، ثُمَّ حُـذِفَ الجـارُّ والمجرور؛ **وهذا ضعيف**»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «مـا»: نافيـةٌ، والمعـنى: مـا كان للعبادِ اختيارٌ...»، إلخ:

أصـاب المؤلِّف في تـرجيحِ أنَّ «مــا» نافيــةٌ، وفي تضـعيفِ القولِ بأنها موصولةٌ.

ومـا أورَدَهُ على القـولِ الثـاني مِن جهـةِ إعـرابِ: ﴿**مَا كَـانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾، صحيحٌ أيضًا، وكذا ما يَرِدُ عليه مِن جهـةِ المعـنى، وهو أنه يَلزَمُ أن يكونَ المعنى: يَخْتارُ ما فيه الخِيَرَةُ للعبادِ؛ وبهــذا تمسَّك بعضُ المعتزِلةِ في قولهم بوجوبِ فعلِ الأصـلَحِ على اللـه؛ كما أشار إليه المؤلِّف.

وقد اختار القولَ الأوَّلَ كثـيرٌ من المفسِّـرين؛ وهـو الصـواب، وقـد رجَّحـه ابنُ القيِّمِ مِن وجـوهٍ؛ فانظُرْهـا في "زاد المعـاد"[2]، والله أعلم.

---

1 () "التسهيل" (2/655).

2 () "زاد المعاد" (1/40-43).

(55)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَهُوَ أَهْـوَنُ عَلَيْـهِ﴾** [الـروم: 27]؛ أي: الإعادةُ يومَ القيامةِ أهوَنُ عليه مِن الخَلْقةِ الأُولى؛ وهذا تقريبٌ لفهمِ السـامعِ، وتحقيـقٌ للبعثِ؛ فـإنَّ مَن صـنَعَ صـنعةً أوَّلَ مرَّةٍ، كانت أسهَلَ عليه ثانيَ مرَّة، ولكنَّ الأمورَ كلَّها متساوِيةٌ عند الله؛ فإنَّ كلَّ شيءٍ على اللهِ يسيرٌ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «هـذا تقـريبٌ لفهمِ السـامعِ، وتحقيقٌ للبعثِ ...»، إلخ:

يريـدُ: أنَّ أفعَـلَ التفضـيلِ ليس على بابـه؛ فلا يـدل على أن الإعـادة أيسـرُ على اللـهِ مِن البَـدْءِ: «الخَلْـقِ الأوَّلِ»؛ لأنَّ قدرتَـهُ تعالى على الأشياءِ واحدة، والأشياءُ بالنسبةِ لقدرتِهِ سـواءٌ؛ فليس شيءٌ منها أيسَرَ على اللهِ مِن شيء، وإنمـا ذكَـرَ أفعـلَ التفضـيلِ تقريبًا للمخاطَبِينَ؛ لأنَّ المستقِرَّ في عقولِهم أنَّ الإعادةَ أهوَنُ مِن البدءِ؛ وهذا توجيهٌ صحيح.

وفي الآيـة: توجيـهٌ آخَـرُ صـحيحٌ أيضًـا؛ وهـو أنَّ أفعَـلَ التفضيلِ ليس على بابِهِ؛ أي: ليس المقصـودُ منـه المفاضَـلةَ بين شـيئَيْن، بـل المـرادُ إثبـاتُ الوصـفِ؛ وعلى هـذا: فقولُـهُ تعـالى: **﴿أَهْـوَنُ عَلَيْـهِ﴾؛** أي: هَيِّنٌ عليـه، فيكـونُ مِن قبيـلِ الصـفةِ المشبَّهة؛ والله أعلم[2].

[1] () "التسهيل" (2/684).

[2] () ينظر: تفسير الطبري (18/485)

(56)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ** [السجدة: 9]، عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه، وأُضِيفَتِ الرُّوحُ إلى اللهِ إضافةَ مِلْكٍ إلى مالكٍ، وقد يرادُ بها الاختصاصُ؛ لأنَّ الرُّوحَ لا يَعلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ** [السجدة: 9]، عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه ...»، إلخ:

يريدُ المؤلِّفُ: أنَّ النفخَ في آدَمَ مِن الرُّوحِ عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه، وهذا تأويلٌ للنَّفْخِ؛ فيَظهَرُ منه: أنه لا يُثبِتُ إضافةَ النفخِ إلى اللهِ؛ لأن من مذهبه نفيَ الأفعالِ الاختياريَّة عن الله تعالى.

ولا مُوجِبَ للعدولِ عن ظاهرِ القرآن؛ فاللهُ تعالى أضافَ نَفْخَ الرُّوحِ في آدَمَ إلى نفسِهِ المقدَّسةِ في ثلاثةِ مواضع:

في سورةِ الحِجْر؛ قال تعالى: **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (28) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ**.

وقال في سورةِ (ص): **إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ (71) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ**.

وقال في السَّجْدة: **ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ** [السجدة: 9]؛ أي: الإنسانَ الذي بدَأَهُ مِن طِينٍ، وهو آدَمُ؛ كما في آيتي الحِجْرِ، و(ص).

وعليه: فالنفخُ مِن أفعالِ اللهِ تعالى التي تكونُ بمشيئتِهِ سبحانه؛ فهو تعالى ينفُخُ فيما شاء، ما شاء، كيف شاء، والله أعلم[2].

[1] () "التسهيل" (2/704).

[2] () ينظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (ص44)، والروح لابن القيم (ص154-156 ط. دار الكتب العلمية).

(57)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: « ﴿**إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**﴾[سبأ: 50]؛ يعني: قُرْبَهُ تعالى بعلمِهِ وإحاطتِهِ»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: 50]؛ يعني: قُرْبَهُ تعالى بعلمِهِ وإحاطتِهِ»:

قولُهُ: «قُرْبَهُ بعلمِهِ وإحاطتِهِ»؛ معناه: إثباتُ القُرْبِ العامِّ؛ كالمعيَّةِ العامَّةِ المقتضيةِ للعلمِ، فيَؤُولُ المعنى إلى: أنه تعالى قريبٌ مِن كلِّ أحدٍ، ومِن كلِّ شيءٍ، كما أنَّه مع كلِّ أحدٍ، بعلمِهِ وإحاطتِهِ.

وهذا الذي ذهَبَ إليه المؤلِّفُ مِن إثباتِ القُرْبِ العامِّ الراجعِ إلى العلمِ، هو المناسِبُ لمذهبِ متأخري الأشاعرةِ؛ فإنَّهم لا يُثبِتُونَ للهِ قُرْبًا خاصًّا مِن بعضِ العبادِ؛ كالملائكةِ الذين عندَهُ؛ فليس أحدٌ مِن العبادِ أقربَ إليه مِن أحد[2]؛ وذلك لقولِهم: «إنه تعالى في كلِّ مكانٍ أو لا داخل العالم ولا خارجه»؛ كما تقدَّم ذكرُ ذلك عنهم، وسبَقَ التعليقُ عليه عند كلام المؤلِّف على قولِهِ تعالى: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل: 65]، والله أعلم.

(58)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- عند تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ**﴾ **[فاطر: 11]**:

«**فإنْ قيل**: إنَّ التعميرَ والنقصَ لا يَجتمِعانِ لشخصٍ واحدٍ؛ فكيف أعاد الضميرَ في قولِه: ﴿**وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ**﴾ على الشخصِ المعمَّر؟

فالجوابُ مِن ثلاثةِ أوجُه:

[1] () "التسهيل" (2/768).

[2] () ينظر: مجموع الفتاوى (5/226-255)

الأوَّل - وهـو الصـحيحُ -: أنَّ المعـنى: مـا يُعمَّرُ مِن أحـدٍ ولا يُنقَصُ مِن عُمُـرِهِ إلا في كتـابٍ؛ فوضَـعَ «مِن مُعَمَّرٍ» في موضـعِ «مِن أَحَدٍ»، وليس المرادُ شخصًا واحـدًا، وإنمـا ذلـك كقولِـك: «لا يُعاقِبُ اللهُ عبدًا ولا يُثِيبُهُ إلا بحَقٍّ».

والثاني: أنَّ المعنى: لا يزادُ في عُمُـرِ إنسـانٍ ولا يُنقَصُ مِن عمرِهِ إلا في كتابٍ؛ وذلك أن يُكتَبَ في اللوحِ المحفوظِ: أنَّ فلانًـا إنْ تصدَّقَ، فعمرُهُ سِتُّونَ سنةً، وإنْ لم يتصـدَّقْ، فعمـرُهُ أربعـونَ؛ وهـذا ظـاهرُ قـولِ رسـولِ اللـه ﷺ: «**صِـلَةُ الـرَّحِمِ تَزِيـدُ فِي العُمُرِ**»[1]، إلَّا أنَّ ذلك مذهبُ المعتزِلةِ القـائلِينَ بـالأَجَلَيْنِ، وليس مذهبَ الأشعريَّة، وقد قال كَعْبٌ حين طُعِنَ عُمَرُ: «**لَوْ دَعَا اللهَ، لَزَادَ فِي أَجَلِهِ»؛ فأنكَرَ الناسُ ذلـك عليـه؛ فـاحتَجَّ بهـذه الآيةِ**[2].

والثـالثُ: أنَّ التعمـيرَ: هـو كَتْبُ مـا يُسـتقبَلُ مِن العُمُـر، والنقصَ: هو كتبُ ما مضى منـه في اللـوحِ المحفـوظِ؛ وذلـك في حَقِّ كلِّ شخص»[3].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه اللـه- في الوجـهِ الثـاني مِن وجـوهِ مرجِـعِ الضـميرِ في قولِـه: ﴿**وَمَـا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُـرِهِ**﴾: إنَّ المـرادَ: مَن يُعمَّرُ بسـببٍ؛ كالصَّـدَقةِ، أو يُنقَصُ مِن عمـرِهِ؛ لعـدَمِ ذلـك؛ فمَن تصـدَّقَ أو وصَـلَ رحمَـهُ، زِيـدَ في عمرِهِ، بخلافِ مَن ليس كذلك، واعـترَضَ -رحمـه اللـه- على هـذا الوجهِ: بأنه يوافِقُ قـولَ المعتزِلـةِ القـائلِينَ بـالأجلَيْنِ، وأنـه خلافُ قولِ الأشاعِرةِ.

ولا شـكَّ: أنَّ قـولَ المعتزِلـةِ بـأنَّ للإنسـانِ أجلَيْنِ مكتـوبَيْنِ؛ أحدُهما: معلَّقٌ على سببٍ، وهـذا السـبَبُ غـيرُ معلـومٍ للـه، وغـيرُ مكتوبٍ.

ولا ريبَ أنَّ هذا القولَ باطلٌ.

---

[1] () روي من حـديث بهـز بن حكيم عن أبيـه عن جـده، وعن ابن مسـعود، وعن أبي أمامة، وعن أبي سعيد، وعن أم سلمة، وعن عبـد اللـه بن جعفـر.. وفي أسـانيدها مقال وبعضها منكـر، وقـد صـححه بعضـهم بمجـوع طرقـه. ينظـر: البـدر المنـير (7/407)، ومجمــع الزوائــد (3/115)، والتلخيص الحبــير (3/247، رقم 1428)، والمقاصد الحسنة رقم (618)، والسلسلة الصحيحة (4/535، رقم 1908).

[2] () لم أجد هذا الأثر في المصادر المسندة، وذكره ابن الملقن في التوضيح لشـرح الجامع الصحيح (28/268) عن كعب عن عمر كما هنا، ولم يعزه.

[3] () "التسهيل" (2/773-774).

وأهلُ السُّنَّةِ يقولونَ بما دلَّت عليه السُّنَّةُ؛ بأنَّ طُولَ العمرِ قد يكون بسببٍ مِن قِبَلِ العبدِ؛ كالبِرِّ والصلةِ؛ فمَن عُمِّرَ بهذا السببِ، فالسبَبُ والمسبَّبُ قد سبَقَ بهما علمُ اللهِ وكتابُهُ؛ بمعنى: أنَّ اللهَ قد عَلِمَ وكتَبَ أنَّ هذا يطولُ عمرُهُ بذلك السبب، ويَعلَمُ سبحانه أنه لو لم يكنْ منه ذلك السببُ، لكان عمرُهُ دون ذلك؛ **فهما - عند أهل السُّنَّةِ - أجَلَانِ:**

أجَلٌ معلومٌ مكتوبٌ هو وسبَبُهُ؛ فلا يقَعُ سواهُ.

وأجَلٌ معلومٌ أنه لا يقَعُ لعدَمِ وقوعِ سببِهِ؛ فهو غيرُ مكتوب.

فعِلْمُ اللهِ شاملٌ لما كان وما يكونُ، وما لا يكونُ، لوكان كيف يكون.

وبذلك يُعلَمُ: أنه لا تغيُّرَ في علمِ اللهِ، ولا في كتابِهِ، ويمتنِعُ أن يحدُثَ ما يُوجِبُ ذلك؛ أي: التغييرَ في علمِ اللهِ وكتابِه.

وأمَّا المعتزِلةُ: فقولُهم بالأجَلَيْنِ، معناه - على ما ذكَرَهُ عنهم أبو منصورٍ الماتُرِيدِيُّ في "تفسيره"[1] - أنَّ اللهَ تعالى يَجعَلُ لكلِّ أحدٍ أجلَيْنِ، فإذا وصَلَ رَحِمَهُ، أماتَهُ في أبعَدَ الأجلَيْنِ، وإذا لم يصلْ، جعَلَ أجلَهُ الأوَّلَ.

قال أبو منصورٍ متعقِّبًا: «فهذا أمرُ مَن يَجهَلُ العواقبَ، فأمَّا مَن كان عالمًا بالعواقبِ، فلا؛ لأنَّه بُدُوٌّ ورجوعٌ عمَّا تقدَّم مِن الأمر». اهـ.

ومِن فروعِ قولِ المعتزِلة: أنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ لهم ولا مقدَّرةٍ([2])، **ومِن فروعِ ذلك:** أنَّ المقتولَ مقطوعٌ عليه أجَلُهُ([3]).

وأهلُ السُّنَّةِ يقولون: إنَّ المقتولَ ميِّتٌ بأجَلِهِ([4]).

[1] () تفسير الماتريدي، المسمى بـ "تأويلات أهل السُّنة" (1/491).
[2] () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/181)، ومجموع الفتاوى (8/11).
[3] () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/ 204).
[4] () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516)

(59)

ن

قال ابنُ جُـزَيٍّ -رحمـه اللـه-: «﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: 12]؛ أي: عَجِبْتَ يا محمَّدُ مِن ضلالِهم وإعراضِـهم عن الحـقِّ، أو عَجِبْتَ مِن قـدرةِ اللـهِ على هـذه المخلوقـاتِ العظـامِ المذكورةِ.

وقرَأ حمزةُ والكسائيُّ: **«عَجِبْتُ»** بضمِّ التاء([1])، وأشكَلَ ذلك على مَن يقولُ: إنَّ التعجُّبَ مستحيلٌ على الله:

فتأوَّله بمعنى: أنه جعَلَهُ على حالٍ تَعَجَّبَ منها الناسُ.

وقيل: تقديرُهُ: قُلْ يا محمَّدُ: عَجِبْتُ.

وقد جاء التعجُّبُ مِن الله في القرآنِ والحديث؛ كقولِهِ -صلى اللـه عليـه وسـلم-: «**يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَ لَهُ صَبْوَةٌ**»([2])؛ وهو صفةُ فعلٍ.

وإنَّمـا جعَلُـوهُ مسـتحيلًا على اللـه؛ لأنَّهم قـالوا: إنَّ التعجُّبَ اسـتعظامٌ خَفِيَ سـببُهُ، والصـوابُ: أنـه لا يَلْـزَمُ أن يكـونَ خفيَّ السببِ، بـل هـو لمجـرَّدِ الاسـتعظام؛ فعلى هـذا لا يسـتحيلُ على الله»([3]).

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «وأشكَلَ ذلك ...»، إلخ:

أي: نِسْـبةُ العَجَبِ إلى اللـهِ؛ كمـا في القـراءةِ المشـارِ إليها، وهي قراءةٌ سبعيَّةٌ؛ أي: أشـكَلَ ذلـك على نفـاةِ العَجَبِ عن اللهِ، وهم كلُّ مَن ينفي قيامَ الصـفاتِ الفعليَّةِ باللـه؛ كالأشـاعِرةِ،

---

[1] () ينظر: تفسير الطبري (19/513)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص606).

[2] () أخرجه أحمد (17371)، وأبـو يعلى (1749)، والطـبراني في الكبـير (17/ رقم 853) من طريق ابن لهيعة، عن أبي عشانة -حي بن يومن المعـافري-، عن عقبـة بن عامر، به.

أورده الهيثمي في المجمـع (10/270) وقـال: «رواه أحمـد، وأبـو يعلى، والطـبراني، وإسناده حسَن».

وقال السخاوي في المقاصـد الحسـنة رقم (241): «وكـذا هـو عنـد أحمـد وأبي يعلى، وسنده حسَن، وضعَّفه شيخنا في "فتاويه"؛ لأجل ابن لَهِيعة».

قلت: وابن لهيعة ضعيف عند الأئمة المحققين مطلقًا. ينظر: تهذيب التهـذيب (5/373، رقم 648).

ويغـني عنه: حـديث أبي هريـرة: «لقـد عَجِبَ اللـهُ عـز وجـل - أو ضـحك- من فلان وفلانة» أخرجه البخاري (4889) واللفـظ لـه، ومسـلم (2054)ـ (172) ولفظـه: «قد عجب الله من صنيعكما بضيفكما الليلة».

وحديثه الآخر: «عَجِبَ اللهُ من قوم يـدخلون الجنـة في السلاسـل» أخرجـه البخـاري (3010).

[3] () "التسهيل" (2/813).

والكُلَّابيَّةِ([1]) والماتُريدِيَّةِ([2])، وهم الـذين عنـاهُمُ المؤلِّفُ بقولِـه: «إنَّهم يقولـونَ: إنَّ التعجُّبَ مسـتحيلٌ على اللـه؛ لأنـه اسـتعظامُ شيءٍ خَفِيَ سببُهُ».

وقد خالَفَهم المؤلِّفُ في تفسـيرِ التعجُّبِ، فجـوَّزه على اللـه، واستشهَدَ له ببعضِ ما جاء في السُّنَّة؛ وقد أصاب في ذلك.

والـذين نفَـوُا العجَبَ عن اللـه، أوَّلـوا مـا جـاء في القـرآنِ والسُّـنَّة، ممـا يـدُلُّ على إثبـاتِ العجَبِ بتـأويلاتٍ، منهـا مـا أورَدَهُ المؤلِّف؛ فجمَعُوا بين التعطيلِ بنفيِ الصـفاتْ، والتحريـفِ بتأويـلِ الآياتْ.

والجاري على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: إثباتُ العجَبِ مِن اللـهِ([3])، كغـيرِهِ مِن الصـفاتِ الـتي ورَدَ بهـا الكتـابُ والسُّـنَّة؛ كالغضَبِ والرضا، والمحبَّةِ والكَرَاهة، وليس شيءٌ مِن ذلك يُشـبِهُ صـفاتِ المخلـوقِين، فليس عَجَبُ اللـهِ كعَجَبِ المخلـوق، ولا حبُّه كحبِّه، ولا رضاهُ كرضاه، وهذا هو الحـقُّ الـذي قـامت عليـه الأدلَّةُ مِن الكتاب والسُّنَّة.

❁❁❁

[1]() هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري (المتوفي بعد سنة 240 هـ وحددها البعض بسنة 241 هـ)، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، أخـذ عنـه الكلام: داود الظاهري، والحارث المحاسبي، وسلك طريقته أبو الحسـن الأشـعري بعـد رجوعه عن الاعتزال؛ كما قال شيخ الإسلام في درء التعـارض (2/16). يثبت ابن كلاب الأسـماء والصـفات للـه تعـالى، كمـا يثبت الصـفات الخبريـة كالوجـه واليـدين والعين، والاستواء والعلو، إلا أنه ينفي الصفات الاختيارية بنـاء على نفي حلـول الحـوادث بـذات الله تعالى، وأوجب له ذلك: القول بأزليـة صـفات الأفعـال، وهـو أول من ابتـدع القـول بـالكلام النفسـي، وقـال في كلام كلام اللـه والقـرآن قولـه المشـهور، وهـو أنـه ليس بحروف ولا صوت، وأنه معنى واحد، وأن القرآن الذى يتلى هو حكاية عن كلام الله مـع قوله: إن القرآن غير مخلوق! ينظر تفصيل مذهبـه في: مقـالات الإسـلاميين (1/138)، ومجموع الفتاوى (3/102) و(8/424) و(12/165، و 367، و376) و(16/407) وسـير أعلام النبلاء (11/174)، وموقــف ابن تيميــة من الأشــاعرة (1/438)، ورســالة الآراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية للباحثة هدى الشلالي (ص91-190).

[2]() وهم أتباع أبي منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (258 ـ 333هـ). والماتريدي نسـبة إلى ماتريـد وهي محلـة قـرب سـمرقند، المدينـة المشـهورة ببلاد مـا وراء النهـر الـتي سـميت عـرفت فيمـا بعـد بتركسـتان. لم يحـظ الماتريدي باهتمام المـؤلفين في الملـل والنحـل، وليس لـه في كتب شـيخ الإسـلام إلا إشارات عابرة، ومع هذا الإغفال لشخصيته إلا أن فكره انتشر تنتشـارًا واسـعًا ودان بـه كثيرٌ من المسلمين. تشترك الماتريديـة مـع الأشـاعرة في كثـير من القضـايا المنهجيـة الـتي انحرفـوا بهـا عن الـوحي وإجمـاع السـلف؛ كتقـديم العقـل على النقـل، وتعطيـل الصفات الخبرية والاختيارية، ونفي العلو والاستواء، والقول بالإرجـاء ..إلخ واقـتربوا من المعتزلة في الغلو في العقليات، والإفراط في استخدام علم الكلام المـذموم، وانتهـاج مسلكهم في النظر والاستدلال! ينظر تفصيل مـذهبهم في "الماتريديـة ومـوقفهم من توحيد الأسماء والصفات" لشمس الأفغاني السلفي.

[3]() ينظر: الحجة لقوام السنة الأصبهاني (1/470) و(2/490)، والسنة لابن أبي عاصم (1/249)، والإبانة لابن بطة (7/131)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (1/244)، ومجموع الفتاوى (6/123-124).

(60)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْـرَ**﴾ [الزمر: 7]؛ تأوَّل الأشعريَّةُ هذه الآيةَ على وجهَيْنِ:

أحدُهما: أن الرِّضَا بمعـنى الإرادةِ، ويعـني بــ «عِبَـادِهِ»: مَن قضَى اللهُ له بالإيمـانِ والوفـاةِ عليـه؛ فهـو كقولِـه: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**﴾ [الحجر: 42].

والآخَرُ: أنَّ الرضا غيرُ الإرادة، والعبادُ على هذا للعمومِ؛ أي: لا يَرضَـى الكفـرَ لأحـدٍ مِن البشَـر، وإنْ كـان قـد أراد أن يقَـعَ مِن بعضِهم؛ فهو لم يَرْضَهُ دِينًا ولا شَرْعًا، وأرادَهُ وقوعًا ووجودًا.

وأمَّا المعتزِلـةُ: فالرِّضـا عنـدهم بمعـنى الإرادة، والعبـادُ على العموم؛ جَرْيًا على قاعدتِهم في القَدَرِ وأفعالِ العباد»[1].

ت

ذكَرَ المؤلِّفُ الـوجهَيْنِ عن الأشـاعرة، ولم يـرجِّح، والصـوابُ هو القـولُ الثـاني، وهـو أنَّ الرضـا غـيرُ الإرادةِ، وأنـه لا تلازُمَ بين الرضا والإرادةِ الكونيَّة؛ وعلى هذا: فاللهُ لا يرضى الكفرَ لأحدٍ مِن عباده، وإنْ كان قد يشاؤُهُ مِن بعضهم؛ فالكافِرُ قد شاء اللـهُ منـه الكفرَ، وإنْ كان لا يرضاهُ منه؛ وهذا يوافِقُ قولَ أهلِ السُّنَّة([2]).

؟؟؟

---

[1] () "التسهيل" (3/41).

[2] () ينظر جـزء القـدر من مجمـوع الفتـاوى (8/159، و188، و190، و476)، والرسـالة الأكمليـة - مجمـوع الفتـاوى - (6/115-116)، وجـواب أهـل العلم والإيمـان - مجمـوع الفتـاوى- (17/101)، ومنهـاج السـنة (3/158)، والتسـعينية (3/ 975)، ومجمـوع الفتـاوى (18/132)، وشـفاء العليـل (ص47-49. ط دار المعرفـة بـيروت)، ودارج السالكين (1/ 264-268. ط دار الكتاب العربي).

(61)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ **[الفتح: 10]:**

«وذلك على وجهِ التخييلِ والتمثيلِ؛ يريدُ: أنَّ يَدَ رسولِ الله ﷺ التي تعلو أيديَ المبايِعِينَ له هي يَدُ اللهِ في المعنى، وإنْ لم تكن كذلك في الحقيقةِ، وإنما المرادُ: أنَّ عَقْدَ ميثاقِ البَيْعةِ مع الرسولِ -صلى الله عليه وسلم- كعَقْدِهِ مع الله؛ كقولِهِ: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾ [النساء: 80].

وتأوَّل المتأوِّلونَ ذلك: بأنَّ يَدَ اللهِ معناها: النِّعْمةُ أو القوَّة؛ وهذا بعيدٌ هنا»[1].

ت

قولُهُ: «وذلك على وجهِ التخييلِ والتمثيلِ ...»، إلخ:

قد أحسَنَ المؤلِّفُ في ترجيحِ هذا الرأي، وتنظيرِ الآيةِ بقولِهِ تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾ [النساء: 80]، وأحسَنَ في ردِّه قولَ المتأوِّلينَ اليَدَ بالنِّعْمة[2].

وما رجَّحه هو ما ذكَرَهُ ابنُ القيِّم -رحمه الله-، والآيةُ مع هذا تدُلُّ على إثباتِ اليدِ للهِ تعالى[3].

***

(62)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ**﴾ [الحجرات: 11] يريدُ بـ «الِاسْمِ»: أنْ يسمَّى الإنسانُ فاسقًا، بعد أن سُمِّيَ مؤمِنًا؛ **وفي ذلك ثلاثةُ أوجه**:

---

[1] () "التسهيل" (3/191).

[2] () ينظر: نقض الدارمي (1/230-299)، والإبانة للأشعري (1/125-140)، وبيان تلبيس الجهمية (5/478-485)، ومختصر الصواعق (3/946-992).

[3] () ينظر مختصر الصواعق (3/989). وانظر الكلام على صفة اليَدِ في بيان تلبيس الجهمية (1/250ـ 260 -268، و336-340) و(5/478-485) و التدمرية (ص73-76) ومع شرح شيخنا (ص263-269)، والرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز - مجموع الفتاوى - (6/362-373) ، ودرء التعارض (7/267)، والرسالة الأكملية - مجموع الفتاوى - (6/92) .

أحدُها: استقباحُ الجمعِ بين الفسوقِ وبين الإيمانِ؛ فمعنى ذلك: أنَّ مَن فعَلَ شيئًا مِن هذه الأشياءِ التي نُهِيَ عنها، فهو فاسقٌ، وإنْ كان مؤمِنًا.

والآخَر: بئسَ ما يقولُهُ الرَّجُلُ للآخَرِ: «يا فاسقُ» بعد إيمانِه؛ كقولِهم لمن أسلَمَ مِن اليهود: «يا يهوديُّ».

الثالثُ: أن يُجعَلَ مَن فسَقَ غيرَ مؤمِنٍ؛ وهذا على مذهبِ المعتزِلة»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ: «الثالثُ: أن يُجعَلَ مَن فسَقَ غيرَ مؤمِنٍ ...»، إلخ:

الفرقُ بين الوجهِ الثاني والثالثِ: أنَّ المراد بالوجهِ الثاني: مَن أطلَقَ على أخيهِ: «فَاسِق»؛ على وجهِ السَّبِّ مغايَظةً له لخصومةٍ بينهما.

فأمَّا الثالثُ، فمعناه: الحكمُ على المسلِمِ العاصي: بأنه فاسِقٌ، وليس بمؤمِنٍ، فيُخرِجُهُ عن الإيمان، ويَجعَلُهُ في منزِلةٍ بين الإيمانِ والكفرِ؛ وهذا - كما قال المؤلِّفُ - على مذهَبِ المعتزِلةِ؛ فإنهم يَجعَلُونَ مرتكِبَ الكبيرةِ في منزِلةٍ بين المنزِلَتَيْنِ، لا هو مؤمِنٌ، ولا هو كافرٌ[2]:

فخالَفُوا أهلَ السُّنَّةِ الذين يقولونَ: «إنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ معه أصلُ الإيمان؛ فهو مؤمِنٌ ناقصُ الإيمان»[3].

وخالَفُوا الخوارجَ الذين يقولونَ: «مرتكِبُ الكبيرةِ كافِرٌ»[4].

ثم يتفِقُ الخوارجُ والمعتزِلةُ على حُكْمِهِ في الآخِرة، وهو الخلودُ في النار[5].

---

[1] () "التسهيل" (3/211).

[2] () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/213)، ومجموع الفتاوى (7/257، و 331، و484).

[3] () ينظر: الإيمان الكبير -مجموع الفتاوى- (7/241-242، و353 -360)، والإيمان الأوسط – مجموع الفتاوى- (7/524-525، و 679).

[4] () مقالات الإسلاميين (1/ 84)، ومجموع الفتاوى (7/501).

[5] () مقالات الإسلاميين (1/ 109)، ومجموع الفتاوى (7/ 222) و (12/ 480)

(63)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعـالى: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾ [النجم: 8]:

«وهذا الذي ذكَرْنا: أنَّ هذه الضـمائرَ المتقدِّمـةَ لجبريـلَ، هـو الصحيحُ، وقد ورَدَ ذلك عن رسولِ اللهِ ﷺ في الحديثِ الصحيح[1].

وقيـل: إنَّها للـهِ تعـالى؛ وهـذا القـولُ يَـرُدُّ عليـه الحـديثُ والعقلُ؛ إذْ يجبُ تنزيـهُ اللـهِ تعـالى عن تلـك الأوصـافِ مِن الـدُّنُوِّ والتدلِّي وغيرِ ذلك»[2].

ت

قـولُ المؤلِّفِ: «وهـذا الـذي ذكَرْنـا: أنَّ هـذه الضـمائرَ المتقدِّمةَ لجبريلَ، هو الصحيحُ ...»، إلخ:

قـد أصـاب المؤلِّفُ في تصـحيحِهِ أنَّ الضـمائرَ في الآيـاتِ لجبريلَ عليه السلام.

وأمَّا قولُهُ في تضعيفِ القولِ الثاني: أنَّ الضمائرَ تعـودُ إلى اللهِ: «إنَّ هذا القولَ يَرُدُّ عليه الحديثُ والعقلُ»:

يريدُ بالحديثِ: مـا رواه البخـاريُّ[3]، عن عائشـةَ -رضـي اللـه عنهـا- لمَّا سُـئِلَتْ عن قولِـه: ﴿**ثُمَّ دَنَـا فَتَـدَلَّى**﴾، قـالت: «ذَاكَ جِبْرِيلُ».

وأمَّا قولُ المؤلِّفِ: «والعقلُ»، فمعنـاه: أنَّ العقـلَ يَـدُلُّ على امتناعِ الدُّنُوِّ مِن اللـهِ تعـالى؛ وهـذا يجـري على مـذهبِ مَن ينفي علـوَّ اللـهِ فـوق المخلوقـات، وينفي قيـامَ الأفعـالِ الاختياريَّةِ بـه سبحانه.

وهذا خلافُ ما دلَّت عليه نصـوصُ الكتـابِ والسُّـنَّةِ مِن علـوِّهِ تعـالى فـوقَ سـمواتِهِ على عرشِـهِ، وأنـه فعَّالٌ لمـا يريـد، واللـه أعلم[4].

❁❁❁

[1] () يشـير إلى حـديثِ عائشـةَ -رضـي اللـه عنهـا- لمَّا سُـئِلَتْ عن قولِـه: ﴿**ثُمَّ دَنَـا فَتَدَلَّى**﴾، قالت: «ذَاكَ جِبْرِيلُ»؛ أخرجه البخـاريُّ (3235)؛ وسيشـيرُ إليـه شـيخُنا في الكلامِ على القولِ الثاني.

[2] () "التسهيل" (3/257).

[3] () "صحيح البخاري" (3235).

[4] () ينظر: هامش التعليق رقم (15)، و(27

(64)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: « **هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ** [الحديد: 3]؛ أي: ليس لوجودِهِ بدايةٌ، ولا لبقائِهِ نهايةٌ.

وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ [الحديد: 3]:

أي: **«الظـــاهرُ»** للعقــولِ بالأدلَّةِ والــبراهينِ الدالَّةِ عليــه، **«الباطنُ»** الذي لا تُدرِكُهُ الأبصارُ، **أو «الباطِنُ»:** الذي لا تَصِلُ العقولُ إلى معرِفةِ كُنْهِ ذاتِه.

وقيل: «الظَّاهِرُ»: العالي على كلِّ شيء؛ فهو مِن قولِـكَ: «ظَهَـرْتُ على الشـيءِ»: إذا عَلَـوْتَ عليـه، **و«البَاطِنُ»:** الـذي بطَنَ كلَّ شيءٍ؛ أي: عَلِمَ باطنَهُ.

والأوَّلُ أظهَرُ وأرجَح»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ: «والأوَّلُ أظهَرُ وأرجَح»:

يريد: القـولَ الأوَّلَ في تفسـيرِ الظـاهِرِ والبـاطِنِ مِن أسـماءِ الله، والصوابُ في تفسيرِ هذَيْنِ الاسمَيْنِ هو القـولُ الثـاني؛ لأنـه الموافِقُ لتفسيرِهِ -صلى اللـه عليـه وسـلم-؛ إذْ قـال في الـدعاءِ: «**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَــكَ شَــيْءٌ، وَأَنْتَ البَــاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»[2].

وإنَّما رجَّح المؤلِّفُ القولَ الأوَّلَ؛ فرارًا مِن إثباتِ علوِّه تعـالى بذاتِهِ فوقَ مخلوقاتِهِ، ونفيُ ذلك هو مذهبُ الأشاعِرةِ، وإثباتُـهُ هـو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ؛ كما تقدَّم قريبًا ([3]).

(65)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى**: وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً [الحديد: 27]**:

---

[1] () "التسهيل" (3/313).

[2] () أخرجه مسلم (2713)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[3] () ينظر: التعليق رقم (15)

«وإعـرابُ «رَهْبَانِيَّةً»: معطـوفٌ على «رَأْفَـةً وَرَحْمَـةً»؛ أي: جعَلَ اللهُ في قلوبِهم الرأفـةَ والرحمـةَ والرهبانيَّةَ، و«ابْتَـدَعُوهَا»: صفةٌ للرهبانيَّة، والجَعْلُ هنا بمعنى الخَلْقِ.

والمعتزِلةُ يُعرِبونَ: «رَهْبَانِيَّةً» مفعولًا بفعـلٍ مضـمَرٍ يفسِّـرُه: «ابْتَدَعُوهَا»[1]؛ لأنَّ مذهبَهَم: أنَّ الإنسانَ يخلُـقُ أفعالَـهُ؛ فأعرَبُوهـا على مــذهَبِهم، وكــذلك أعرَبَهــا أبــو عليٍّ الفارســيُّ[2]، وذكَـرَ الزمخشريُّ الوجهَيْن[3]»[4].

ت

قولُ المؤلِّفِ: «وإعرابُ «رَهْبَانِيَّةً»: معطوفٌ على «رَأْفَـةً وَرَحْمَةً» ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُ المؤلِّفِ ذكرَ الوجهَيْنِ في إعرابِ «رَهْبَانِيَّةً»؛ هل هي عطفٌ على «رَأْفَةً وَرَحْمَـةً»، أو نصـبٌ على الاشـتغالِ بفعـلٍ محــذوفٍ يفسِّــرُهُ مــا بعــده، والتقــديرُ: وابتــدَعُوا رهبانيَّةً؟ ورجَّح المؤلِّفُ الوجـهَ الأوَّل، ونسَـبَ الثـانيَ للمعتزِلـة؛ حيثُ زعَمُـوا أنَّ ذلك لئلا يتعلَّقَ الجَعْلُ - بمعنى الخلقِ - بالرهبانيَّةِ، وهي مِن فعــلِ العبدِ، وعندَهم: أنَّ العبدَ هو الذي يخلُقُ فعلَهُ.

والإعرابَ الثانيَ هو الراجِحُ، وقد ذهَبَ إليـه جَمْـعٌ؛ كالزَّجَّاجِ[5] والعُكْبَــريِّ[6]، والبغــويِّ[7] والقُرْطُــبيِّ[8]، وابنِ القيِّمِ[9] وابنِ عاشورٍ[10] وغيرِهم؛ وذلك لأنَّ مفعولَ «جعَلَ» في الآيـةِ مقيَّدٌ في القلــوبِ: ﴿**وَجَعَلْنَـا فِي قُلُـوبِ**﴾ [الحديــد: 27]، والرهبانيَّةُ: سـلوكٌ ظـاهِرٌ، وليس في إعـرابِ «رهبانيَّةً» على الوجـهِ الثـاني، حجَّةٌ للمعتزِلـة، ولا منفعـةٌ للمخـالِف؛ قالـه الشـيخُ الطـاهِرُ بنُ عاشورٍ رحمه الله[11].

---

1 () والتقديرُ: وابتدَعُوا رهبانيَّةً ابتدَعُوها؛ يعني: وأحدَثُوها مِن عندِ أنفُسِهم ونَـذَرُوها؛ كما في "الكشاف" للزمخشري (4/482). ونحوه في "مـدارج السـالكين" (2/60 ط. الفقي).

2 () نقلــه عنــه أبــو حيَّان في "البحــر المحيــط" (10/115)، والســمين في "الــدر المصون" (10/255).

3 () في "الكشَّاف" (4/482). وانظر تعليقَ ابنِ المنيِّرِ عليه.

4 () "التسهيل" (3/327).

5 () في "معاني القرآن وإعرابه" (5/130).

6 () في "التبيان في إعراب القرآن" (2/1211).

7 () في "تفسيره" (8/42ط.طيبة).

8 () في "تفسيره" (20/271 ط. الرسالة).

9 () في "مدارج السالكين" (2/60 ط. الفقي).

10 () في "التحريروالتنوير" (27/422-423).

11 () في "التحريروالتنوير" (27/423).

وقد جعَلَ أبو حيَّانَ هذا الإعرابَ إعرابَ المعتزِلةِ، ونسَبَهُ لأبي عليٍّ الفارسيِّ والزمخشريِّ؛ كما فعَلَ المؤلِّفُ هنا، وضعَّفه مِن جهةِ صناعةِ العربيَّةِ، لكنْ أجاب السَّمِينُ الحلبيُّ عن ذلك. انظر: "البحرالمحيط" (10/115)، و"الدرالمصون" (10/255).

(66)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**وَقِيلَ هَـذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِـهِ تَـدَّعُونَ [الملـك: 27]:** تَفْتَعِلُـونَ مِن الـدعاء؛ أي: تطلُبُـونَ وتستعجِلُونَ به، والقـائلون لـذلك: الملائكـةُ، أو يقـالُ لهم بلسـانِ الحالِ»[1].

ت

قولُـهُ تعـالى: وَقِيـلَ هَـذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِـهِ تَـدَّعُونَ [الملك: 27]:

نظيرُهُ قولُهُ سبحانه: **هَـذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِـهِ تَسْـتَعْجِلُونَ** [الـذاريات: 14]؛ وهـذا معـنى مـا قالـه المؤلِّفُ: أنـه افتِعـالٌ مِن الدعاءِ؛ بمعنى: طَلَبِ الشيءِ، وعُدِّيَ بالباءِ؛ كقولِهِ تعالى: **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ** [المعارج: 1].

وقولُ المؤلِّفِ: «والقائلون لـذلك: الملائكـةُ، أو يقـالُ لهم بلسانِ الحالِ»:

منشَأُ هذا التردُّدِ: أنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمفعولِ: «قِيلَ»؛ فيَحتمِـلُ ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ، ويَحتمِلُ أنَّ القائلَ هـو اللـهُ؛ توبيخًـا للكـافِرِين؛ كقولِهِ تعالى: **وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَـالُوا بَلَى وَرَبِّنَـا قَـالَ فَـذُوقُوا الْعَـذَابَ بِمَـا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ** [الأحقاف: 34]، والله أعلم.

---

[1] () "التسهيل" (3/419).

(67)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾ [القلم: 42]؛ قال المتأوِّلون: ذلك عبارةٌ عن هَوْلِ يومِ القيامةِ وشِدَّتِه، وفي الحديثِ الصحيحِ، عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنه قال: «**يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ القِيَامَةِ: لِتَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ؛ فَيَتَّبِعُ الشَّمْسَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ القَمَرَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ كُلُّ أَحَدٍ مَا كَانَ يَعْبُدُ، ثُمَّ تَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ وَغُبَّرَاتٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، مَعَهُمْ مُنَافِقُوهُمْ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا شَأْنُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَجِيئُهُمُ اللهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي عَرَفُوهُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُونَهُ بِعَلَامَةٍ تَرَوْنَهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ سَاقٍ، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ أَنْتَ رَبُّنَا، وَيَخِرُّونَ لِلسُّجُودِ، فَيَسْجُدُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَتَرْجِعُ أَصْلَابُ المُنَافِقِينَ عَظْمًا وَاحِدًا، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سُجُودًا**»[1]، وتأويلُ الحديثِ كتأويلِ الآيةِ»[2].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: 42]؛ قال المتأوِّلون: ذلك عبارةٌ عن هَوْلِ يومِ القيامةِ وشِدَّتِهِ ...»، إلخ:

اكتفى المؤلِّف -رحمه الله- بذكرِ قولِ المتأوِّلين في الآية، وهو أنَّ معنى «يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»؛ أي: يُكشَفُ عن هَوْلِ يومِ القيامة، والساقُ على هذا هي الشِّدَّةُ، ومِن معاني الساق في اللغة: الشِّدَّةُ([3])؛ كقولِه تعالى: ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ**﴾ [القيامة: 29]؛ أي: اتصَلَتِ الشِّدَّةُ بالشِّدَّةِ عند الموت([4])، وذكَرَ المؤلِّفُ الحديثَ، وأجراه مُجْرَى الآية.

والقولُ الثاني - الذي أعرَضَ عنه المؤلِّفُ -: أنَّ المرادَ بالساقِ: ساقُ اللهِ تعالى؛ كما في روايةٍ في الصحيحِ: «**فَيَكشِفُ**

[1] () أخرجه البخاري (4919) مختصرًا، ومسلم (183) واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

[2] () "التسهيل" (3/429).

[3] () ينظر: لسان العرب (10/168).

[4] () ينظر: تفسير الطبري (23/515).

رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ»[1]؛ فالحديثُ يفسِّرُ الآيـةَ، فيكـونُ معناهـا: يـومَ يَكشِفُ ربُّنا عن ساقِه.

ويؤيِّدُ ذلك: أنـه حينئـذٍ يسـجُدُ لـه كـلُّ مَن كـان يسـجُدُ في الدنيا استجابةً وطاعة، ويَعجِزُ المنافِقونَ عن السـجود؛ كمـا يـدُلُّ لذلك الآيةُ والحـديث، والآيـةُ تَحتمِـلُ القـولَيْن، وتفسـيرُها بمـا دَلَّ عليه الحديثُ أولى؛ فإنَّ السُّنَّةَ تفسِّرُ القرآن[2].

---

[1] () هذا لفظ البخاري (4919).

[2] () ينظـر: بيـان تلـبيس الجهميـة (5/472-474)، ومجمـوع الفتـاوى (6/394-395)، ومختصر الصواعق (1/61-64).

(68)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**ذِي الْمَعَارِجِ**﴾ [المعارج: 3]: جمعُ مَعْرَجٍ، وهو المَصعَدُ إلى عُلْوٍ؛ كالسُّلَّمِ والمَدارِجِ التي يُـرتقَى بها.

قال ابن عطيَّة: «هي هنا مستعارةٌ في الفضائلِ والصفاتِ الحَمِيدة، **وقيل:** هي المَرَاقِي إلى السماءِ»[1]؛ وهذا أظهَـرُ؛ لأنـه فسَّـرها بمـا بعـدَها مِن عـروجِ الملائكـةِ والـرُّوحِ إليـه؛ أي: إلى عرشِـهِ، ومِن حيثُ تَهبِـطُ أوامـرُهُ وقضـاياه؛ فـالعروجُ: هـو مِن الأرضِ إلى العَرْش»[2].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه اللـه-: «قـال ابنُ عطيَّة: «هي هنـا مستعارةٌ في الفضائلِ والصفاتِ الحَمِيدة»:

يريـــدُ ابنُ عطيَّةَ: أنَّ المعـــارِجَ أمـــورٌ معنويَّةٌ، وهي صـــفاتُ الكمالِ؛ فلا تدلُّ على علـوِّ الـذاتِ في حقِّه تعـالى، بـل على علـوِّ القَدْر، وهذا يتفِقُ مع مذهبِ نفاةِ علوِّ اللهِ بذاتِه.

ولكنَّ ابنَ جُزَيٍّ -رحمه اللـه- رجَّح أنَّ المعـارجَ هي المَصـاعِدُ إلى السـماء؛ بـدليلِ قولِـه تعـالى: ﴿**تَعْـرُجُ الْمَلَائِكَـةُ وَالـرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾ [المعـارج: 4]، ولكنـه قـال: ﴿**تَعْـرُجُ الْمَلَائِكَـةُ وَالـرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾؛ أي: إلى عرشِهِ.

وهذا تأويـلٌ بصـرفِ الكلامِ عن ظـاهِرِه، وهـو أنهـا تعـرُجُ إلى الله، ولا مُوجِبَ لهذا التأويلِ إلا النَّزْعـةُ إلى نفيِ العلـوِّ الـذي هـو مذهَبُ القومِ.

وقد جاء في السُّنَّةِ: ما يشهدُ لظاهِرِ الآية، وهـو قولُـهُ -صـلى الله عليه وسلم-: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَـةٌ بِالنَّهَارِ**»، وفيه: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَـاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْـأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي** ...»؛ الحديثَ[3].

والصوابُ في الآيةِ: أنَّ الملائكةَ والرُّوحَ تَعرُجُ إلى اللهِ([4]).

---

[1] ()"المحررالوجيز" (8/401 ط. وزارة الأوقاف- قطر).

[2] () "التسهيل" (3/445)

[3] () أخرجه البخـاري (7429)، ومسـلم (632)؛ من حـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنه.

[4]() وقد استدل بهذه الآية على إثبات صفة العلو لله جمعٌ من الأئمـة. ينظـر: الـرد على الجهميـة للإمـام أحمـد (ص146- دار الثبـات)، والتوحيـد لابن خزيمـة (1/257)، ونقض

الدارمي (1/444-445)، والإبانة الكبرى لابن بطة (7/138)، والتمهيد لابن عبـد الـبر (7/129-130)، والإبانة للأشعري (ص113)، ومجموع الفتاوى (5/13).

(69)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**﴾ [الإنسان: 3]؛ أي: سبيلَ الخيرِ والشرِّ؛ ولذلك قسَمَ الإنسانَ إلى قسمَيْنِ: شاكرٍ وكفورٍ، وهما حالانِ مِن الضميرِ في: ﴿**هَدَيْنَاهُ**﴾.

و«**الهُدَى» هنا** بمعنى: بيانِ الطريقَيْنِ، ومَوهِبةِ العقلِ الذي يُميَّزُ به بينَهما.

ويَحتمِلُ: أن يكونَ بمعنى الإرشادِ؛ أي: هَدَى المؤمِنَ للإيمانِ، والكافِرَ للكفرِ؛ ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾»[1].

ت

قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «ويَحتمِلُ: أن يكونَ بمعنى الإرشادِ ...»، إلخ:

يريدُ: أنَّ الهُدَى في قولِه: ﴿**هَدَيْنَاهُ**﴾، يَحتمِلُ أن يكونَ بمعنى: أرشدناهُ:

فإنْ كان الإرشادُ عنده بمعنى: دَلَلْناهُ، فهو بمعنى البيانِ؛ وهو المعنى الأوَّلُ الذي ذكَرَهُ المؤلِّف.

وإنْ كان بمعنى: دَعَوْناهُ إليه، فلا يصحُّ؛ فإنه تعالى لا يدعو إلا إلى سبيلِ الحقِّ، وطريقِ الخير.

وعلى هذا: فالصوابُ: أنَّ «الهُدَى» بمعنى البيانِ، وهو المعنى الأوَّلُ الذي قدَّمه المؤلِّف.

وقولُه: ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾ [النساء: 78]؛ أي: الهُدَى والضلالُ، والكفرُ والإيمانُ؛ كلٌّ مِن عندِ الله؛ أي: بقَدَرِهِ ومشيئتِه، وهذا هو معنى الإيمانِ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه.

وقولُه: «ومَوهِبةِ العقلِ الذي يُميَّزُ به بينَهما»، لعلَّه يريدُ: أنَّ العقلَ مما يُميَّزُ به بين طريقِ الخيرِ وطريقِ الشرِّ، لا أنه يستقِلُّ بذلك، بل التمييزُ التامُّ بين الطريقَيْنِ إنما يكونُ بما بعَثَ اللهُ به رسولَهُ مِن الهُدَى ودِينِ الحقّ: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ [الشورى: 52].

&&&

---

[1] () "التسهيل" (3/502).

(70)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه اللـه-: «﴿**إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُـدَى**﴾ [الليـل: 12]؛ أي: بيانَ الخيرِ والشرِّ، وليس المرادُ الإرشادَ عند الأشعريَّةِ؛ خلافًا للمعتزِلةِ»[1].

ت

انظر التعليقَ الذي قبلَ هذا، وهو التاسعُ والستُّون؛ فـإنَّ كلامَ المؤلِّفِ هنا نظيرُ كلامِهِ على آيةِ الإنسان: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّـبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان: 3].

&&&

[1] () "التسهيل" (3/604).

(71)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ الْإِنْسَـانَ لِرَبِّهِ لَكَنُـودٌ**﴾ [العاديات: 6]؛ هـذا جـوابُ القسَـمِ، و«الكَنُـودُ»: الكفـورُ للنِّعْمـة؛ فالتقديرُ: إنَّ الإنسانَ لِنِعْمةِ ربِّه لكفورٌ، و«الإنسان»: جِنْسٌ.

وقيل: «الكَنُودُ»: العاصي.

وقـال بعضُ الصـوفيَّة: «الكَنُـودُ»: الـذي يعبُـدُ اللـهَ على عِوَضٍ»[1].

ت

قولُهُ: «وقال بعضُ الصوفيَّةِ: الكَنُـودُ: الـذي يعبُـدُ اللـهَ على عِوَضٍ»:

معناه عندهم: الذي يعبُـدُ اللـهَ رَغْبـةً في الثـوابِ، وخَوْفًـا مِن العقابِ؛ وهذا مذمومٌ عندهم.

وقولهم هذا هو مِن بِدَعِهم، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- حكــاه، ولم يعلِّق عليه([2]).

&&&

[1] () "التسهيل" (3/633).

[2] () ينظر: التعليق رقم (3)

(72)

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في ختامِ الكتاب: «وأنا أَرغَبُ إلى اللـه، كمـا أعـانَنِي بفضـلِهِ على هـذا الكتـابْ، أن يَجعَلَـهُ مُوجِبًـا لدخولي الجَنَّةَ مِن غيرِ حسابٍ ولا عذابْ؛ بحُرْمةِ القـرآنِ العظيمْ، وشفاعةِ محمَّدٍ رسولِهِ المصطفَى الكريمْ».

ت

قولُـه: «بحُرْمـةِ القـرآنِ العظيمْ، وشـفاعةِ محمَّدٍ رسـولِهِ المصطفَى الكريمْ»:

كان الأَوْلى بالمؤلِّفِ -رحمه الله- التوسُّـلُ إلى اللـهِ بأسـمائِهِ وصفاتِهِ؛ كما قال تعالى: ﴿**وَلِلـهِ الْأَسْـمَاءُ الْحُسْـنَى فَـادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعـراف: 180]، وكمـا جـاء في السُّـنَّة: «**اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ...**»؛ الحديثَ([1]).

وما ذكَرَهُ مِن التوسُّلِ بحُرْمةِ القـرآنِ وشـفاعةِ النـبيِّ -صـلى الله عليه وسلم-، لا دليلَ عليه؛ فغفَرَ اللـهُ لـه، ورَحِمَـهُ، وضـاعَفَ مَثُوبَتَه([2]).

هذا ما تيسر إملائه، وكان آخر ذلك يومِ الثلاثـاء، ثـالثَ عشَـرَ جُمَادى الآخِرة، لعام 1437هـ، ولله الحمد والمنة.

&&&

---

[1] () أخرجه أحمد (12611)، و أبـو داود (1495)، والنسـائي (1300)، وابن حبـان (893)، والحاكم (1856) من طرق، عن خلف بن خليفة، عن حفص بن عمر – ابن أخي أنس-، عن أنس، به.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شـرط مسـلم، ولم يخرجـاه. وقـد روي من وجـه آخر عن أنس بن مالك ".

قلت: حفص بن عمر لم يخرج لـه مسـلم! وهـو صـدوق، وخلـف بن خليفـة اختلـط في آخره فترك أحمد وغيره حديثه، وذكر الحاكم في المدخل أن مسلمًا إنما أخرج لـه في الشواهد. ينظر: التهذيب (3/150، رقم 289).

وأخرجه الترمذي (3856) من طريق سعيد بن زربي، عن عاصم الأحول وثابت البناني، كلاهما عن أنس، به. وقال: "هذا حديث غريب من هـذا الوجـه، وقـد روي من غـير هذا الوجه عن أنس".

وسعيد بن زربي: منكر الحديث؛ كما في التقريب رقم (2304).

وأخرجه ابن ماجه (3858) من طريـق أبي خزيمـة العبـدي، عن أنس بن سـيرين، عن أنس بن مالك، به.

وأبو خزيمة العبدي نصر بن مرداس، قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق.

[2] () ينظـر: قاعـدة جليلـة في التوسـل والوسـيلة –مجمـوع الفتـاوى- (1/142) و(27/83) ومـا بعـده، والتوسـل أنواعـه وأحكامـه للألبـاني، والتوصـل إلى حقيقـة التوسل لمحمد نسيب الرفاعي.

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

1- الإبانة الكبرى لابن بطة، جماعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

2- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى، 1397هـ.

3- اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم، تحقيق د. عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية – الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ / 1988م.

4- الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ.

5- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.

6- الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى 1404هـ.

7- الأسماء والصفات، البيهقي، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.

8- الاعتصام، الشاطبي، جماعة من المحققين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

9- إعلام الموقعين لابن القيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م.

10- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11- اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، تحقيق د . ناصر العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة، 1419هـ - 1999م.

12- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية، الرياض، 1403هـ.

13- الإيمان، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1421هـ -2000م.

14- الإيمان، ابن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.

15- الإيمان، ابن تيمية، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان- الأردن، الطبعة الخامسة، 1416هـ/1996م.

(ب)

16- بدائع الفوائد، ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.

17- البداية والنهاية لابن كثير، دار هجر، الطبعة لأولى، 1418 هـ - 1997 م.

18- بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى، 1426هـ.

19- بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد،

دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.

(ت)

20- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.

21- التدمرية، ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة السادسة 1421هـ / 2000م.

22- تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى، 1406 – 1986.

23- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م.

24- التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، الطبعة الخامسة، 1414هـ - 1994م.

25- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ -2000 م.

(ج)

26- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

27- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط -

إبــراهيم بــاجس، مؤسســة الرســالة، بيروت، الطبعة السابعة 1419هـ.

(ح)

28- الحجــة في بيــان المحجــة، الأصــبهاني الــتيمي، تحقيــق ربيــع المــدخلي، دار الرايــة-الســعودية/الريــاض، الطبعــة الثانية، 1419هـ - 1999م.

29- حليــة الأوليــاء وطبقــات الأصــفياء، أبــو نعيم الأصــبهاني، دار الكتب العلميــة، بيروت.

(خ)

30- خلق أفعال العباد، محمد بن إســماعيل البخــاري، تحقيــق د. عبــد الــرحمن عمــيرة، دار المعــارف الســعودية – الرياض.

(د)

31- درء تعارض العقــل والنقــل لابن تيميــة، تحقيق د . محمد رشــاد ســالم، جامعــة الإمام بالرياض، الطبعة الثانيــة، 1411 هـ - 1991 م.

32- الدرر الكامنة في أعيان المئــة الثامنــة، الحافظ ابن حجــر، تحقيــق محمــد عبــد المعيــد ضــان، مجلس دائــرة المعــارف العثمانيــة - صــيدر أبــاد/ الهنــد، الطبعــة الثانية، 1392هـ/ 1972م.

33- الــدر المنثــور، الســيوطي، دار الفكــر – بيروت.

34- دقائق التفسير، ابن تيمية، تحقيق د. د. محمد الســيد الجلينــد، مؤسســة علــوم القــرآن، دمشــق، الطبعــة الثانيــة، 1404هـ.

(ر)

35- الرسالة التدمرية، أبو العباس أحمد بن تيميــة، المكتب الإســلامي، دمشــق،

الطبعة الثالثة، 1400هـ.
36- رياض الصالحين، أبو زكريا يحيي بن شرف النووي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

(ز)

37- زاد المعاد لابن القيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون, 1415هـ /1994م.
38- الزهد، أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
39- الزهد، عبد الله بن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت.

(س)

40- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1392هـ.
41- السنة، عبد الله بن أحمد، تحقيق د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
42- السنة، أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1989م.
43- السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.
44- السنة اللالكائي = شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة، 1423هـ / 2003م.
45- السنن الكبرى، النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة –

بــيروت، الطبعــة الأولى، 1421 هـــ - 2001 م.

46- السنن الكبرى، البيهقي، تحقيق محمــد عبـد القـادر عطـا، دار الكتب العلميـة، بيروت – لبنات، الطبعة الثالثــة، 1424 هـ - 2003 م.

47- سنن الترمذي، أبـو عيـــسى الترمـذي، تحقيـــق د. بشـــار عـــواد، دار الغـــرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 م.

48- سنن أبي داود، أبـو داود ســـليمان بن الأشـعث السجسـتاني، تحقيـق محمـد محـيي الــدين عبــد الحميــد، الناشــر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

49- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمــد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فـــؤاد عبـــد البـــاقي، دار إحيـــاء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

50- سنن النسائي، أبو عبـد الـرحمن أحمـد بن شـــــعيب النســـائي، تحقيـــق عبـــد الفتــاح أبـــو غـــدة، مكتب المطبوعــات الإســلامية – حلب، الطبعـــة: الثانيـــة، 1406 – 1986.

51- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمــد بن أحمـد الـذهبي، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1405هـ.

(ش)

52- شرح الأصـبهانية، ابن تيميـة، تحقيـق د محمـد السـعوي، مكتبـة دار المنهـاج- الرياض، الطبعة الأولى 1430 هـ.

53- شـــرح الســـنة، الحســـين بن مســـعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط-محمد زهـير الشـاويش، المكتب الإسـلامي - دمشـــق، بـــيروت، الطبعـــة: الثانيـــة، 1403هـ - 1983م.

54- شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيي بن

شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392.

55- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة العاشرة، 1417هـ - 1997م.

56- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض-السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.

57- شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

58- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: 1398هـ/1978م.

(ص)

59- الصحاح، الجواهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

60- صحيح أبي داود – الأم، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

61- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، 1422هـ.

62- صحيح الترغيب والترهيب، المنذري،

محمــد ناصــر الــدين الألبــاني، مكتبــة المعــارف الريــاض - المملكــة العربيــة السعودية، الطبعـة الأولى، 1421 هــ - 2000 م.

63- صحيح الجامع الصـغير وزيادتـه، محمـد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، 1399هـ.

64- صــحيح ابن حبــان، تحقيــق شــعيب الأرنـاؤوط، مؤسسـة الرسـالة بـيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

65- صـحيح سـنن الترمـذي، محمـد ناصـر الــدين الألبــاني، مكتبــة المعــارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.

66- صـحيح سـنن ابن ماجـه، محمـد ناصـر الــدين الألبــاني، المكتب الإســلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

67- صحيح الكلم الطيب لابن تيمية، محمــد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1400هـ..

68- الصواعق المرسـلة، ابن القيم، تحقيـق د. علي بن محمــد الــدخيل اللــه، دار العاصــمة -الريــاض، الطبعــة الأولى، 1408هـ.

(ظ)

69- ظـاهرة الإرجـاء في الفكـر الإسـلامي، ســفر الحــوالي، دار الكلمــة، الطبعــة الأولى، 1420 هـ / 1999 م.

(ع)

70- علل ابن أبي حـاتم، تحقيـق فريـق من البـاحثين بإشـراف وعنايـة د. سـعد بن عبــد اللــه الحميــد و د. خالــد بن عبــد الرحمن الجريسي، مطـابع الحميضـي، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.

71- علــل الــدارقطني، تحقيــق محفــوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبــة – الريــاض، الطبعــة الأولى 1405 هــ -

1985 م.
72- العلل الكبير للترمذي، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

(غ)

73- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

(ف)

74- فتح الباري، ابن رجب الحنبلي، جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.
75- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ .
76- الفتوى الحموية، تحقيق د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، الطبعة الثانية 1425هـ / 2004م.
77- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.

(ق)

78- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، 1421هـ/ 2001م.

(ل)

79- لسان العرب، ابن منظور، دار صـادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ (م)

80- مجمع الزوائد، الهيثمي، تحقيـق حسـام الـدين القدسـي، مكتبـة القدسـي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م.

81- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميـة، جمـع وتـرتيب ابن قاسـم، الرئاسـة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

82- مختصر الصواعق المرسـلة، ابن القيم، تحقيـق د. الحسـن بن عبـد الـرحمن العلوي، أضواء السلف – الرياض.

83- مـدارج السـالكين، ابن قيم الجوزيـة، تحقيق محمد المعتصم بالله البغـدادي، دار الكتـاب العـربي – بـيروت، الطبعـة الثالثة، 1416 هـ - 1996م.

84- مرقـاة المفـاتيح شـرح مشـكاة المصـابيح، علي القـاري، دار الفكـر، بـيروت – لبنـان، الطبعـة الأولى، 1422هـ - 2002م.

85- المسـتدرك على الصـحيحين، أبـو عبـد الله النيسابوري الحاكم، مصطفى عبـد القـادر عطـا، دار الكتب العلميـة – بـيروت، الطبعـة الأولى، 1411 – 1990.

86- المسـند، أحمـد بن حنبـل الشـيباني، تحقيـق شـعيب الأرنـاؤوط - عـادل مرشـد، وآخـرون، مؤسسـة الرسـالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

87- المسـند، الحميـدي، تحقيـق حسـين سـليم أسـد، دار السـقا، دمشـق – سوريا، الطبعة الأولى، 1996 م.

88- مسـند أبي يعلى، أبـو يعلى الموصـلي، تحقيـق حسـين سـليم، دار المـأمون، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

89- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ

90- المعجم الكبير، الحافظ أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.

91- مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

92- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ / 1995 م.

93- منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، أشرفت على طباعته جامعة الإمام، الطبعة الأولى، 1406هـ.

(ن)

94- النبوات، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 2000م.

95- نقض الدارمي على المريسي، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.

96- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي و طاهر أحمد الزاوى، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

فهرس الموضوعات

	في نفي صفة «الاستماع» لله؛ جريًا على أصله في نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله.
103	التعليق (50) توضيح ما استشكله ابن جزي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.
105	التعليق (51) مناقشة قول ابن جزي: «إنَّ الله تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ».
108	التعليق (52) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً﴾.**
110	التعليق (53) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.**
111	التعليق (54) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾.**
113	التعليق (55) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾.**
114	التعليق (56) مناقشة ابن جزي في نفي صفة «النفخ» لله؛ جريًا على أصله في نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله.
116	التعليق (57) مناقشة ابن جزي في نفي «القرب» الخاص لله من بعض مخلوقاته؛ جريًا على مذهب الأشاعرة في ذلك.
117	التعليق (58) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي**